مصر ما بعد ثورة 25 يناير:

"تأريخ المرحلة الانتقالية"

مارس – ديسمبر 2011

إعداد

[إعداد السفير دكتور محمد حجازي

المتحدث الرسمي باسم مجلس الوزراء]

إهداء..

إلى شهداء ثورة 25 يناير

إلى كل من تحمل المسئولية بشرف وإخلاص

فهرس

موضوعات التقرير	الصفحة
تمهيد	4
أولاً : شرعية الميدان وتحديد أولويات المرحـــلة	5
ثانيا : نهج التواصل الشعبي والحوار المجتمعي	6
ثالثًا : ملف التحول الديمقراطـي	20
رابعًا : الملف الاقتصـــــــــادي	25
خامسًا : الملف الأمنـــــــــي	48
سادسًا : الملف الاجتماعـــــي	52
سابعًا : ملف السياسة الخارجية	67
ثامنًا : التعامل مع بعض القضـــايا والملفات المصيرية	97
تاسعًا : ملف الإعلام والصحافة	106
عاشرًا : ملف التعليـــــــــم	108
حادي عشر : ملف حماية البيئة	110
ثاني عشر : ملف الشأن الديني	113
ثالث عشر : ملف البحث العلمي	114
رابع عشر: ملف مشاكل الجهـــاز الإداري	116
خامس عشر : ملف تطوير الإدارة المحلية	117
سادس عشر : ملف إدارة الأزمـــــــات	119

تمهيد :

لم تشـهد الحياة السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية والثقافية ضـغوطًا كتلك التي تشـهدها مصر الآن بعد ثورة 25 يناير، فمع الثورة سقطت دوائر رئيسية لصنع القرار كان كل منها محورًا للأحداث ومؤثرًا فاعلاً في كافة المسارات الأخرى، سواء كان ذلك ممثلاً في مؤسسة الرئاسة أو البرلمان أو الحزب الوطني الحاكم ناهيك عن مؤسسة الشرطة وأمن الدولة، فمع انهيار كل تلك المؤسسات بات الدور الذي يلعبه مجلس الوزراء متعاظمًا بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، حيث حلا حسب الإعلان الدستوري محل السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وفي وسط تلك المسئوليات شهدت البلاد أحداث وتطورات جسام في أعقاب الثورة سواء وضع أمني يحتاج إلى معالجة فورية، أو اقتصاد ينزف بسبب تراجع عجلة الانتاج والسياحة والاستثمار مع احتجاجات فئوية واعتراضات لا تنتهي أو أنشطة بلطجة وعنف، علاوة على - وهو الأخطر - تحديات إقليمية على حدود مصر الغربية مع الشقيقة ليبيا، وعلى حدودنا الشرقية مع مخاطر النشاط المتطرف الذي بدأ يطل برأسه مجددًا في سيناء.

ووسط هذه القائمة من التحديات ظهر الدكتور عصام شرف الرجل الذي اختارته جماهير الثورة ليقود معها مصر إلى المستقبل الديمقراطي المنشود، والذي كان عليه أن يتحرك بحساسية بالغة ليحتوي كل تلك الضغوط، ويستوعب المخاطر السياسية والاقتصادية والأمنية ويصيغ مع فريق عمله حلولاً لمواقف تبدو صعبة ومهام متداخلة تحتاج إلى حكمة وصبر، كل ذلك وعينه على المستقبل وعلى العملية الديمقراطية الوليدة التي تستلزم اتواء تيارات فكرية وسياسية وأيديولوجيات متداخلة إن لم تكن متعارضة فيوفق بينها بصبر وعقلانية وفقًا لقواعد القانون والمصلحة الوطنية.

ونظرا لأهمية المرحلة التاريخية التي تمر بها مصر وثقل عبء المسئولية التي يتحملها الدكتور شرف وحكومته، لذا كان لزامًا تأريخ تلك المرحلة المفصلية الهامة في تاريخ مصر المعاصر للوقوف على حجم ما بذلته حكومة شرف من جهد في التصدي لكافة الملفات والقضايا التي فرضتها طبيعة المرحلة، وهي ملفات عديدة ومتنوعة على نحو ما سنرى لاحقًا.

أولاً: شرعية الميدان وتحديد أولويات المرحلة

تم تكليف الدكتور عصام شرف برئاسة الحكومة من جانب المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 2011/3/3 بعد قبول استقالة الدكتور أحمد شفيق .. وقد حرص الدكتور شرف بعد تكليفه على اكتساب الشرعية من جماهير الثورة، حيث حضر وشارك في المليونيه التي دعت إليها اللجنة التنسيقية لجماهير ثورة 25 يناير.. وهناك قوبل بعاصفة من هتافات التأييد، وتعهد خلالها ببذل كل الجهود اللازمة لتلبية مطالب المصريين، وأكد أنه يستمد شرعيته كرئيس للوزراء من داخل ميدان التحرير وأن أهداف الحكومة ستستمد من مطالب الثوار.

ولقد أعقب جمعة اكتساب الشرعية من ميدان التحرير، قيام الدكتور شرف بالبدء في مشاورات تشكيل الحكومة في الفترة من 4 – 3/6 ثم الإعلان عن تشكيل الحكومة و أداء اليمين الدستوري أمام المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 3/7 .

وبعد تولي المسؤولية شكل تحديد أولويات المرحلة القادمة أحد القضايا المهمة التي نالت اهتمام حكومة الدكتور عصام شرف، وذلك في ضوء التحديات التي تواجهها مصر في أعقاب ثورة 25 يناير، حيث أكد الدكتور شرف في كلمته للإعلام في 3/7 (بعد توليه المنصب مباشرة) أن أولويات الحكومة في هذه المرحلة ستتركز على إعادة الأمن الذي غاب عن الشارع المصري وعودة عجلة الإنتاج إلى الدوران مرة أخرى.

ولقد تأكدت هذه الأولويات بالفعل في اجتماع الحكومة الذي رأسه الدكتور شرف في 3/24 ،إذ تم خلاله وضع الخطوط العامة لبرنامج الحكومة الانتقالية، حيث جاء في مقدمة الأولويات ضرورة الإسراع في تحقيق الأمن والاستقرار في الشارع المصري، والعمل على التعامل السريع مع الإضرابات والاحتجاجات والوقفات الاحتجاجية، فضلاً عن إعادة دوران عجلة الإنتاج.

ثانيا : نهج التواصل الشعبي والحوار المجتمعي

إحدى آفات أنظمة الحكم في العالم العربي والتي كان لها دور رئيسي في التطورات التي شهدتها المنطقة خلال الشهور الأخيرة هي انفصال هذه الأنظمة عن شعوبها، وعدم إلمامها بمشاكلها وطموحاتها، الأمر الذي جعلها غير قادرة وعاجزة في مواجهة غضبة هذه الشعوب وانتفاضتها لتغيير الواقع الذي تعيشه في ظل هذه الأنظمة.

تلك حقيقة أدركها الدكتور عصام شرف جيدًا، ولذا وجد لزامًا عليه أن يتخذ لنفسه نهجًا مختلفًا يقوم على التفاعل المباشر مع أبناء الشعب باعتبار أن ذلك هو أقصر الطرق لتحقيق أهداف الثورة والتفاعل مع مطالب الجماهير.

وكان من صور التفاعل التي انتهجها رئيس الوزراء ما يلي:

أ- التواصل الدوري مع الشعب

حرص الدكتور عصام شرف كرئيس للوزراء على تحقيق نوع من التواصل مع أبناء الشعب المصري وذلك من خلال الظهور على شاشة التلفزيون بشكل دوري (اسبوعي أو نصف شهري) بإلقاء بيان على الشعب يطلعه فيه على تحركات الحكومة من أجل تحقيق مطالب الثورة وكذلك سياساتها ومواقفها حيال التعامل مع العديد من القضايا المحلية والدولية.

ولقد بدأ الدكتور شرف بياناته بكلمة لوسائل الإعلام في أعقاب أدائه اليمين الدستوري في 3/7 أكد فيها إدراك حكومته لأبعاد المرحلة والظرف الاستثنائي الذي تتولى فيه المسئولية، وتطلعه إلى تكاتف الجهود من أجل اجتياز المرحلة الدقيقة التي تمر بها مصر ولوضع أسس بنائها على مبادئ الثورة. وحدد شرف أولويات المرحلة في إعادة الأمن والاستقرار وعودة عجلة الإنتاج إلى الدوران.. لافتًا إلى أن الحكومة تستمد شرعيتها من الشعب ولن تدخر جهدًا في تحقيق مطالبه، داعيًا الجميع إلى العودة إلى مواقع عملهم والتعبير عن طلباتهم واحتياجاتهم بالشكل المناسب . ووعد شرف بالالتزام بكشف الحقيقة دون مواراة لأي معلومات وتحقيق العدالة بكل جدية في إطار سيادة القانون .. كما طالب شباب الثورة باستكمال دوره في تفجير طاقاته في البناء ووعد المصريين في الخارج باتخاذ الإجراءات التي تضمن تمتعهم بحقوقهم الدستورية كمواطنين مصريين، وأيضًا أكد استمرار توجه الحكومة نحو تأكيد تحرير الاقتصاد والالتزام بكافة معاهداتها والتزاماتها الدولية.

وأعقب هذه الكلمة صدور بيان هو الأول له الذي يوجهه إلى الجماهير في 3/26، حيث أكد خلاله أن الحكومة لن تتستر على فساد أيًا كان نوعه وشخوصه وموقعه، وأنها استطاعت خلال 3

أســابيع تحقيق عدة أهداف لصــالح الوطن والمواطنين منها: تنفيذ الاســتفتاء على التعديلات الدســتورية، وحل جهاز أمن الدولة، وإطلاق ســراح المعتقلين الســياســيين، وتأمين عودة المصـريين من ليبيا، فضـلاً عن توفير احتياجات المواطنين الأسـاسـية وإعادة إطلاق البورصـة المصرية .

- وفي 4/11 صـدر البيان الثاني عن الدكتور شـرف وذلك تعقيبًا على الأحداث التي شـهدها ميدان التحرير في فجر السـبت 4/9 حيث أكد أنه من غير المقبول التسـامح مع من يعطلون مصـالح المواطنين سـواء بغلق الطرق وإعاقة المرور والإضـرار بالمصـالح الخاصـة والعامة وأنه من حق كل مواطن أن يعبر عن رأيه بحرية وأن يتظاهر بالطرق السلمية.

ولفت شــرف أنه لا أحد في مصــر فوق القانون وأن مصــر دولة قانون وأن الثورة قامت لإرســاء العدل وحكم القانون.. مشـددًا على دعم رجال الشـرطة الشـرفاء وهم يقومون بواجبهم الوطني في حماية أمن وســلامة المواطن والوطن رغم الظروف الصــعبة التي يعملون فيها، لافتًا إلى حقهم في الدفاع عن النفس والمنشآت العامة والخاصة . وأكد شـرف من جديد حق المصـريين في الخارج في التصويت في الانتخابات وأنه يجري البحث في آلية التصويت.

- وصـدر البيان الثالث الموجه للشـعب في 4/18 وتحدث فيه الدكتور شـرف عن اسـتعادة دولة القانون باعتبار ذلك الخطوة الأولى لتحقيق التنمية، كما تحدث عن حكم القضــاء بحل الحزب الوطني واسـترداد الأصـول المملوكة للدولة من مقار وغيرها .. أيضًـا تحدث عن وجود تحسـن تدريجي في مسـتوى الأمن في الشـارع المصـري وضـرورة تقديم الحماية والمسـاعدة للشـرطة لمواجهة البلطجة الموجهة ضــد المجتمع وضــد رجال الشــرطة ، ولفت كذلك لإجراء دراســات لمرسوم قانون ممارسة الحقوق السياسية ، والاتجاه لإقرار مفهوم المشاركة في اختيار القيادات (كاختيار القيادات الجامعية بأخذ رأي أعضاء هيئة التدريس). وأكد كذلك تخصيص 10 مليارات جنيه إضافية لدعم السلع التموينية وتوفير كل السلع الأساسية بأقل الأسعار الممكنة، وأخيرا شــدد على أن نجاح الثورة وتحقيق أهدافها مرهون بالقدرة على زيادة الانتاج داعيًا الجميع إلى العمل لتعويض الخسائر.

- كذلك وجه رئيس الوزراء كلمة إلى الشـعب في عيد العمال عبر فيها عن أمله في تنفيذ المبادئ التي قـامت من أجلها ثورة 25 ينـاير وهي: الحرية والكرامة والعـدالة الاجتمـاعيـة .. داعيًـا إلى تكاتف الجميع شعبًا وحكومة لضمان الانتقال إلى نظام ديمقراطي يقوم على الشفافية ومحاربة الفساد .

- أيضًـــا وجه الدكتور شـــرف في 5/25 كلمة إلى الشـــعب أعلن فيها تجميد العمل بالضـــريبة العقارية، ووجود حزمة من الإجراءات لتحفيز الاقتصـــاد المصـــري، فضـــلاً عن وجود إصـــلاح لمنظومة الأجور.. أيضًـــا لفت إلى تخفيض الدعم على المواد البترولية بما يســـاعد على بناء 70 ألف شـقة وعدد كبير من المدارس والمسـتشـفيات.. مع تأكيده على اسـتمرار الدعم للسـلع الأساسية .

- كما وجه رئيس الوزراء كلمة للشـــعب في 6/23 بمناســـبة مرور 100 يوم على تســـلم الوزارة المســـئولية، تحدث فيها عما أنجزته حكومة الثورة في مجال اســـتعادة الأمن ومحاربة الفســـاد ومحاكمة رموز النظام السابق وإعادة وضع الاقتصاد المصري على الطريق الصحيح، فضلاً عن جهودها لجذب الاسـتثمارات وتنشـيط السـياحة واسـتعادة دور مصـر في المحيطين الإقليمي والدولي وسعيها الحثيث لتحقيق أهداف الثورة .

- أيضًا صدر بيان عن حكومة الدكتور شرف في 7/6 أهابت فيه بالقوى السياسية المشاركة في مظاهرة يوم 7/8 الجماهيرية بميدان التحرير المحافظة على النهج الســـلمي والحضـــاري الذي أرسته ثورة 25 يناير، والتحسب لمحاولة بعض القوى المناهضة للثورة لخاق حالة من الفوضى والاضطراب للإساءة إلى الجماهير في الميدان ولمصر وثورتها التي ضحى الشهداء والمصابون من أجلها ونالت تقدير العالم بأسره.

- كذلك صدر بيان لرئيس الوزراء في 7/9 أكد فيه متابعته بكل حرص واهتمام الفعاليات الثورية بشـــتى ميادين ومحافظات مصـــر، وما طالبت به الجماهير في مظاهرة ميدان التحرير، وأنه اسـتجابة لإرادة الشـعب قرر تلبية مطالب الجماهير والاسـتجابة لمتطلبات المرحلة الحالية في أقرب وقت.. أيضًا أصدر تعليمات إلى وزير الداخلية بإصدار قرار بإنهاء خدمة القيادات والضباط المتهمين في قضـايا قتل الثوار، كما كلفه بسـرعة تحقيق أقصـى درجات الانضـباط الأمني في الشارع المصري بما يعيد له أمنه وأمانه مع مراعاة كرامة الوطن والمواطن.

- وفضلاً عما سبق وجه الدكتور شرف بيانًا للشعب في 7/11 أعلن فيه اتخاذه عدة قرارات.. الأول منهـا : إجراء تعـديـل وزاري خلال أســـبوع بغرض تحقيق أهـداف الثورة وبمـا يعكس الإرادة الحقيقية للشـــعب.. والثاني : إجراء حركة محافظين خلال أســـبوعين.. والثالث : تكليف وزير الداخلية بالإســراع في إعلان حركة وزارة الداخلية مع اســتبعاد قياداتها من المتورطين في جرائم ضد الثوار.. والرابع : مناشدة المجلس الأعلى للقضاء تطبيق مبدأ العلانية على جميع محاكمات رموز النظام السابق.

- وفي 7/23 أهاب رئيس الوزراء بالقوى السياسية والحركات الثورية والشبابية كافة العمل على تحقيق الهدوء والاستقرار وإعمال لغة الحوار وتبادل الرأي لتحقيق أهداف الثورة وتمكين الحكومة من العمل على تحقيق هذه الأهداف والاستجابة لاحتياجات المواطن العاجلة، مؤكدًا على أن الحكومة معنية تمامًا بتنفيذ مطالب الثورة في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

- أيضًا صدر بيان عن الدكتور شرف في 7/30 بشأن فعاليات يوم الجمعة 7/29 بميدان التحرير ومحافظات مصر والتي جرت تحت شعار "جمعة لم الشمل" والتي أكدت على وحدة الصف وأن ثورة 25 يناير هي ثورة كل الشعب، حيث شدد رئيس الوزراء على أن مسئولية كافة القوى السياسية والثورية هي الحفاظ على هذه الثورة والعمل من أجل تحقيق أهدافها، وأهاب شرف بكل القوى الوطنية استمرار التفاعل والحوار فيما بينها لتوحيد الصفوف والبعد عن القضايا الخلافية واعتماد لغة الحوار كأساس للمرحلة القادمة، ودعا لأن تكون المرحلة التالية هي مرحلة العمل بعد أن وصلت رسالة الميادين وباتت أهداف الثورة هي أهداف حكومة الثورة الملبية لمطالب الشعب.

- علاوة على البيانات السابقة صدر في 8/11 بيان يعلق على رفع بعض القوى السياسية شعارات بعيدة عن روح الثورة، وظهور أعلام غريبة عن الدولة المصرية، وهو أمر يتناقض مع الدعوة إلى لم الشمل وتحقيق أهداف ثورة 25 يناير، حيث أكد مجلس الوزراء على انحيازه التام إلى تأكيد الهوية المصرية المرتكزة على تماسك النسيج الوطني للمصريين، وأكد المجلس مضيه قدمًا في تحقيق أهداف الثورة في استعادة الأمن والاستقرار وتنشيط الاقتصاد الوطني والتخطيط للتنمية السياسية والتحول الديمقراطي.

- أيضًا صدر بيان عن رئيس الوزراء في 9/8 بمناسبة عيد الفلاح لفت فيه إلى الدور التاريخي والحضاري للفلاح المصري في تعليم الإنسانية الزراعة ونظم الري، ويؤكد التزام الدولة بمساعدته في التغلب على المشاكل التي يواجهها والتي انعكست على حياته الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتوفير مستلزمات الانتاج وتحديد أسعار عادلة للمحاصيل.

- وعلى خلفية أحداث العنف التي شهدتها منطقة ماسبيرو في 10/9 ألقى الدكتور عصام شرف بيانًا على الشعب في نفس اليوم، وصف فيه هذه الأحداث بأنها غير مبررة وأنها عادت بمصر إلى الخلف وألقت بظلال من الخوف والذعر على مستقبل الوطن بدلاً من التقدم للأمام لبناء الدولة الحديثة.

ولفت الدكتور شرف لوجود أياد خفية داخلية وخارجية تريد الوقوف أمام رغبة الغالبية العظمى من شعب مصر في إقرار نظام ديمقراطي سليم.. وأكد أن أخطر ما يهدد أمن الوطن هو العبث بملف الوحدة الوطنية وإثارة الفتن بين المسيحيين والمسلمين من أبناء مصر.. وكذلك بين الشعب والجيش.. وهو مناخ يتيح الفرصة لأعداء الوطن كي يعبثوا بأمنه.

وشدد شرف على أن ما حدث مؤامرة خبيثة وليس فتنة طائفية، وأن المصريين قادرين على تجاوز الأمر والفطنة لطبيعة المؤامرة.. ودعا الشعب بجميع طوائفه مسيحيين ومسلمين.. رجال ونساء.. شباب وأطفال إلى التماسك والوحدة للتصدي للمؤامرة، كما دعا رجال الدين مسلمين ومسيحيين ورجال الإعلام والفكر والثقافة لتحمل مسئولياتهم الوطنية في سد الثغرات في نسيج الأمة والتي تمكن مثيري الفتن من النفاذ من خلالها للعبث بأمن وسلامة الوطن.

2- التفاعل مع مشاكل المواطنين وفئات الشعب المختلفة:

حرص الدكتور عصام شرف منذ بداية توليه للمسئولية على الاستجابة للمواطنين والتفاعل مع مشكلاتهم والعمل على حلها، فكان استقباله لمجموعات من أصحاب المظالم من فئات الشعب المختلفة (موظفون بعقود مؤقتة، ذوي احتياجات خاصة....) شافعًا ذلك بوعد بعقد لقاء أسبوعي مع أصحاب المظالم بحضور الوزراء المعنيين، مؤكدًا على أهمية النظر في المشكلات بشكل أعم وعدم حلها بشكل فردي.. ومشددًا على أن مهمته بالأساس تستهدف أبناء البلد خاصة محدودي الدخل.

- ولقد كرس الدكتور شرف هذا التوجه باستقباله يوم 4/12 لعدد من ممثلي المزارعين بمنطقة النوبارية، حيث أكد لهم اهتمام الحكومة بدعم قضايا الفلاح المصري، ومساندته في تطوير العملية الزراعية، فضلاً عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل المختلفة لسد حاجة السوق المحلي.

- وعلى نفس الخط استقبل رئيس الوزراء في 4/18 وفدًا من نقابة الأطباء والذي عرض على سيادته مجموعة من المشكلات والمطالب التي تمس الحياة المهنية للأطباء ومن بينها: مشكلة تدني الأجور، والمشكلات الأمنية التي تواجه أقسام الاستقبال في المستشفيات.. وقد حرص الدكتور شرف على حل المشكلة الأخيرة على الفور بالاتصال بوزير الداخلية، حيث وجهه إلى تكثيف التواجد الأمني بالمستشفيات لحماية الأطباء والمرضى، كما وعد بإعادة النظر في هيكلة الأجور لجميع العاملين في الدولة .

- تبع لقاء الدكتور شــرف مع وفد نقابة الأطباء الســابق، لقاؤه في 5/17 مع ممثلي اللجنة العليا لإضراب الأطباء بحضور وزير المالية، حيث أكد رئيس الوزراء أن القطاع الصحي سيشهد طفرة كبيرة على المســتويين المالي والمهني، وذلك من خلال زيادة كبيرة في الانفاق الصــحي، وكذا إعادة هيكلة الأجور ووضــع حد أدنى وأقصــى لها بما يحد من التفاوت فيها بين العاملين، كما وجه الدكتور شـرف مرة أخرى إلى تشـديد إجراءات الأمن في المسـتشـفيات والوحدات الصـحية بما يضمن سير العملية الصحية.

- أيضًـا في نفس اليوم 5/17 التقى الدكتور شـرف بوفد من ممثلي الائتلاف الموحد لأعضـاء هيئة التدريس، حيث أكد للوفد اهتمام الحكومة بالتعليم الجامعي وأنه ســيشــهد في الفترة المقبلة تخصـيص ميزانية كبيرة في الموازنة العامة، كما سـيتم الاسـتفادة من إعادة هيكلة الأجور التي سـتجريها الحكومة، مما سـيؤدي لزيادة رواتب أعضـاء هيئة التدريس على مراحل وبالقدر الذي تسـمح به موازنة الدولة.. كما أكد شـرف على أهمية التوافق على طريقة جديدة لاختيار القيادات الجامعية وذلك لتحقيق التغيير الشامل في القيادات .

- كذلك حرص رئيس الوزراء في 6/14 على اســتقبال مجموعة من أهالي منطقة وادي النطرون، حيث استمع إلى شكاواهم ومطالبهم والتي تصب في مجملها في تنمية الإقليم وتوفير الخدمات الأسـاسـية للمواطنين من أهالي المنطقة، ولاسـيما خدمات الإسـكان والتعليم والكهرباء، ووعد الدكتور شرف بالاستجابة لهذه المطالب وللحاجات العاجلة لأبناء المنطقة .

- أيضًــا حرص رئيس الوزراء خلال افتتاحه يوم 6/21 المرحلة الأولى للمشــروع القومي لإســكان الشــباب بمدينة 6 أكتوبر- على الاســتماع إلى شــكوى إحدى المواطنات التي تمثل عددًا من أصــحاب الوحدات الســكنية والذين يعترضــون على زيادة فوائد قروض الوحدات الســكنية بالمشروع القومي للإسكان بمدينة 6 أكتوبر.

- كذلك حرص الدكتور شــرف خلال لقائه بالمحافظين الجدد عقب حلف اليمين الدســتوري في 8/7 على التأكيد على أهمية تواصل المحافظين الجدد مع جماهير المحافظات والتعرف بشكل ميداني على مشــكلاتهم والعمل على حلها وتطوير العمل الإداري بكل محافظة بحيث تصــبح أجهزة المحافظة قادرة على مواجهة الاحتياجات العاجلة للمواطنين وحل مشكلاتهم.

- وعلى خلفية الأزمة التي حدثت بين القضــاة والمحامين بســبب الجدل المثار حول قانون السلطة القضائية حرص رئيس الوزراء على احتواء هذه الأزمة والوصول إلى حل يرضي جناحي العدالة، فاجتمع في 10/30 مع ممثلين للقضاة واجتمع في 10/31 مع ممثلين للمحامين، ثم عقد

جلسة جمعت الطرفين في 11/1 عبر خلالها المجتمعون عن تقديرهم للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، وتفهمهم الكامل لمخاطر المرحلة وتحدياتها وما تستلزمه من تضافر الجهود للعبور بمصر نحو الهدف الاسمى لثورتها وهو تحقيق الديمقراطية وإقامة دولة القانون وتأسيس مجتمع مدني ناهض.

وبعد رفض المجتمعين للوسائل غير المألوفة من البعض في التعبير عن مواقفهم وأراءهم والتي تنال من قدسية القضاء واحترام مهنة المحاماة.. عبروا عن ضرورة اتخاذ السلطات الأمنية التدابير اللازمة لتأمين دور المحاكم بشكل واضح وملموس، لاسيما بعد ما تعرضت له من تجاوزات سابقة من بعض المتقاضين وذويهم واعتدائهم على دور المحاكم والمنصة مما أعاق سير العدالة، وتواصوا بضرورة دراسة أنشاء شرطة متخصصة لتأمين دور المحاكم وضمان سير العمل فيها وتنفيذ الأحكام على وجه السرعة.

3- التواصل مع شباب الثورة والقوى والتيارات السياسية

لأن الدكتور عصام شرف استمد شرعيته كرئيس للوزراء من ميدان التحرير، وجاء إلى منصبه بدعم وتأييد من الثوار، لذلك هو يحرص دائمًا على أن يكون هناك قناة للتواصل والحوار مع شباب الثورة بغرض متابعة تحقيق الأهداف والمطالب التي رفعها الثوار وقامت من أجلها الثورة.

- ولقد كانت اللقاءات المباشرة هي وسيلة التواصل الأكثر فاعلية بين رئيس الوزراء وشباب الثورة ومن بين هذه اللقاءات، اللقاء الذي حضره المستشار عبد العزيز الجندي وزير العدل في 4/6 وتم خلاله إجراء حوار موسع تناول مختلف جوانب العمل الوطني خلال المرحلة المقبلة، والتعرف على وجهات نظر الشباب فيما يتعلق بالقضايا المهمة التي تواجه مصر، حيث عرضوا على رئيس الوزراء تشكيل لجنة من الشباب تعرض عليها القوانين لمناقشتها قبل إقرارها، وطالبوا بقانون لحماية أفراد الشرطة أثناء تأدية واجبهم، كما طالبوا بوضع حد أدنى للأجور لإنهاء الإضرابات والاعتصامات الفئوية.

- أيضًا التقى رئيس الوزراء في 7/10 بمجموعة من ممثلي القوى الثورية، حيث ناقش معهم القضايا محل اهتمامهم وسبل التعامل معها في الفترة القادمة، وقد جدد المجتمعون ثقتهم في شخص الدكتور شرف، وأكدوا تطلعهم لتغيير يتيح تحقيق أهداف الثورة وبداية مرحلة جديدة من العمل المشترك وفقًا لبرنامج زمني تتحقق فيه تلك الأهداف .

- كذلك التقى الدكتور شرف في 8/11 مع عدد من الناشطين من شباب الثورة وممثلي عدد من الحركات والقوى السياسية بحضور وزراء العدل والداخلية والصحة، حيث نوقشت عدة أفكار لتمكين الشباب وضمهم لمنظومة صنع القرار في الوزارات والمحافظات المختلفة ، وأكد رئيس الوزراء على أهمية انخراط الشباب في العمل السياسي والتواصل مع الشارع والاندماج في الحياة السياسية من خلال تكوين الأحزاب وحرص الدولة على تقديم كل دعم مادي ومؤسسي لتحقيق ذلك.

- أيضًا عقد رئيس الوزراء في 8/22 اجتماعًا موسعًا مع عدد من القوى والتيارات السياسية والحزبية في إطار التشاور والتنسيق حول القضايا الداخلية والأوضاع الإقليمية والدولية، حيث تناول الاجتماع عدة موضوعات أبرزها: الحوار المجتمعي حول المبادئ الرئيسية للدستور، وتطور موقف العلاقات المصرية - الإسرائيلية، وما ورد من اعتذارات إسرائيلية وطلب مصر البدء الفوري في التحقيق في ملابسات الحادث الحدودي والذي أسفر عن استشهاد ضابط وثلاثة مجندين مصريين.

كذلك التقى الدكتور شرف في نفس اليوم بمجموعة من شباب الثورة والقوى السياسية المعتصمة أمام السفارة الإسرائيلية، حيث قدم لهم شرحًا لأبعاد الموقف في ضوء اعتذارات المسئولين الإسرائيليين وطلب مصر بدء تحقيق مشترك في ملابسات الحادث وفقًا لسقف زمني محدد.

- أيضًا في إطار التشاور مع شباب الثورة التقى الدكتور شرف في 9/12 بمجموعة من الشباب أعضاء اللجنة العليا لمعرض التحرير الدولي، حيث عرضوا لبعض الأفكار والمبادرات التنموية من أجل دفع الاقتصاد والتنمية في مصر، إذ تتضمن الأفكار مبادرات في مجالات السياحة والصناعات اليدوية والحرف التقليدية والتعدين، وأكد الدكتور شرف ترحيبه بمبادرات الشباب .. مؤكدًا على اهتمامه باستثمار طاقاتهم والأفكار التقليدية التي يطرحونها ووعد بتسهيل اتصالاتهم بالوزارات المختلفة لبحث تطبيق تلك الأفكار.

4 – التواصل مع والإفادة من المصريين المغتربين في الخارج:

ساهمت الثورة المصرية في خلق روح جديدة من التوحد بين المصريين جعلت المقيمين منهم في الخارج يتوقون إلى أن يكون لهم دور في المرحلة الجديد في بناء مصر المستقبل سواء بأفكارهم وخبراتهم العلمية والعملية أو من خلال إمكاناتهم المادية .. ومثل هذه الروح حرص الدكتور عصام شرف وحكومته على إذكائها، وكانت لها عدة صور:

- لقاء الدكتور شرف في 4/9 مع وفد صندوق رعاية الجالية المصرية في السعودية والذي نوقش خلاله وضـــع خبرة وإمكانات الجالية المصـــرية في خدمة الوطن، وذلك من خلال التعرف على أولويات المرحلة المقبلة لجهة المشـروعات التي يمكن أن تسـاهم في تنشـيط الاقتصـاد ودفع عجلة الإنتاج.

- استقبال رئيس الوزراء في 5/23 العالم المصري الدكتور محمود شريف رئيس شركة فونكس الأمريكية وأســـتاذ الالكترونيات ومدير بحوث الفايبر والألياف الزجاجية ببنســـلفانيا، حيث اسـتعرض معه مشـروعًا ضـخمًا يضـم 15 منطقة صـناعية تكنولوجية مبنية على السـيليكون تتكون من محطات قوى شـمسـية ومصـانع لتصـنيع الرقائق ومصـنع لتجميع الخلايا والألياف الضـــوئية وآخر لتنقية الســـيليكا، ومصـــنع نانو تكنولوجي، وأكد رئيس الوزراء على توفير كافة الموارد لتنفيذ هذا المشروع.

- استقبال الدكتور شـرف في 6/15 وفدًا من ممثلي أقباط المهجر المقيمين في الولايات المتحدة ويعملون في تخصـصـات مختلفة (محامون، صـيادلة، أطباء، وأسـاتذة جامعات)، حيث عبر أقباط المهجر عن تطلعهم للمسـاهمة بفاعلية في جهود صـياغة المرحلة الراهنة والتي سـتنشـأ على أســاســها قواعد مرحلة الانتقال الديمقراطي، بينما أكد رئيس الوزراء أن هدف المرحلة القادمة هو حماية نسيج المجتمع ووحدة الوطن، وعبر عن تطلعه لتلقي مقترحات ممثلي أقباط المهجر لتضـمينها بمسـارات النقاش الجاري ليكون لهم إسـهام عملي وتأثير إيجابي على المشـاركة في إعداد القوانين.

- استقبال رئيس الوزراء في 6/19 العالم المصري الدكتور مصطفى السيد، حيث بحث معه في كيفية إحداث نقلة علمية في مصر في مرحلة ما بعد الثورة، وكذلك المشاريع والمبادرات العلمية التي يمكن أن يشـارك فيها، وأكد الدكتور شـرف حرص مصـر على الاسـتفادة من أفكار ورؤى ابنائها من العلماء النابغين بمختلف مجالات العلم من أجل وضـع الدعائم لبناء نهضـة مصـر الاقتصادية والعلمية في المرحلة القادمة .

- استقبال الدكتور شرف في 6/28 لوفد من رابطة العلماء المصريين في أمريكا الشمالية، حيث عرض أعضـــاء الوفد اقتراحاتهم لتطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بما يؤدي إلى تطوير الخطط الاســـتراتيجية للجامعات المصـــرية والمســـاعدة في ايجاد آليات لربط البحث العلمي بالصناعة في مصر، كما استعرض الوفد توصيات خاصة باختيار القيادات الجامعية. وقد

وجه الدكتور شـــرف إلى تكوين لجنة اتصـــال دائمة بين مجلس الوزراء ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي من جهة والعلماء المصريين بجميع انحاء العالم من جهة أخرى.

- اســتقبال رئيس الوزراء في 10/24 لوفد من المصــريين المقيمين في المملكة المتحدة ، حيث ناقش معهم ما شـهدته البلاد من تطورات خاصـة بعد أحداث ماسـبيرو، وشـارك في الاجتماع وزير العدل ومقرر لجنة العدالة الوطنية، وبعض قيادات العمل العام .

وقد أكد الدكتور عصام شرف للوفد على متانة النسيج الاجتماعي المصري وقدرة أبناء الوطن الواحد علي احتواء أية توترات بينهم، والحيلولة دون وقوع أي فتن تسـتهدف وحدتهم الوطنية، وأضـاف أنه كلما اقتربت مصـر من الاسـتحقاق الديمقراطي والانتخابات بوصـفها أهم مكاسـب الثورة، كلما ازدادت الضـغوط عليها، الأمر الذي يسـتلزم وعيًا وتقديرًا من كافة أطياف المجتمع الواحد للمخاطر المحدقة بالوطن وبالثورة وأن على الجميع التكاتف صـــفًا واحدًا لمواجهة أية تحديات .

كما أكد وزير العدل على أهمية إصـــدار التشـــريعات الكفيلة بتوفير البيئة القانونية اللازمة لتحقيق الســلام الاجتماعي، مشـيدًا بما تم إنجازه بصـدور قانون مكافحة التمييز، وجهود بيت العائلة المصـرية الذي يرأســه شـيخ الأزهر وقداســة البابا، ودور لجنة العدالة الوطنية بلجانها المختلفة في تعزيز ومساندة جهود الدولة في هذا الصدد.

واتفق المجتمعون علي أهمية تحصـين الجبهة الداخلية ضـد التحريض والوقوع في فخ الفتنة والارتكاز على الإرث الحضـاري للشـعب المصـري، وتاريخ التعايش بين أبناء الوطن الواحد، وأكدوا على أهمية دور قيادات العمل السياسي والديني في هذه المرحلة، مع أهمية دور الإعلام الوطني في إبراز روح التسامح التي طالما سادت بين أبناء الشعب المصري.

5 – التواصل مع رموز الدولة الدينية والثقافية والاعلامية

نظرًا لما تحظى به بعض الشـخصـيات والرموز الدينية والثقافية والإعلامية من مكانة وتأثير في المجتمع.. اهتم الدكتور شرف بتحقيق التواصل مع هذه الشخصيات وذلك من خلال اللقاءات المباشـرة أو الاتصـال الهاتفي من أجل الاسـتماع إلى رؤاهم للمرحلة القادمة والاسـتفادة مما يمكن أن يطرحونه من أفكار من أجل معالجة بعض القضايا.

- استهل رئيس الوزراء لقاءاته بزيارة شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب في 3/19 حيث بحث معه دور الأزهر التنويري وكيفية النهوض بهذا الدور.

- أيضًا قام الدكتور شرف في 3/20 بزيارة البابا شنودة الثالث بطريرك الكرازة المرقسية لتقديم تهنئته وتهنئة الحكومة لقداسته بمناسبة عودته سالمًا من رحلة علاج في الولايات المتحدة.
- كذلك استقبل رئيس الوزراء في 3/22 مجموعة من الكتاب والمثقفين واستطلع أراءهم حول القضايا المثارة وسبل تطوير العمل الإعلامي والصحفي والثقافي.
- كما استقبل الدكتور شرف في نفس اليوم (3/22) مجموعة من خبراء الإعلام وبحث معهم تطوير العمل باتحاد الإذاعة والتلفزيون، وكذلك النظر في مطالب العاملين في قطاعاته المختلفة.

6 – التواصل مع الصحافة

حرص الدكتور شرف في إطار اهتمامه بمكاشفة الشعب على شرح سياسات الحكومة ومواقفها وتوجهاتها إلى جماهير المواطنين حتى تكون على إطلاع وعلم بما يدور من حولها، وكان من ضمن الآليات التي لجأ إليها الالتقاء برؤساء مجالس إدارات وتحرير الصحف المصرية نظرًا لدور الصحافة الفاعل والمؤثر كوسيلة للتواصل مع المواطنين.

ففي 5/2 التقى رئيس الوزراء برؤساء التحرير وشرح لهم مهام الحكومة والتي حددها في مهمتين هما: تحسين الوضع الاقتصادي، وتحقيق الأمن والأمان في الشارع المصري . ووصف رئيس الوزراء الاحتجاجات الفئوية - رغم أنها حق للعاملين - بأنها تؤثر سلبًا على دولاب العمل وعجلة الإنتاج وعلى النشاط السياحي.. مؤكدًا أن الحكومة ستعمل على حل مشاكل العاملين بشكل عام وشامل وليس بشكل فئوي.. كما أنها ستعمل على وضع مشروع جديد للأجور يراعي الحد الأدنى والأقصى ويقلل الفجوة بينهما.

7 – الجولات الميدانية بالمحافظات

حرص الدكتور عصام شرف على التعرف ميدانيًا على مشاكل ومطالب أبناء الشعب والعمل على حلها والاستجابة لها من خلال القيام من وقت لآخر بزيارة بعض المحافظات والمدن.
- ولقد بدأ رئيس الوزراء هذا التقليد في 4/23 بزيارة محافظة جنوب سيناء والتي صاحبه خلالها وزراء الإنتاج الحربي والداخلية والتنمية المحلية ومحافظا شمال وجنوب سيناء ومحافظ السويس، حيث التقى الدكتور شرف بشيوخ وعواقل قبائل سيناء واستمع إلى مطالبهم والتي يجئ في مقدمتها تنمية سيناء وتطوير ترعة السلام وخط السكة الحديد وسهل القاع، علاوة على تطوير المشروعات السياحية بخليج العقبة وإنشاء مصانع جديدة.
- تلى زيارة جنوب سيناء الميدانية قيام الدكتور شرف في 5/3 بجولة ميدانية في محافظة قنا، حيث حرص على الاستماع إلى أهالي المحافظة وتلقي شكاواهم وطلباتهم.

وفي نفس اليوم (5/3) زار محافظة الأقصـــر للوقوف على المشـــروعات التي يجري العمل بها والتي تهدف إلى دفع عجلة التنمية وتطوير المواقع الســياحية والتي تجعل من الأقصــر متحفًا عالميًا مفتوحًا.

- وفي 8/9 قام رئيس الوزراء بزيارة محافظة السـويس، وهناك أكد حرص الحكومة على الاهتمام بالسويس باعتبارها إحدى قلاع الصناعة في مصر ولأنها رمز لثورة 25 يناير وقدمت آلاف الشهداء على مدار تاريخها، وأشــار إلى مناقشــته مع محافظ الســويس الوســائل الكفيلة بزيادة كفاءة الصـناعات البترولية والكيماوية والحديد والصـلب والأسـمدة، مما يعود بالنفع على السـويس وعلى مصر عمومًا ويوفر المزيد من فرص العمل.

8 - الزيارات التفقدية لافتتاح المشروعات

يؤمن الدكتور عصــام شــرف وحكومته بأن عجلة الاقتصــاد المصــري لن تدور إلا بالعمل الجاد والانتاج - كل في موقعه – كما أن تحقيق التنمية لن يتحقق إلا بزيادة الاســتثمارات - على اختلافها محلية وأجنبية – وافتتاح المزيد من المشــروعات الجديدة، ومن منطلق ذلك الإيمان حرص على القيام بزيارات تفقدية لافتتاح العديد من المشروعات الزراعية والصناعية في مناطق مختلفة من البلاد.

- قام في 6/7 بتفقد مشــروع صــومعة القمح بمركز وادي النطرون والتي تعمل على تأمين مخزون القمح بســعة 30 ألف طن وذلك في إطار المشــروع القومي لإنشــاء صــوامع لتخزين الحبوب على مستوى مختلف المحافظات.

- قام في 8/10 بزيارة تفقدية لعدد من المشـروعات الانتاجية بمدينة العاشـر من رمضـان حيث شـملت الزيارة مصـنع الشـدات المعدنية والأعمال التخصـصـية التابع للمقاولون العرب، وقد أشـاد رئيس الوزراء بما شـهده من انتاج وتكنولوجيا عالية تسـتخدم في التصـنيع وجودة المنتج الذي يساهم في دفع عجلة التنمية ويدفع قطاع التشييد والبناء إلى الأمام.

- قام في 9/20 بافتتاح الصـالة الموسـمية للسـفر بمبنى الركاب رقم 3 بمطار القاهرة، بحضـور وزراء الإعلام والطيران المدني والنقل والانتاج الحربي، حيث جاء الافتتاح في إطار اســتعداد الحكومة لموســم الحاج لعام 2011، إذ من المقرر أن تســتقبل الحجاج المغادرين للأراضــي المقدســة وكذلك العائدين من هناك، حيث راعت ســلطات المطار أن تكون الصــالة الجديدة مجهزة بكافة الإمكانات التي توفر للحجاج الراحة وسهولة الإجراءات عند المغادرة والوصول.

9 – دعم الحوار الوطني

فمن أجل خلق توافق حول القضـايا التي تهم المجتمع سـياسـية أو اقتصـادية أو اجتماعية حرص الدكتور شرف على جعل آلية الحوار هي السبيل الأوحد لخلق هذا التوافق ولمعالجة أي خلافات في الرؤى بين القوى السياسية حول هذه القضايا.

ولقد عهد رئيس الوزراء في البداية لنائبه الدكتور يحيى الجمل بتولي مهمة إدارة هذا الحوار ثم تولاها فيما بعد الدكتور علي السـلمي نائب رئيس الوزراء للتنمية السـياسـية والتحول الديمقراطي.

- كانت البداية بانعقاد اجتماع لجنة الإعداد للحوار الوطني في 3/19، ثم تلاها انعقاد اللجنة الوزارية للحوار الوطني في 3/26 والتي تم خلالها الاتفاق على بدء أولى جلسـات الحوار الوطني في مساء الأربعاء 3/28 بمشاركة 160 من ممثلي مختلف القوى والتيارات السياسية والفكرية والاجتماعية في مصر.

- ولقد عقدت لجنة الإعداد للحوار الوطني اجتماعها في 3/28 برئاسـة الدكتور يحيى الجمل وانتهت إلى وضع مقترح للحوار الوطني تحت عنوان "نحو عقد اجتماعي جديد" يتضمن تصورًا مبدئيًا للحوار وآلياته.

- وبالفعل بدأت أولى جلسـات الحوار الوطني في 3/30 تلك الجلسـة التي قرر الدكتور عصـام شـرف بعدها (في 4/2) نقل عملية إدارة الحوار الوطني إلى خارج الحكومة، بحيث تتولى هذه المهمة لجنة من القوى الوطنية وقوى الثورة برئاسة الدكتور عبد العزيز حجازي، وبحيث يقتصر دور الحكومة على توفير الموارد البشرية والمادية واللوجستية المطلوبة للحوار.

- وبالتوازي مع انعقاد مؤتمر الحوار الوطني انعقد في 3/21 مؤتمر الوفاق الوطني لوضـع التصورات الخاصة بالدستور ذلك المؤتمر الذي رأسه الدكتور يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء وحضر الدكتور عصام شرف جلسته الافتتاحية والتي أكد خلالها أن مخرجات المؤتمر ستكون مساعدة للجمعية التأسيسية التي سيوكل إليها مهمة وضع الدستور بعد انتخابات مجلس الشعب ليعبر عن المرحلة الجديدة بعد ثورة 25 يناير.

- ولقد حرص رئيس الوزراء على حضـور جلسـة الحوار الوطني التي انعقدت في 5/22 برئاسـة الدكتور عبد العزيز حجازي حيث وصـف في كلمته الحوار بأنه حدث هام وينطلق من المرتكزات الثلاثة الأسـاسـية التي نادى بها الشـعب أثناء الثورة وهي : الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعي، وهي المرتكزات التي سيتم على أساسها صياغة وصناعة المستقبل لـ 85 مليون

مصــري.. وأكد شــرف أنه ليس هناك نية لدى الحكومة للتدخل في الحوار وســتكتفي بتقديم الدعم لضمان نجاحه.

- بعد شهرين تقريبًا من بدء أولى جلسات الوفاق القومي في 5/21 اجتمع الدكتور علي السلمي نائب رئيس الوزراء للتنمية الســياســية والتحول الديمقراطي في 7/25 مع مقرري لجان الوفاق القومي لمتابعة أعماله وتوصــياته واتفقوا على وضــعها في صــورتها النهائية تمهيدًا لرفعها إلى جهات الاختصاص، وبناءً على ذلك أعلن انتهاء أعمال لجان مؤتمر الوفاق القومي.

ثالثا : ملف التحول الديمقراطي

حرصت حكومة الدكتور عصام شرف منذ اليوم الأول لتوليها المسؤولية على تنفيذ أجندة المطالب التي رفعتها ثورة 25 يناير، مع التركيز بصفة أساسية على مطلب تحقيق التحول الديمقراطي ودعم الحريات على اختلافها .

ولقد اتخذت الحكومة بالمشاركة مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة عدة إجراءات مهمة في هذا المجال كان أبرزها ما يلي:

1 - الاستفتاء على التعديلات الدستورية، يعد ذلك الاستفتاء الذي جرى في 3/19 أول الاستحقاقات التي فرضتها الثورة المصرية، حيث شكلت تلك التعديلات الدستورية الأرضية التي ستوضع على أساسها دعائم عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي.

ولقد حرصت حكومة الدكتور عصام شرف على الإعداد الجيد لهذا الاستفتاء، ليكون بمثابة عرس للديمقراطية الوليدة في مصر بعد ثورة يناير، حيث وصف مجلس الوزراء في اجتماعه الثاني في 3/16 إجراء الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية بأنه سيضع الإطار التشريعي لاستكمال مكتسبات الثورة، داعيًا كل المواطنين للمشاركة في هذا الاستفتاء حتى يعكس إرادة الشعب المصري.

وأكد المجلس أن الحكومة ستتعامل مع إدارة الاستفتاء بكل شفافية وبحيادية كاملة مع كل ما يخص عملية الاستفتاء ولن تقف في موقع مؤيد أو معارض للموافقة على التعديلات الدستورية وسيكون شغلها الشاغل هو تيسير المشاركة واتمام عملية الاستفتاء بأفضل صورة ممكنة.

وعرضت على المجلس تقارير تؤكد توفير التأمين الكامل لكافة اللجان بواسطة الشرطة وبمعاونة ودعم القوات المسلحة لتسهيل قيام المواطنين بالمشاركة في الاستفتاء.

وبعد إجراء الاستفتاء الذي جاءت نسبة المشاركة فيه 41.19% ووافق فيه 72.20% من المصريين على التعديلات مقابل 22.80% رفضوها، قام مجلس الوزراء في اجتماعه الثالث في 3/23 باستعراض النتائج وأشاد بالإقبال الملحوظ على المشاركة وبالروح الطيبة التي سادت بين المواطنين، ووصف النجاح الذي تحقق في إتمام الاستفتاء بشكل حضاري بأنه دليل على نجاح الثورة وينبئ بإتمام المزيد من خطوات الإصلاح السياسي المنشود.

2 - الإعلان الدستوري : صدر الإعلان الدستوري عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 3/24، حيث شكل هذا الإعلان الوثيقة الدستورية التي تقود مصر خلال المرحلة الانتقالية.

ولقد تضمن الإعلان 63 مادة حيث وصف مصر في مواده الأولى بأن نظامها ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة، وأن الإسلام دين الدولة ولغتها الرسمية هي العربية، وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.. كما أنه يرجع السيادة للشعب ويعتبره مصدر السلطات.

وفي مواد تالية ينتقل الإعلان للحديث عن حقوق المواطنين، كحق تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات والأحزاب، ويجعل للملكية العامة حرمتها.. كما يصف الملكية الخاصة بأنها مصونة، أيضًا يجعل المواطنين جميعهم متساوين في الحقوق والواجبات ويؤكد على كفالة الدولة لحرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية، فضلاً عن كفالة حرية الرأي والتعبير وغيرها من الحريات الأخرى (الاجتماع، التقاضي، الدفاع...).

ويحدد الإعلان دور رئيس الجمهورية وشروط اختياره ويحدد مدة الرئاسة بأربع سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة تالية. كما يحدد عدد أعضاء مجلس الشعب وكيفية اختيارهم وسلطات المجلس، ونفس الشيء بالنسبة لمجلس الشورى حيث يحدد عدد أعضائه وطريقة اختيارهم واختصاصاته.

أيضًا يحدد الإعلان سلطات المجلس العسكري و كذلك يحدد الاختصاصات التي يباشرها مجلس الوزراء.

3- تعديل قانون الأحزاب السياسية : وافق المجلس العسكري في 3/28 على قانون الأحزاب الجديد الذي أقره مجلس الوزراء بشأن تنظيم قيام الأحزاب، حيث نص على قيام لجنة برئاسة النائب الأول لرئيس محكمة النقض تتولى دراسة إخطارات تأسيس الأحزاب السياسية طبقًا للقانون.. وفي حالة اعتراض اللجنة على تأسيس الحزب تصدر قرارها بذلك .. وتتولى المحكمة الإدارية العليا تأييد الاعتراض أو إلغائه. ويشترط القانون أن يوقع على الإخطار 5000 عضو مؤسس في 10 محافظات، بحيث لا يقل عن 300 عضو بكل محافظة.. ويمارس الحزب نشاطه السياسي اعتبارًا من اليوم التالي لمرور30 يومًا من إخطار لجنة الأحزاب دون اعتراضها.

ويتضمن التعديل إلغاء الدعم الحكومي للأحزاب، كما اشترط عدم انضواء وسائلها على أي نوع من التشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية، أيضًا لم يشترط أن يكون برنامج الحزب إضافة لبرامج الأحزاب الموجودة.

4- حل الحزب الوطني الديمقراطي : مثل حل الحزب الوطني الديمقراطي أحد المطالب الرئيسية للثورة، وقد جاء هذا الحل بحكم من المحكمة الإدارية العليا صدر في 4/16، متضمنًا أيضًا تصفية أموال الحزب وأملاكه، وإعادة جميع مقراته إلى ملكية الدولة.

ويعود السبب الرئيسي لحل الحزب الذي كان يرأسه الرئيس السابق مبارك إلى مسئوليته عن إفساد الحياة السياسية في مصر وكذا مسئوليته عن الفساد المالي والإداري الذي تفشى في أجهزة ومؤسسات الدولة التنفيذية والشعبية.

5- حل المجالس المحلية : جاء حل المجالس المحلية أيضًا تنفيذًا لمطلب من مطالب الثورة، فنظرًا لسيطرة كوادر الحزب الوطني على المجالس المحلية، ونظرًا لأهمية هذه المجالس في الإدارة المحلية، ولأن الفساد كان قد تفشى على نطاق واسع في المحليات، فإن المرحلة الجديدة التي يسعى فيها المجتمع المصري إلى وضع الأرضية لنظام ديمقراطي جديد يتسم بالفعالية والشفافية استلزمت التخلص من ميراث النظام القديم بحل المجالس المحلية، ومن هنا كان حكم محكمة القضاء الإداري في 6/25 بحل جميع المجالس الشعبية المحلية وإلزام المجلس العسكري ومجلس الوزراء بإصدار قرار بحل تلك المجالس.

ولقد أكد الدكتور عصام شرف الالتزام بتنفيذ حكم المحكمة بحل المجالس المحلية وبالفعل أصدر مجلس الوزراء مشروع قانون بحل المجالس الشعبية المحلية في المحافظات وغيرها من وحدات الإدارة المحلية (المشكلة بموجب القانون 43 لسنة 1979)، حيث يقضي بتشكيل مجالس محلية مؤقتة في المحافظات من 7 – 15 عضوًا يتألفون من أعضاء الهيئات القضائية السابقين ومن هيئات التدريس بالجامعات والشخصيات العامة وممثل للشباب وممثلة للمرأة.

6- تعديل قانون انتخابات مجلسي الشعب والشورى : وافق مجلس الوزراء في 9/25على تعديل قانون انتخابات مجلسي الشعب والشورى، ونص على أن يتألف "مجلس الشعب" من 498 عضوًا بدلاً من 504 أعضاء، وتقسيم الجمهورية إلى 46 دائرة بنظام القوائم المغلقة و83 دائرة بالنظام الفردي، وبالنسبة لمجلس الشورى فإنه يتألف من 270 عضوًا بدلاً من 390، وتقسيم الجمهورية إلى 30 دائرةً بنظام القوائم ومثلهم للفردي.

ويتسم هذا التعديل بأنه يحقق أحد المطالب المهمة للأحزاب والقوى السياسية، حيث يستعيض عن النظام الفردي الذي يكرس سيطرة رأس المال والعصبية القبلية على عملية الاختيار – بجعل عملية الاختيار وفقًا لنظام القوائم الحزبية لثلثي أعضاء البرلمان، بينما الثلث

الباقي يتم اختياره بالنظام الفردي، كما يسمح التعديل الجديد للأفراد المنتمين للأحزاب السياسية بالترشح على المقاعد الفردية .

7 – الاتجاه لإقرار وتفعيل قانون الغدر: وهذا الاتجاه بدور يأتي تنفيذًا لمطلب رئيسي من مطالب ثورة 25 يناير، وهدفه استبعاد قيادات وأعضاء الحزب الوطني الذين أفسدوا الحياة السياسية خلال العقود الثلاثة الماضية ومنعهم من ممارسة العمل السياسي لفترة يحددها القانون.

وقد أعلن وزير العدل المستشار محمد عبد العزيز الجندي في 10/5 أن الحكومة بصدد إقرار التعديلات الخاصة بقانون الغدر، والتي تنص على منع قيادات الحزب الوطني المنحل من ممارسة الحقوق السياسية، حيث تتضمن التعديلات حرمان كل من يثبت أنه أفسد الحياة السياسية، وكذا رموز النظام السابق، بالعزل من الوظائف العامة القيادية، وإسقاط العضوية في مجلسي الشعب أو الشورى، أو المجالس الشعبية المحلية، بالإضافة إلى الحرمان من حق الانتخاب أو الترشيح لأي مجلس من المجالس المنصوص عليها لمدة خمس سنوات من تاريخ الحكم، والحرمان من تولي الوظائف القيادية العامة، ومن الانتماء إلى أي حزب سياسي، والحرمان أيضًا من عضوية مجالس إدارات الشركات والهيئات والمؤسسات التي تخضع لإشراف السلطات العامة لمدة 5 سنوات من تاريخ الحكم .

8 – العمل على إصدار قانون الحريات النقابية : وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الـ 34 في 11/2 على مشروع المرسوم بقانون بإصدار قانون الحريات النقابية، والذي جاء في إطار تأكيد مبادئ ثورة 25 يناير، وإطلاق الحريات العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهو ما سيسهم في دعم الحوار الاجتماعي بين الشركاء حول قضايا العمل والعمال.

9- مشاركة المصريين المغتربين بالخارج في الانتخابات: لأن الثورة المصرية خلقت واقعًا جديدًا بدا معه الشعب المصري بأبنائه في الداخل والخارج في حالة توحد غير مسبوق، لذا فرضت مقتضيات كون جميع المصريين بصرف النظر عن أماكن تواجدهم ينتمون لوطن واحد ويحملون جنسية بلد واحد ويتمتعون بنفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، أن يكون لأبناء مصر في الخارج دور مهم في تحديد مستقبلها بعد الثورة.

ووفقًا لذلك كان ولابد – عملاً بما يجري في الأنظمة الديمقراطية – أن يكون للمصريين في الخارج حق المشاركة في الانتخابات باعتبار ممارسة هذا الحق في مقدمة الحقوق السياسية التي يتمتع بها المواطن.

ولقد اهتمت حكومة الثورة بالمطلب الخاص بمشاركة المصريين بالخارج في الانتخابات، فخلال استعراض مجلس الوزراء في اجتماعه الـــ 6 في 4/13 تطورات جهود اللجنة التشريعية في إعداد التعديلات الخاصة بقانون ممارسة الحقوق السياسية، أكد الدكتور عصام شرف رئيس الوزراء على ضـــرورة ضـــمان حق التصـــويت للمصـــريين العاملين في الخارج في كل من الانتخابات البرلمانية والرئاسـية، ودعا لوضـع الآليات اللازمة لتحقيق هذا الهدف بالشـكل المُناسـب، كما أعرب سيادته عن أهمية بحث سبل تطبيق نظام التصويت الإلكتروني وآلياته.

- وفي 11/5 عقدت اللجنة المعنية ببحث آلية تنفيذ عملية مشاركة المصريين بالخارج فى التصويت فى الانتخابات اجتماعًا برئاسة الدكتور عصام شرف، حيث قررت اللجنة أنه استجابة لرغبة المواطنين المقيمين فى الخارج فى ممارسة حق التصويت ودعم سياسة الحكومة فى التحول الديمقراطي، رفع ما يلى للجنة القضائية العليا للانتخابات :
- 1- يسمح بالتسجيل باستخدام الرقم القومي اعتبارًا من يوم الخميس 2011/11/10 ولمدة أسبوع عبر الموقع الإلكتروني للجنة العليا للانتخابات (www.elections2011.eg.) لكل المصريين المتواجدين بالخارج وسبق لهم استخراج رقم قومي صادر قبل يوم 2011/9/27، وهو موعد غلق التسجيل فى قاعدة بيانات الناخبين بالنسبة للانتخابات البرلمانية القادمة طبقا للقانون رقم 73 لسنة 1956 وتعديلاته والمعني بتنظيم الحقوق السياسية.
  2- سيتم الإعلان خلال مدة التسجيل عن آلية إجراء التصويت وفقًا للقواعد والتعديلات القانونية التي ستصدر من الجهة التشريعية ومن اللجنة العليا للانتخابات.
  3- بالنسبة لمن صدر له أو سيصدر له بطاقة رقم قومي بعد هذا التاريخ سوف يسمح له بالتسجيل فى قاعدة بيانات الناخبين للتصويت فى الاستفتاءات والانتخابات العامة اللاحقة .

هذا وسيترتب على التسجيل فى الخارج تغيير المقر الانتخابي من الداخل إلى الدولة المتواجد بها المواطن .

رابعًا: الملف الاقتصادي

يحظى الملف الاقتصادي بأولوية واهتمام كبير من جانب حكومة الدكتور عصام شرف ، بالنظر إلى المصاعب التي يواجهها الاقتصاد المصري منذ ما قبل ثورة 25 يناير وبعدها ، والحاجة الماسة إلى علاج ما يعانيه من اختلالات ومنحه الدفعة اللازمة للانطلاق نحو المستقبل.

ومن منطلق أهمية ذلك الملف وحيويته، فإن التعرض له سيكون من خلال المحاور الآتية :

1- الموازنة العامة الطموحة بعد الثورة

حرصت حكومة الدكتور عصام شرف - على الرغم من الوضع الاقتصادي غير المواتي الذي تواجهه مصر قبل وبعد ثورة 25 يناير - على أن تكون الموازنة العامة الجديدة للدولة لعام 2012/2011على مستوى من الطموح بحيث يمكن من خلالها تلبية متطلبات المرحلة واحتياجات المواطنين ومطالبهم .. ولهذا الغرض عقد الدكتور شرف في 5/4 اجتماعًا مصغرًا لمجلس الوزراء ضم وزراء المجموعة الاقتصادية ومحافظ البنك المركزي ورئيس هيئة الاستثمار، حيث تم خلال الاجتماع استعراض بنود الموازنة لعام 2012/2011 والتي يبلغ حجم المصروفات المتوقع بها 509.3 مليار جنيه خصص منها 188.5 مليار جنيه للدعم مقابل 126.6 مليارًا في الموازنة السابقة.

- ولقد تم في اجتماع مجلس الوزراء يوم 6/1 استعراض الملامح الرئيسية للموازنة والتي تكشف عن ارتفاع مخصصات الأجور وتعويضات العاملين من 95 مليار جنيه إلى 116 مليار جنيه، حيث تبلغ تكاليف تطبيق الحد الأدنى للأجور 7.5 مليار جنيه، كما تم إدراج تكاليف العلاوة الاجتماعية الخاصة وقدرها 3 مليارات جنيه في الموازنة، كذلك تضمنت زيادة معاش الضمان الاجتماعي ليصل إلى 3.23 مليار جنيه، وتخصيص 23.8 مليار جنيه لدعم المواد الغذائية و99 مليار جنيه لدعم المواد البترولية.

أيضًا تضمنت الموازنة زيادة حجم الاستثمارات الحكومية بالقطاعات الأساسية من 40 مليار جنيه إلى 55.9 مليار جنيه .

- وارتباطًا بحجم الاستثمارات الحكومية في الموازنة الجديدة رأس الدكتور عصام شرف في 6/27 اجتماعًا للجنة القومية للتعاون الدولي، إذ تم خلاله بحث المشروعات التنموية والاستثمارية المدرجة في الموازنة العامة الحالية وسبل تمويلها بما يقود إلى تحريك السوق بشكل إيجابي ومتوازن بحيث يوفي باحتياجات كافة قطاعات الدولة من مشروعات تعود بالنفع على المواطن

وعلى رأسـها: مشـروعات الكهرباء ، النقل، الطيران المدني، الزراعة، الإسـكان، والأشـغال العامة والموارد المائية.

2– إصلاح وتطوير قطاع البنوك

باعتبار القطاع المصــرفي هو القاطرة التي تقود الاقتصــاد الوطني، فقد اقتضــت ظروف مصــر الاقتصادية الحالية من الحكومة إيلاء دور مهم لهذا القطاع من أجل تنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد بعد الثورة في ظل الحاجة إلى تمويل المشروعات الجديدة، وزيادة موارد مصر من النقد الأجنبي.

ولقد تجلى اهتمام حكومة الدكتور شـرف بقطاع البنوك في الاجتماع الموسـع الذي عقده رئيس الوزراء في 4/3 بمقر البنك المركزي مع قيادات البنوك الرئيسـية (البنك المركزي، البنك الأهلي، بنك مصر، وبنك القاهرة)،حيث جرى خلال الاجتماع استعراض تقرير مفصل عن برنامج إصلاح القطاع المصرفي والسياسة النقدية وسياسات سوق الصرف في الفترة من 2004 – 2010 .

- وفي إطار اهتمام الحكومة بقطاع البنوك حرص الدكتور شرف على بحث أوضاع البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، حيث عقد اجتماعًا في 5/31 بحضــور محافظ البنك المركزي ووزيرا الزراعة والمالية، وتم خلاله اســتعراض دور البنك في خدمة القطاع الزراعي من خلال عمليات الائتمان التي يقدمها للمزارعين، أيضًا تم التعرف على حجم أصول البنك وحجم مديونياته لدى المزارعين وأســلوب التعامل الأمثل مع هذه المديونيات، حيث أكد الدكتور شــرف على حل مشاكل البنك وإعادة تأهيله ليقوم بدوره في مجال التنمية الزراعية والريفية.

- وتحقيقًا للشفافية في القطاع المصرفي وللقضاء على تعارض المصالح عرض محافظ البنك المركزي الدكتور فاروق العقدة في اجتماع مجلس الوزراء الـــ 25 في 8/28 لتعديل قانون البنك، وقد أقر المجلس برفع مرسوم بقانون يشمل هذا التعديل والذى يتضمن ما يلى :

*اســتبدال نص المادة (12) والخاصــة بتشــكيل مجلس إدارة البنك المركزي بحيث يتكون المجلس من تسـعة أعضـاء بدلاً من 15 عضـوًا حاليًا برئاسـة محافظ البنك المركزي، ونائبين ورئيس الهيئة العامة للرقابة المالية وممثل لوزير المالية يرشــحه الوزير المختص، وأربعة أعضـاء من ذوى الخبرة فى المسـائل النقدية أو المالية والمصـرفية أو القانونية أو الاقتصـادية يختارهم رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

* إضــافة فقرة أخيرة إلى المادة (13) تشــترط ألا تكون لأعضــاء مجلس الإدارة أو للجهات التي يعملون بها أية مصـالح تتعارض مع واجباتهم أو مقتضـيات الحيدة والاسـتقلال والحفاظ على

سرية المعلومات، كما يشترط ألا يكونوا من رؤساء أو أعضاء مجالس إدارة البنوك أو شركات التمويل أو من العاملين بها أو ممن يقدمون خدمات مهنية أو استشارية.

- ولأن تغيير الدماء في القيادات البنكية يعد من وسائل تطوير قطاع البنوك، فقد أصدر الدكتور شرف في 9/20 عدة قرارات بإعادة تشكيل مجالس إدارة البنوك العامة المملوكة للدولة وذلك لمدة ثلاث سنوات تبدأ في 2011/9/25، وكان من ضمن البنوك التي شملها التغيير: البنك الأهلي، بنك مصر، بنك الاستثمار العربي، البنك المصري لتنمية الصادرات، البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، بنك القاهرة، بنك التنمية الصناعية، والبنك العقاري المصري.

3 – تفعيل دور مؤسسات الدولة الاقتصادية

نظرًا لتوقف نشاط بعض المؤسسات الاقتصادية الحيوية أثناء الثورة، ونظرًا للتداعيات السلبية على الاقتصاد المترتبة على استمرار هذا التوقف، فقد عملت حكومة الدكتور عصام شرف على إعادة تنشيط هذه المؤسسات التي تضررت كثيرًا بسبب توقف نشاطها ونتج عن ذلك خسائر كبيرة مثلت مؤشرًا سلبيًا خطيرًا على اقتصاد البلاد.

- ولقد كان من القرارات المهمة التي اتخذتها حكومة الدكتور شرف في هذا الصدد القرار الصادر في 3/21 ببدء العمل في البورصة المصرية اعتبارًا من يوم الأربعاء الموافق 3/23 وذلك بعد اتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن الافتتاح الآمن والتداول السلس في البورصة.

- وفي إطار جهود تفعيل وتطوير البورصة أصدر الدكتور شرف في 9/21 قرارًا بتعيين الدكتور محمد مصطفى عبد الجواد عمران رئيسا لمجلس إدارة البورصة المصرية اعتبارًا من 2011/9/21 وحتى 2013/6/30.

- أيضًا في إطار تفعيل دور مؤسسات الدولة الاقتصادية عقد الدكتور شرف في 3/29 اجتماعًا بحضور عدد من الوزراء والمسئولين المعنيين وذلك لبحث التحديات التي تواجه شركة مصر للطيران حاليًا والتي يجئ في مقدمتها تحدي تدني أعداد السائحين القادمين على متن طائراتها. تلى ذلك الاجتماع اجتماع آخر خاص بمصر للطيران عقد في 5/22 بحضور محافظ البنك المركزي ووزراء التخطيط والطيران المدني والمالية، حيث جرى خلال هذا الاجتماع استعراض خطة تطوير وتحديث أسطول الشركة والتي تتضمن استلام ثلاث طائرات من شركة ايرباص من طراز إيه 330.

4 – حل منازعات الاستثمار

نظرًا لأهمية الدور الذي ســتقوم به الاســتثمارات المحلية والعربية والأجنبية في تحريك ودفع عجلة الاقتصاد القومي في مرحلة ما بعد الثورة، فإن حكومة الدكتور شرف اهتمت بالعمل على التصدي للمشاكل التي تواجه هذه الاستثمارات وما يرتبط بها من قضايا ومنازعات حرصت على حلها من خلال اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار التابعة لمجلس الوزراء.

كانت بداية نشاط اللجنة بالاجتماع الذي عقدته في 5/17 برئاسة السيد وزير العدل وبحضور وزراء التنمية المحلية والإسكان والتضامن والزراعة والصناعة فضلاً عن رئيس هيئة الاستثمار ورئيس هيئة المجتمعات العمرانية، حيث قامت اللجنة بطرح رؤى ووضع حلول لعدد 47 قضية .. تلك الحلول التي تعكس تبني الحكومة فكرًا غير تقليدي لحل مشــاكل الاســتثمار والعمل على جذب الاســتثمارات العربية والأجنبية، وزيادة الاســتثمارات المصــرية حتى يتثنى للمستثمرين التمتع بمزايا الاستثمار والإعفاءات لأجل خلق المناخ المواتي للاستثمار في مصر.

- بعد الاجتماع السابق للجنة المذكورة قرر الدكتور عصام شرف في 5/22 تشكيل لجنة لتسوية عقود الاستثمارات برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزير العدل وبعض الخبراء القانونيين بهدف تسوية عقود الاستثمار القائمة ووضع حلول مناسبة للمشكلات التي تواجهها في إطار سياسة الحكومة بتشجيع الاستثمار وإزالة العقبات أمام المستثمرين.

- ولقد وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الـ 12 في 5/25 (تشجيعًا للاستثمار وللقضاء سريعا على النزاعات المتعلقة بالعقود ولضــمان توازنها) على تشــكيل لجنة للنظر في شــأن الطلبات الشــكاوى أو المنازعات أمام القضــاء أو التحكيم والنظر في عقود الاســتثمار والعقود المبرمة الدولية بين الدولة او احد اجهزتها وذلك في إطار ما يعد من دراســات في شــانها بصــد النظر في الاجراءات والبدائل الملائمة في شــان هذه العقود بما يكفل احترام مبدا العقد شــريعة المتعاقدين والالتزام بسيادة القانون .

- قام مجلس الوزراء في اجتماعه الـــــــ 13 في 6/1 بإقرار مشروع القرار بتشكيل لجنة لتسوية منازعات العقود بين المستثمرين والجهات الإدارية في الدولة، برئاسة رئيس مجلس الوزراء، كما أقر المجلس تعديلا لتشــكيل المجموعة الوزارية لفض المنازعات الخاصــة بالاســتثمار التي تختص بالنظر في الطلبات والشكاوى التي يقدمها المستثمرون فيما ينشا من منازعات بينهم وبين الجهات الإدارية من وزارات وأجهزة وهيئات عامة ووحدات الإدارة المحلية .

- عقدت اللجنة الجديدة اجتماعها الأول في 8/9 برئاسة الدكتور شرف ثم عقدت اجتماعين في يومين متتاليين 26 و9/27 تم خلالهما النظر في تسوية بعض المشكلات التي تعرضت لها بعض الاستثمارات في الآونة الأخيرة وذلك بهدف تذليل هذه المشكلات والعقبات بما يسمح باستمرار هذه المؤسسات في نشاطها الاقتصادي الطبيعي وبهدف إعادة التوازن بين حقوق الدولة وحقوق المستثمرين وبما يدعم عجلة الانتاج ويحقق المصالح الوطنية.

- وفي 10/27 وافق مجلس الوزراء علي مشروع مرسوم بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 8 لسنة 1998 م بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار المعدل بقانون رقم 13 لسنة 2004 بإضافة مادتين رقمي 7 مكرر، 66 مكرر، وذلك بهدف التعديل (بالمادة 7 مكرر) والتي تقنن جواز التصالح في المنازعات المتعلقة بالاستثمار.

- في 10/31 عقدت اللجنة اجتماعها الثالث برئاسة الدكتور عصام شرف وبحضور وزير العدل ورئيس هيئة قضايا الدولة ورئيس هيئة الاستثمار وممثل عن المجلس العسكري، حيث تم خلال الاجتماع عرض لتطورات المنازعات التي عرضت على اللجنة خلال الشهرين الأخيرين وعددها (14) نزاعًا، إذ تمكنت اللجنة من خلال المفاوضات المستمرة مع أطراف النزاع من الوصول إلى تسويات ودية بينهم في (5) من تلك المنازعات، وتم بمقتضاها تحقيق التوازن بين حقوق ومصالح كل من المستثمرين والدولة، وجاري صياغة الاتفاقيات النهائية بشأنها ، كما خلصت اللجنة إلى الاستمرار في التفاوض بشأن (4) منازعات أخرى وحفظ (3) منها لأنها من اختصاص القضاء.

والملاحظ أن ذلك الاهتمام من حكومة الدكتور عصام شرف بحل المشاكل والمنازعات المرتبطة بالاستثمار، والذي يهدف إلى إعطاء دفعة قوية لجهود الدولة من أجل اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية، قد انعكس في صورة مؤشرات ايجابية تؤكد أن عجلة الاستثمار مستمرة في الدوران خلال الشهور العشرة الماضية من عام 2011 حيث تظهر تلك المؤشرات ما يلي:

* أن حجم رؤوس الأموال المصدرة وعدد الشركات الجديدة عاودت الارتفاع بشكل ملحوظ خلال الفترة من يونيو إلى سبتمبر 2011 بعدما كان قد انخفض في بداية العام، وهو ما يعكس ثقة المستثمرين في بيئة الاستثمار في مصر مع توجهها نحو الديمقراطية ومع استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد في الفترة الأخيرة.

* سجلت نسبة الزيادة في عدد الشركات الجديدة التي تم تأسيسها خلال الفترة من يناير إلى يونيو 2011 أقصى ارتفاع لها في شهر سبتمبر، حيث تم إنشاء 550 شركة جديدة، بزيادة قدرها 26.2 % عن نفس الشهر من العام الماضي، وبلغ إجمالي عدد الشركات التي تم إنشاؤها خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر من العام الحالي 4562 شركة متراجعة بذلك بنسبة 57% عن العام الماضي، حيث كانت قد سجلت 5418 شركة عن نفس الفترة.

* عاد حجم رؤوس الأموال المصدرة إلى معدلاته الطبيعية تقريبًا، حيث سجل أعلى ارتفاع له خلال شهر يوليه 2011 بنسبة 59.9% عن يوليو من العام الماضي، بعد أن كان قد سجل انخفاضًا خلال شهري مارس وأبريل من عام 2011 بنسبة 77% مقارنة بنفس الشهرين من العام الماضي.. وقد أثر التراجع خلال الربع الأول من العام سلبًا على الحجم الكلي لرؤوس الأموال المصدرة خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر من العام الجاري والتي انخفضت إلى 8.3 مليار جنيه، متراجعة بنسبة 35.6 % عن نفس الفترة من العام الماضي، حيث كانت قد سجلت 12.9 مليار جنيه.

* جاءت أبرز الاستثمارات الجديدة من دول الخليج العربي والولايات المتحدة وبريطانيا والهند وتركيا.

* تم تأسيس 25 شركة جديدة بنظام المناطق الحرة في الفترة من يناير الى سبتمبر، بتدفق رأسمال مصدر قدره 67.9 مليون دولار، حيث وفرت 8641 فرصة عمل جديدة.. وبلغ إجمالي صادرات المناطق الحرة 7.8 مليار جنيه، وبلغ إجمالي فرص العمل الحالية 224500 فرصة عمل.

ومنذ تشكيل اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار في 4/3 قامت بالبت في 53 موضوعًا من إجمالي 74 موضوعًا معروضًا عليها، وقامت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بحل 43 مشكلة من أصل 78 مشكلة وردت إليها .

5 – الاهتمام بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

إذا كانت الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية ضرورية وتلعب دورًا مهمًا في تنشيط الاقتصاد المصري، فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقًا لرؤية حكومة الدكتور شرف الاقتصادية تعتبر القاطرة التي يعول عليها في قيادة هذا الاقتصاد في المرحلة القادمة .

ولقد حرص رئيس الوزراء على تأكيد رؤية حكومته عمليًا، ففي 6/19 عقد اجتماعًا لتنمية المشروعات الصغيرة بحضور وزراء التخطيط والمالية والصناعة وأمين عام الصندوق الاجتماعي، حيث شدد الدكتور شرف على أهمية الدور الذي تقوم به الصناعات الصغيرة

والمتوسـطة في تحقيق المشـروعات العملاقة الكبرى التي تعتزم الحكومة تنفيذها في إطار المخطط العام للتنمية في مصر، ووجه إلى عقد اجتماع لطرح خريطة المشروعات الصغيرة التي طرحها في إطار خطط التنمية المستقبلية.

- وقد استعرضت السيدة فايزة أبو النجا وزيرة التخطيط والتعاون الدولي خلال اجتماع مجلس الوزراء الـ 19 في 7/27 خطط الحكومة لدعم المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة ارتباطًا بإسـتراتيجية وزارة الصـناعة، وأسـلوب توجيه حزم التمويل المتاحة سـواء من ميزانية الدولة أو من الدعم المقدم من بعض الدول الشـقيقة (ومنها 200 مليون دولار من المملكة العربية السعودية و 750 مليون دولار من دولة الإمارات العربية المتحدة) لدعم مشـاريع الشـباب، وبما يقلل من معدلات البطالة وفى وقت قصير.

- وللتأكيد على اهتمام الحكومة بالمشـروعات الصـغيرة، اجتمع الدكتور شـرف في 8/4 مع الأسـتاذ هاني سـيف النصـر الأمين العام للصـندوق الاجتماعي للتنمية، وذلك لمتابعة أعمال الصـندوق في الفترة الماضـية والتأكيد على أهمية دوره في دعم وتمويل المشـروعات الصـغيرة ومتناهية الصغر، حيث وجه رئيس الوزراء بأهمية تمويل الصندوق للمشـروعات كثيفة العمالة لتوفير المزيد من فرص العمل مع الاهتمام بإقامة معارض للسـلع الغذائية لتوفير احتياجات المواطنين في شـهر رمضـان، كما وجه إلى أهمية تعاون الصـندوق مع المجلس الأعلى لذوي الاحتياجات الخاصـة لتشـجيع الآخرين على إقامة مشـروعات صـغيرة أو متناهية الصـغر والاستفادة من الخدمات التمويلية والتدريبية والتسويقية التي يتيحها الصندوق للمشروعات الصغيرة.

- ولقد جاء قرار رئيس الوزراء في 10/11بتعيين السـيدة/ غادة والى، أمينًا عامًا للصـندوق الاجتماعي، ليصـب في اتجاه دعم وتطوير دور الصـندوق خلال المرحلة القادمة وذلك من أجل خلق فرص عمل جديدة وتوفير التمويل لمشـروعات الشـباب، والمشـروعات الصـغيرة والمتوسطة.

6 - مواجهة تحديات قطاع الأعمال

يعد قطاع الأعمال أحد القطاعات الرئيسية التي تقوم عليها دعائم الاقتصاد المصري إلى جانب القطاعين الحكومي والخاص، ونظرًا لما ارتبط بهذا القطاع من مشاكل بسبب التطبيق الخاطئ لسـياسـة الخصـخصـة، ونظرًا لحيوية دور الشـركات والمؤسـسـات الاقتصـادية التي لم تطالها الخصـخصـة والتي مازالت تتبعه.. لذا فقد اسـتلزم الأمر تدخلاً من جانب حكومة الثورة من أجل

مواجهة التحديات والمشاكل التي تواجه هذا القطاع الحيوي، وذلك من أجل إعادة تنشيط دوره في خدمة الاقتصاد الوطني .

- ولقد استهل الدكتور عصام شرف جهود حكومته في هذا المجال الحيوي بالاجتماع الذي عقده في 3/31 وضم وزير المالية ورؤساء الشركات القابضة الـ 9 التابعة للقطاع العام، حيث تم خلال الاجتماع اســتعراض التحديات الحالية التي تواجه القطاع والتي كان أبرزها التأثير الســلبي للمطالب الفئوية ببعض هذه الشركات على عجلة الانتاج والأرباح.

وحرص رئيس الوزراء على التأكيد على أهمية شــركات القطاع العام كقلاع صــناعية تاريخية ودورها الحيوي في مجالات مثل صناعة الدواء والتشييد والبناء والصناعات الغذائية والمعدنية.

- وفيما يخص تصحيح مثالب سياسة الخصخصة، عقد الدكتور شرف في 9/25 اجتماعًا موسعًا برئاسته ضم عددًا من الوزراء المختصين ومحافظ المنوفية ورئيس هيئة الاستثمار وعدد من المستشارين بقضايا الدولة، وذلك لدراسة أحكام القضاء بشأن إعادة بعض الشركات التي تمت خصــخصــتها إلى الدولة، حيث أكد الاجتماع احترام أحكام القضــاء، وجدد التزام الحكومة بدعم وتشجيع الاستثمار واتباع سياسة السوق الحرة في إطار من الشفافية والمصداقية ومراعاة البعد الاجتماعي وحقوق العاملين والالتزام بالاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصــة بالاستثمار والتي صدقت عليها مصر.

- ولقد اطلع مجلس الوزراء في اجتماعه الـــــ 30 يوم 10/4 على نتائج أعمال الاجتماع الموسع السابق، وأكد أنه مع التزامه باحترام ما تسفر عنه أحكام القضاء النهائية في هذا الشأن، فإن الحكومة المصرية تجدد التزامها بدعم وتشجيع وحماية الاستثمار المحلي والأجنبي، كما تؤكد الاحترام الكامل للتعهدات والالتزامات المصــرية الدولية وفقاً للاتفاقيات الثنائية متعددة الأطراف التي أبرمتها مصر.

أيضًا أكد المجلس على الاستمرار في سياسات وآليات الاقتصاد الحر والسوق المفتوح ودعم وتشجيع دور القطاع الخاص كقاطرة للتنمية، وذلك في إطار من إعمال الشفافية والمصداقية ومراعاة تحقيق العدالة الاجتماعية وتأمين حقوق العاملين وبما لا يجور على أصــحاب الأعمال ويحافظ على تنافسية المنتج المصري وذلك صونًا للمصلحة العليا للوطن.

ونفى المجلس تمامًا ما تردد في بعض الأوســاط عن وجود توجه لدى الحكومة لاتخاذ قرارات بتأميم بعض المنشآت أو الشركات التي سبق خصخصتها، وأكد بشكل قاطع أن ما يتردد في هذا الصدد عار من الصحة.

7 – تنمية وتطوير مصادر الطاقة

فرضـت موارد مصـر المحدودة من البترول ومصـادر الطاقة التقليدية (الفحم والغاز الطبيعي) تحديًا كبيرًا لحكومة الدكتور عصـام شـرف والتي سـعت من خلال اجتماعات المجلس الأعلى للطاقة إلى البحث عن تنمية قدرات وموارد مصـر من هذه المصـادر التقليدية، فضـلاً عن تطوير مصادر بديلة للطاقة الجديدة والمتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية، نظرًا للدور المهم والحيوي للطاقة في عملية التنمية ولاسيما التنمية الصناعية.

- في الاجتماع الأول للمجلس في 3/22 تم إجراء مراجعة عامة لسياسات الطاقة في مصر.

- في الاجتماع الثاني للمجلس الذي عقد في 5/16 تمت مراجعة ما طرح من أفكار ورؤى عملية خلال الاجتماع الأول بشأن تعظيم الاستفادة من مصادر الطاقة الشمسية والجديدة والمتجددة وترشيد استخداماتها.

وقرر المجلس دراسة الحوافز المطلوبة لتشجيع الإقبال على مشروعات التوليد باستخدام طاقة الرياح، كما قرر تشكيل صندوق لدعم توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية.

- وفي الاجتماع الثالث في 8/15 تم التركيز على عدد من المحاور المرتبطة بالطاقة أولها تطبيق اسـتراتيجية شـاملة للطاقة بكل جوانبها سـواء التقليدية (بترول وغاز وفحم) أو البديلة (طاقة رياح وطاقة شـمسـية) وبما يأخذ في الاعتبار احتياجات الصـناعة وخطط التنمية مع دراسـة مشـروع لإدارة برنامج إقليمي للطاقة المسـتقبلية يتم التركيز خلاله وبصـفة خاصـة على الطاقة المتجددة التي تمتلك فيها مصر إمكانات كبيرة سواء الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح.

8 – تنشيط حركة السياحة

يعد قطاع السـياحة أحد القطاعات الحيوية التي يعتمد عليها الاقتصـاد المصـري بالنظر إلى أنها أحد المصـادر الرئيسـية لموارد الدولة من النقد الأجنبي، حيث وصـلت قيمة تلك الموارد في السـنوات الأخيرة إلى 10 مليارات دولار في العام، هذا فضـلاً عن أنها مصـدر رزق لحوالي 5 ملايين من المواطنين المصريين.

ولأن السياحة المصرية تراجعت بشدة بعد ثورة 25 يناير.. الأمر الذي يؤثر بالسلب على الاقتصاد الوطني (حيث تبلغ الخسـائر مليار دولار شـهريًا)، ونتيجة لتعطل أعداد كبيرة من العاملين في السـياحة، لذا تحركت حكومة الدكتور عصـام شـرف من أجل انقاذ هذا القطاع المهم، فعقد رئيس الوزراء في 4/3 اجتماعًا بحضـور وزراء الطيران والسـياحة والداخلية تم خلاله مناقشـة إجراءات دفع وتنشيط حركة السياحة في السوق المصرية خلال الفترة المقبلة، وحرص الدكتور

شرف خلاله على أن يؤكد على أن عودة السياحة إلى معدلاتها الطبيعية بمصر تعد هدفًا أساسيًا ستعمل الحكومة على تحقيقه من خلال توفير الأمن والاستقرار في المناطق السياحية من أجل اجتذاب المزيد من السياح.

- ويمكن أن يدخل في خانة تنشيط حركة السياحة إلى مصر ما اصطلح على تسميته بسياحة المؤتمرات، والذي أبدت حكومة الدكتور شرف اهتمامًا به عكسه الاجتماع الذي عقده رئيس الوزراء في 9/4 بحضور وزراء التخطيط والصناعة والنقل والداخلية ومحافظ القاهرة وممثلون عن وزارة الدفاع والتخطيط العمراني والمرور وأرض المعارض، حيث بحث الاجتماع مشروع أرض المعارض والمؤتمرات الدولية الجديدة بالقاهرة من كافة جوانبه الاقتصادية والبيئية والمرورية والمعمارية وبما يحقق أهداف المشروع والذي يهدف إلى وضع مصر على خريطة صناعة (سياحة) المؤتمرات الدولية والتي يستهدف أن تحقق مصر من ورائها 2.2 مليار دولار عائدًا لمدة ثلاث سنوات قابلة للزيادة.

- وللتأكيد على أهمية قطاع السياحة وضرورة النهوض به وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الـ 22 في 8/11 على إعادة تشكيل المجلس الأعلى للسياحة ليكون برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء وعضوية جميع الوزراء ورؤساء الهيئات المعنية، وهم السادة وزراء السياحة، الثقافة، الداخلية، الخارجية، التخطيط والتعاون الدولي، الطيران المدني، التنمية المحلية، البيئة، القوى العاملة، التعليم العالي، التربية والتعليم، النقل، رئيس اتحاد الغرف التجارية، وأربعة من ذوى الخبرة يختارهم وزير السياحة.

وسيسهم المجلس الأعلى للسياحة في اقتراح السياسات والتشريعات لتنشيط السياحة والنهوض بهذا القطاع الهام في الاقتصاد المصري من خلال تعاون الوزارات المُختلفة ذات الصلة والتنسيق بين خططها.

- ولأن تنشيط السياحة يحتاج إلى إجراءات، لذا فقد ناقش مجلس الوزراء في اجتماعه يوم 9/8 قصر منح التأشيرات السياحية في مطارات الجمهورية على الأفواج السياحية دون غيرها، وحظر منح التأشيرات للأفراد والمجموعات غير السياحية، والتي عليها اتباع الإجراءات القانونية المعتادة للحصول على تأشيرة دخول البلاد.

- ويدخل كذلك في إطار جهود تنشيط حركة السياحة رئاسة الدكتور عصام شرف اجتماعًا في 10/22 بشأن إعادة تشغيل رحلات السياحة النيلية الطويلة بين القاهرة وأسوان والتي توقفت منذ عام 1994، حيث أقر الاجتماع توصية اللجنة التي شكلت بهذا الشأن باستئناف تشغيل رحلات السياحة النيلية الطويلة فورًا مع الالتزام بالقواعد البيئية والتنظيمية التي تهدف إلي الحفاظ علي مياه نهر النيل وتحقيق أكبر درجة من الأمن والسلامة عند تشغيل تلك الرحلات.

وبحث رئيس الوزراء مع أعضاء اللجنة الإجراءات المطلوب تنفيذها لرفع كفاءة المجرى الملاحي لنهر النيل والمرافق المختلفة الواقعة علي ضفافه والمرتبطة بتشغيل تلك الرحلات، وسيسمح للفنادق العائمة بتشغيل رحلات السياحة النيلية الطويلة بين القاهرة وأسوان على مدار العام.. وأقر الاجتماع القواعد المبدئية العامة للتشغيل.

وسوف يساهم هذا النشاط في دعم وتطوير حركة السياحة النيلية، مما يعد إضافة جديدة تساعد في جهود استعادة النشاط السياحي وهو ما يُعبر كذلك عن عودة الاستقرار والأمن لهذا القطاع الحيوي.. كما سيكون له أفضل الأثر على محافظات الصعيد من حيث تنشيط حركة السياحة والتجارة والخدمات فيها.

- وفي إطار دفع عجلة النشاط الاقتصادي وتنفيذ خطة التنمية السياحية ودمج أبناء سيناء بالنشاط الاقتصادي بالمحافظة، وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الـ 34 في 11/2 على طرح أراضي واقعة ضمن المساحات المخصصة للتنمية السياحية للتعاقد بنظام المزايدة طبقا لقانون المناقصات والمزايدات رقم 89 لسنة 1998م.واتفق المجلس علي أهمية التنسيق بين وزارتي السياحة والبيئة قبل الطرح لمراعاة الاشتراطات البيئية وممارسة النشاط ومناطق وحدود المحميات الطبيعية، كذلك التنسيق مع وزارة الكهرباء فيما يخص موقع النجيلة شرقًا وغربًا و الموافقة على طرح قطعتي أرض بمنطقة نبق بخليج العقبة جنوب سيناء على أبناء سيناء لاستغلالهما كشاطئ عام بنظام حق الانتفاع.

9- استكمال وإقامة المشروعات الوطنية العملاقة

تؤمن حكومة الثورة بأن بناء مصر وتحقيق نهضتها الاقتصادية والتنموية يقتضي العمل على تبني مشروعات قومية اقتصادية وعلمية عملاقة والعمل على استكمال المشروعات الوطنية التي دشنت في السابق، وبما يصب في النهاية في خانة إقامة قاعدة اقتصادية صلبة تخدم بالتأكيد الأجيال القادمة.

- ولقد بدا الحرص على تنفيذ رؤية الحكومة بهذا الصدد في الاجتماع الذي عقده الدكتور شرف في 3/31 مع مجلس إدارة الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية بشمال غرب خليج السويس، حيث أكد خلاله على أن موقع المنطقة الجغرافي يؤهلها لانطلاقة تنموية وأنه من الضروري إجراء دراسة فورية للمعوقات الإدارية والفنية للمنطقة، فضلاً عن أهمية وضع مخطط متكامل للمنطقة في هذه الدراسة.

- أيضـــا بدا ذلك الحرص في الاجتماع الذي عقده رئيس الوزراء في 4/12 مع العالم المصــري الدكتور فاروق الباز، والذي استعرض مع سيادته المقترحات الخاصة بتفعيل المشروع القومي الخاص بممر التنمية، حيث وصـف الباز المشـروع بأنه سـيسـاهم في تحقيق نقلة تنموية نوعية واضحة في مصر بجميع المجالات، كما أنه يمثل الوسيلة الرئيسية لتوسيع نطاق الوادي الضيق وربط شــمال مصــر وجنوبها.. ورأى الباز أنه يمكن تمويل المشــروع من خلال طرح ســندات شعبية للمواطنين أو من خلال طرح جانب منه للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية.

- من المشروعات العملاقة التي تحمست لها حكومة الدكتور عصام شرف كثيرًا مشروع مدينة الدكتور أحمد زويل للعلوم والتكنولوجيا، والذي ســبق وطرحه الدكتور زويل على الحكومة الســابقة بعد حصــوله على جائزة نوبل عام 1999، حيث حرص الدكتور شــرف على اســتقبال الدكتور زويل في 5/25 وبحث معه الخطوات الجاري اتخاذها لتنفيذ مشــروع المدينة وأســلوب إدارتـه، وقـد أكـد رئيس الوزراء على حرص الحكومـة على تطوير البحـث العلمي في مصــر واســتعدادها لتبني أية مبادرة قد تطرح من جانب أي عالم مصــري من أجل وضــع الأســس لنهضة مصر العلمية بعد ثورة 25 يناير.

- أيضًا من المشروعات الطموحة التي تحمست لها حكومة الثورة، المشروع المقترح من العالم المصــري الدكتور محمود شــريف بشــأن تصــنيع وتوطين التكنولوجيات المرتبطة بصــناعة الســيليكون، حيث بحث الدكتور شــرف في اجتماع يوم 6/26 المشــروعات المقترحة المرتبطة بصـناعة السـيليكون من صـناعة كوابل الألياف الضـوئية وخلايا الطاقة الشـمسـية وكذلك ما سـيرتبط بالمشــروع من إنشــاء لمركز للبحث العلمي لتأهيل الكوادر المصــرية العاملة بهذا المجال الحيوي.

- وللتأكيد على الاهتمام بتلك المشــروعات القومية العملاقة والحرص على تنفيذها اســتقبل رئيس الوزراء في 7/7 العالم الدكتور أحمد زويل لبحث المســتجدات الخاصــة بمشــروع مدينة زويـل للعلوم والتكنولوجيـا، حيـث أكـد الـدكتور شــرف على جـديـة الحكومـة في التعـامـل مع المشــروع، وأنها ســتبذل كل ما تســتطيع لإخراجه إلى النور، لافتًا إلى وجود حالة من التجاوب المحمود من هيئات وأشخاص وحكومات من أجل المساهمة في تمويل المشروع الذي وصفه بأنه استثمار حقيقي لمصر في المستقبل.

- كما عاد الدكتور شرف واستقبل الدكتور زويل في 10/18 وأكد له حرص الحكومة على تقديم الدعم والمساندة المطلوبة لتطوير البحث العلمي فى مصر، وأن اهتمام الحكومة بالمسار السياسي والاقتصادي لم يشغلها عن متابعة جهود تطوير التعليم والبحث العلمي بوصفه ركيزة التقدم والتنمية وبناء مصر المستقبل .

وأطلع الدكتور زويل من جانبه رئيس الوزراء على التقدم الذى تم إحرازه فى إطار تنفيذ مشروع مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا؛ والذى يعد إطلاقه بداية لتحويل اهتمام الحكومة لواقع عملي ملموس يعود على الوطن والمواطن بالخير، ويضع حجر الأساس لنهضة مصر العلمية .

وقد أعرب الدكتور زويل عن تقديره البالغ لدعم الدكتور شرف وتشجيعه للمشروع منذ بدايته .

- في 11/1 ترجمت حكومة الثورة عمليًا اهتمامها بمشروع الدكتور زويل حين قام الدكتور عصام شرف بافتتاح مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا وذلك في احتفالية شارك فيها الدكتور زويل والسادة وزراء التخطيط ، التربية والتعليم، التعليم العالي والبحث العلمي، الإعلام، والاتصالات، حيث أكد رئيس الوزراء في كلمته على أن مشروع زويل هو مساهمة في صناعة المستقبل، ومدخلاً للحاق بركب العلوم والتكنولوجيا وإعلاء لقيمة البحث العلمي، ولفت إلى أن المرحلة القادمة والتي ستشهد الانتخابات البرلمانية لا تقل أهمية حيث إنها سترسي الإطار السياسي الذي سيسمح بإطلاق قدرات البلاد الكامنة وتعظيم إمكاناتها للحاق بركب الحضارة والمستقبل.

وبدوره أكد الدكتور زويل على أهمية التعليم والبحث العلمي في النهوض بالمجتمعات وأن الطريق للنهضة يقوم على إرساء مجتمع تكنولوجي عصري يأخذ بأسباب العصر وبمكاسب العلم الحديث من أجل رفعة الإنسان وتعزيز المكاسب وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة بأحد أساليب العلم.

10 – تعظيم قدرات مصر الاقتصادية

شـكل دعم الاقتصـاد وتعزيز القدرات الاقتصـادية لمصـر أحد المحاور المهمة لعمل حكومة الدكتور عصـام شـرف حيث اتجهت إلى الداخل وعملت في نفس الوقت على تطوير العلاقات الاقتصـادية والتجارية والاسـتثمارية مع غيرها من الدول والمنظمات والهيئات الاقتصـادية الإقليمية والدولية.

ولقد اتخذ تحرك الحكومة في هذا الاتجاه عدة مسارات :

أ – المسار المحلي

تؤمن حكومة الثورة ورئيسها الدكتور عصام شرف بأن مصر لن يبنيها إلا سواعد أبنائها، ولذا لم تركز جل اهتمامها على الخارج فقط من أجل تعزيز قدرات مصـر الاقتصـادية، بل إنها عمدت إلى تشـجيع مجتمع رجال الأعمال من أبناء هذا الوطن على المشـاركة في بناء مصـر المسـتقبل من

خلال المشـــروعات والاســـتثمارات الجادة بمختلف القطاعات والتي يمكن أن تضـــيف إلى الاقتصاد الوطني.

- ولعل من جهود الدكتور شـــرف في هذا المضـــمار، لقائه في 3/13 مع وفد من رجال الأعمال وجمعية شـــباب الأعمال والذي تحدث خلاله عن الاقتصـــاد المصـــري في مرحلة ما بعد الثورة والحاجة إلى زيادة الاستثمارات المحلية.

- أيضـا التقى الدكتور شـرف في 3/14 مع ممثلي اتحادات الغرف التجارية وأكد لهم التزام مصـر بقيم الاقتصـــاد الحر القائم على العدالة الاجتماعية وحرص الحكومة على إزالة المعوقات أمام التجارة والاستثمار انطلاقا من كونهما أساس التنمية الاقتصادية.

- كذلك التقى رئيس الوزراء في 3/15 بممثلي اتحاد الصـــناعات المصـــرية، حيث أكد لهم على أهمية الصناعة ودورها الحيوي في إطار المنظومة الاقتصادية، وضرورة توفير الدعم لها لمواصلة مسيرة الإنتاج من أجل توفير المنتجات في الداخل وللتصدير إلى الخارج.

- كما التقى الدكتور شـــرف في 3/20 مع شـــعبة الاســـتثمار العقاري، حيث أكد على ضـــرورة اسـتمرار عجلة الانتاج في الدوران في قطاع الاسـتثمار العقاري باعتباره قطاعًا رائدًا من قطاعات التنمية، كما بحث امكانية ضـــخ اســـتثمارات محلية بهذا القطاع ومدى اســـتعداد القطاع للمشاركة في البرنامج القومي للإسكان.

- أيضًا التقى رئيس الوزراء في 3/20 مع وفد من قطاع التشييد والبناء، حيث أعلن مقاولو مصر استعدادهم لإعادة بناء أية مرافق أو منشآت أضيرت خلال الثورة أو بعدها، كما بحثوا مع رئيس الوزراء امكانية سداد مستحقات القطاع لدى الدولة.. فضلاً عن ضخ استثمارات لاستكمال عدد من المشروعات القائمة.

- كذلك التقى الدكتور شـــرف في 4/7 مع أســـامة صـــالح رئيس هيئة الاســـتثمار وبحث معه الترويج للمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة خلال المرحلة المقبلة فضـلاً عن مناقشـة عدد من المشروعات القومية الكبرى.

وفضلاً عما سبق :

- اسـتقبل في 5/30 وفدًا يضـم 60 من رجال الأعمال من أعضـاء الغرفة التجارية في الإسـكندرية وجمعية رجال الأعمال ووفد جمعية مسـتثمري برج العرب بحضـور وزراء الصـناعة والتضـامن والإسـكان، حيث اسـتهدف الاجتماع بحث المشـاكل التي تواجهها الصـناعة المصـرية، وأصـدر الدكتور شـــرف توجيهاته بإنشـــاء لجنة دائمة للتواصـــل مع رجال الأعمال لتذليل العقبات التي

يواجهونها، وطالب أعضاء الحكومة بحل المشاكل التي تعوق انطلاق الاستثمارات باعتبارها الركيزة الأساسية للتنمية.

- استقبل في 5/31 وفدًا من رجال الأعمال المصريين أصحاب المشروعات الاستثمارية في إثيوبيا وأوغندا واستعرض معهم الفرص المتاحة للتعاون المصري – الأفريقي ولاسيما بمجال سد الفجوة الغذائية في اللحوم والمحاصيل الزراعية فضلاً عن إتاحة فرص تصديرية أكبر للمنتجات المصرية.

- عقد في 7/7 اجتماعًا موسعًا بحضور وزراء التخطيط والمالية والإسكان ونائب رئيس بنك الاستثمار قرر خلاله صرف 25% من مستحقات المقاولين والموردين على الفور، تعزيزًا لقدراتهم .. وهي المستحقات طرف جهات الإسناد الحكومية لقيامها بتنفيذ مشروعات تابعة لهذه الجهات.

- عقد في 8/8 اجتماعًا موسعًا مع رؤساء اتحاد الصناعات وجمعيات المستثمرين المصريين بجميع المدن الصناعية في العاشر من رمضان و6 أكتوبر والعبور والمدن الصناعية بدمياط وبورسعيد وأسوان، حيث بحث معهم المشاكل التي تتعرض لها الصناعة ومشاكل المدن الصناعية المختلفة وسبل مواجهتها، ووجه شرف الوزراء المعنيين لاتخاذ ما يلزم من قرارات وإجراءات فورية لتمكين رجال الصناعة من القيام بأعباء التنمية ولتدعيم الاقتصاد الوطني.

- رأس في 8/14 اجتماعًا للجنة تسوية مستحقات الموردين والمقاولين لدى وزارة الإسكان، حيث تم خلال الاجتماع بحث الخطوات والإجراءات التي اتخذتها الجهات المعنية لسداد مستحقات شركات الإنشاءات والمقاولات لقاء تنفيذها لعمليات انشائية لصالح هيئات ومصالح حكومية، وتم الاتفاق على تمديد المهلة المقررة بثلاثة أشهر لسداد مستحقات شركات المقاولات لثلاثة أشهر أخرى لتصبح المدة ستة أشهر.

- عقد في 22 /8 اجتماعًا ضم وزيري الصحة والصناعة ورئيس غرفة صناعة الأدوية ورئيس المجلس التصديري للصناعات الدوائية، حيث تم خلاله بحث دراسة أوضاع صناعة الدواء في مصر والتي تبلغ استثماراتها 24 مليار جنيه وتحقق زيادة بمعدل سنوي مقداره 18% ويعمل بها 100 ألف عامل يعملون في 144 شركة للأدوية والمكملات الغذائية، و107 شركات للمستلزمات الطبية، و233 شركة لمستحضرات التجميل، وأكد رئيس الوزراء على أهمية هذه الصناعة ومستقبلها ودعا لبحث المطالب العاجلة والتي عرضها رئيس وأعضاء الغرفة الخاصة بالبيئة التشريعية والفنية وعملية التسعير المنظمة للصناعة بما يساهم في زيادة الانتاج

ومراعاة البعد الاجتماعي وسد حاجة الأسواق من الدواء وتحقيق الاكتفاء الذاتي منه بأسعار في متناول المواطنين وبجودة عالية.

- عقد في 9/19 اجتماعًا وزاريًا موسعًا لبحث مقترحات دعم وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية في المرحلة الراهنة.

- رأس في 10/23 اجتماعاً وزاريًا آخر بشأن دراسة مقترحات دعم الاستثمار المحلى والأجنبي، حيث أكد الدكتور شرف على أولوية دعم وتشجيع الاستثمار فى المرحلة الراهنة لتعظيم موارد الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة، مما يتطلب مواجهة معوقات الاستثمار وتسهيل إجراءاته وتشجيعه وتوفير المناخ الاستثماري والاقتصادي الآمن له، وتسوية أية خلافات أو نزاعات بالأساليب الودية وزيادة برامج التدريب والتأهيل عن طريق اللجان المتخصصة، لخلق مناخ الثقة المطلوب ومواجهة المشكلات الإدارية والبيروقراطية التي تواجه المستثمر.

كما أكد الاجتماع على أهمية تحديث القوانين والتشريعات ذات الصلة، وزيادة برامج التدريب والتأهيل للعمالة وتوفير الأمن للمناطق والمدن الصناعية الجديدة، وتحديد الأولويات الاستثمارية لكل قطاع من قطاعات الدولة.

واتفق الاجتماع على سرعة تدبير الموارد المالية اللازمة للانتهاء من المشروعات القائمة والجاري تنفيذها حالياً وهو ما تأسست عليه الموازنة الاستثمارية للعام المالي الحالي، وبما يعظم الفائدة على الاقتصاد الوطني ويدعم عملية التنمية بالقرى وبالمحافظات وخاصة مشروعات المقاولات والبنية التحتية والصرف الصحي.

بحث الاجتماع كذلك إجراءات تنفيذ الآلية المتفق عليها لسداد مستحقات المقاولين والموردين عن السنوات السابقة وحتى يونيو 2011 وبما يحقق تنشيط قطاع التشييد والبناء باعتباره قاطرة للتنمية كقطاع كثيف العمالة فضلاً عن تحريكه لما يقرب من 100 صناعة أخرى ذات صلة بقطاع المقاولات، ويزيد فرص العمل ويحقق قدرًا كبيرًا من الانتعاش فى الاقتصاد الوطني.

ودعا الاجتماع كذلك لسرعة الانتهاء من دراسة قانون التصالح مع المستثمرين وتدارس المقترحات والبدائل الكفيلة بإنجاز هذا القانون لأهميته فى خلق مناخ الثقة للمستثمرين المحليين والأجانب على السواء.

أيضًا بحث الاجتماع عددًا من المقترحات الخاصة بمشروعات استثمارية جديدة فى قطاع السياحة والكهرباء والبترول والإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة، وبعض المبادرات الكفيلة بتعزيز موارد الدولة بما يكفل تخفيض العجز الراهن فى الموازنة ودعم المشروعات

التنموية التي يمكن أن تستفيد من التمويل الذى يتم جذبه من تحفيز الاستثمار فى القطاعات الأربعة المشار إليها.

ب – المسار العربي والإسلامي والأفريقي

باعتبار الدول العربية هي الدائرة الأقرب لمصـــر يليها الدائرتين الإســـلامية والأفريقية ، فإن التعاون الاقتصـــادي والاســـتثماري مع دول هذه الدوائر الثلاث شـــكل أولوية مهمة بالنســـبة للحكومة التي سارت على طريق تدعيمه في اتجاهين .. الأول: من خلال استقبال الدكتور شرف للمســـتثمرين وأصـــحاب المؤســـســـات العربية والاســـلامية، والثاني: من خلال ما يعقده من مباحثات مع مسؤولي وقيادات الدول العربية والأفريقية عند زيارته لها (وهو ما سيتم التعرض له في بند الزيارات الخارجية لاحقا).. وبالتالي فإنه بالنســبة للاســتقبالات فإنها بدأت باســتقباله وزير التجارة والصـــناعة الأردني في 3/8، حيث بحثا ضـــخ الغاز المصـــري وكذا تحرير التجارة بين مصر والأردن والعراق.

- أيضـا اسـتقبل الدكتور شـرف في 3/23 رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت وتم خلال اللقاء الاتفاق على زيادة التعاون في مجالات الكهرباء والغاز الطبيعي، خاصـة بعد الانتهاء من إصـلاح خط الغاز بين البلدين.

- كذلك اسـتقبل رئيس الوزراء في 4/7 وفد غرفة تجارة وصـناعة الكويت برئاسـة الشـيخ علي الغانم رئيس الغرفة وبحضور عدد من الوزراء المعنيين ورئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية، حيث أكد الوفد الكويتي على دعم الكويت لمصـر وتهنئتها بالثورة وتطلعها لتحقيق ديمقراطية حقيقية بها تساعد على تطوير العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين.

- كما اسـتقبل الدكتور شـرف في 4/20 وفدًا يمثل مجموعة من الشـركات الإماراتية السـاعية للاسـتثمار في مصـر وذلك بحضـور عدد من الوزراء المصـريين المعنيين، حيث أكد شـرف خلال الاجتماع حرص الحكومة على دعم وتشـجيع المسـتثمرين العرب لزيادة اسـتثماراتهم الحالية سواء للتوسع في المشروعات الحالية أو لإقامة مشروعات جديدة.

- أيضًـا اسـتقبل رئيس الوزراء في 5/4 رجل الأعمال السـعودي الشـيخ صـالح كامل، حيث أكد الدكتور شرف أن المناخ الاستثماري بمصر لن يتغير وأن الحكومة تعمل على تشجيع الاستثمار الخاص، مع الالتزام بسـرعة إصـدار التراخيص والموافقات اللازمة لتسـهيل عملية الاسـتثمار وتنفيذ المشـــروعات. ومن جهته طرح الشـــيخ صـــالح كامل فكرة بنك الإنماء لنشـــر ثقافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهي الفكرة التي رحب بها الدكتور شرف.

وعلاوة على ما سبق فإن الدكتور عصام شرف :

- شارك في 5/29 في ندوة "فرص التعاون التجاري والاستثماري بين مصر وإثيوبيا" التي نظمها مجلس الأعمال المصـري الإثيوبي، وأكد فيها على حرص مصـر على تدعيم وتطوير التعاون مع الدول الإفريقية، واصـفًا زيارته لأوغندا وإثيوبيا في منتصـف مايو بأنها كانت ناجحة، حيث اتفق مع نظيره الإثيوبي ميليس زيناوي على تنفيذ مخطط مشترك لتحقيق التنمية الشاملة للبلدين، فضلاً عن فتح صفحة جديدة في العلاقات المصرية - الإثيوبية.

- شـهد في 6/7 وبحضـور رجل الأعمال السـعودي الأمير الوليد بن طلال ووزير الزراعة الدكتور أيمن أبو حديد التوقيع على العقد النهائي للاتفاقية التي أبرمتها وزارة الزراعة مع شركة المملكة للتنمية الزراعية التي يرأسها الأمير الوليد بن طلال، وبمقتضاها يخصص للشركة 25 ألف فدان بدلاً من 100 ألف فدان السابق تخصيصها في العقد الذي تم إلغاؤه مع استرداد الدولة لمساحة 75 ألف فدان.

- شـهد في 6/14 توقيع 5 اتفاقيات بين مصـر والبنك الإسـلامي للتنمية، وذلك خلال اسـتقباله الدكتور أحمد محمد علي رئيس البنك، حيث توفر هذه الاتفاقيات التمويل لبعض المشـروعات الخاصـة بتوليد الكهرباء وتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ، وكذا تمويل المشـروعات المتناهية الصغر.

- اسـتقبل في 6/20 مجموعة من كبار المسـتثمرين الكويتيين برئاسـة خالد الجاسـر رئيس الشـركة المصـرية الكويتية للتنمية والاسـتثمار، حيث تم خلال اللقاء تناول المسـائل المتصـلة بالشـركة وأنشـطتها واسـتثماراتها بمصـر، وأكد شـرف على أهمية الالتزام بالأوضـاع القانونية الحاكمة والمحفزة للاسـتثمار، ووجه بإحالة ملف الشـركة للجنة التسـويات المختصـة بالتدارس مع ممثلي الشركة والأجهزة الحكومية المختصة للوصول إلى ما يحقق مصلحة الطرفين.

- شـهد في 6/21 توقيع اتفاقية قرض ومذكرة تفاهم مع الصـندوق السـعودي للتنمية .. الأولى لتمويل مشـروع محطة توليد كهرباء بنها .. والثانية خاصـة بالمسـاهمة السـعودية في البرنامج الانمائي المصـري، حيث تبلغ قيمة القرض حوالي 50 مليون دولار بفائدة سـنوية 2% تسـدد على مدى 20 سـنة بفترة سـماح 5 سـنوات، في حين تتكون المسـاهمة السـعودية في البرنامج الإنمائي من منحة قيمتها 200 مليون دولار لتمويل المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة.. علاوة على قروض ميسـرة 500 مليون دولار لتمويل المشـروعات الانمائية ذات الأولوية، فضـلاً عن 750 مليون دولار لتمويل الصادرات السعودية غير النفطية لمصر.

- التقى في 6/27 بمجموعة استثمارية خليجية (عمانية) تعمل بمجال الصناعة والفندقة، حيث أعرب رئيسها عن تطلع المجموعة للاستثمار في مصر بمجالات نشاطها، تعبيرًا عن الثقة في مناخ الاستثمار بعد الثورة والمؤشرات الإيجابية التي بات عليها الاقتصاد المصري، وأكد الدكتور شرف أن الاقتصاد المصري بات محط لأنظار العديد من الشركات الكبري والمؤسسات الدولية.. مشددًا على حرص الحكومة المصرية على تقديم كافة التسهيلات للمستثمرين سواء العرب أو الأجانب.

- استقبل في 6/28 السيد بدر الخرافي العضو المنتدب لمجموعة الخرافي بحضور رئيس هيئة الاستثمار، حيث تم في اللقاء بحث أنشطة ومشروعات المجموعة في مصر والتي تغطي مجالات مختلفة صناعية وسياحية وعقارية وكذا المشروعات المحتملة لها في الفترة القادمة والتسهيلات التي يمكن أن تقدمها الحكومة للمجموعة لتشجيع هذه الاستثمارات، وقد أشاد شرف بنشاط المجموعة ودورها التنموي في مصر، وأعرب عن أمله في أن تضخ مزيد من استثماراتها في الفترة القادمة.

- استقبل في 8/8 السيد دونالد كابروكا رئيس بنك التنمية الأفريقي بحضور محافظ البنك المركزي ووزيري التخطيط والكهرباء، حيث تم خلال اللقاء بحث آفاق التعاون بين مصر وبنك التنمية الأفريقي، واستعراض تفاصيل اتفاقية القرض الميسر المقدم من البنك لمصر والذي تبلغ قيمته 550 مليون دولار، وذلك للمساهمة في تمويل محطة كهرباء السويس البخارية والتي تبلغ قدرتها 650 ميجا وات.

- استقبل في 8/14 المهندس سعيد دشتي رئيس رابطة الخليج والكويت للنقل (بحضور وزير النقل)، حيث تم بحث مشروع تطوير محطة حاويات دمياط الممول باستثمار كويتي يبلغ 1.1 مليار دولار ويهدف لإنشاء محطة حاويات دولية بالميناء بطاقة 4 ملايين حاوية والعمل على ربطها بالنقل النهري والسكك الحديدية.

- استقبل في 8/17 الدكتور خالد العطية وزير التعاون الدولي القطري، حيث استعرضا المشروعات المشتركة التي تقوم بها قطر في مصر والتسهيلات التي تقدمها الحكومة المصرية لتشجيع الاستثمارات القطرية، خاصة وأن الدوحة تعهدت باستثمار ما يقرب من 10 مليارات دولار في مصر في الفترة القادمة. وأكد الدكتور شرف للمسؤول القطري حرص مصر على تعزيز التعاون التجاري والاستثماري مع دولة قطر والتعاون معها في مشروعات الغاز المشتركة وفتح المجال للاستثمارات القطرية لدخول قطاعات كالصناعة والسياحة والعقارات.

- استقبل في 9/15 السيد سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد بدولة الإمارات ووفد رجال الأعمال والمستثمرين المرافق له، بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير المالية ووزيرة التخطيط والتعاون الدولي، حيث عبر الوزير الإماراتي عن حرص دولة الإمارات على دعم أواصر التعاون الاقتصادي والاستثماري مع مصر تأكيدًا على الثقة فيما يملكه الاقتصاد المصري من موارد وامكانيات تؤهله لتحقيق الانطلاقة في المستقبل، في حين أكد الدكتور شرف تقدير مصر لحرص الإمارات على مساندتها ولاستمرار رجال الأعمال والمستثمرين الإماراتيين في المساهمة في دعم جهود التنمية في مصر، لافتًا إلى أن دفعهم إلى مزيد من الاستثمارات في هذه المرحلة يحقق المصلحة المشتركة للجانبين.

- عقد في 10/24 اجتماعًا بحضور وزير القوى العاملة ورؤساء غرف التجارة والصناعة ورئيس اتحاد المقاولات المصرية وذلك لبحث سبل دعم وتطوير العلاقات المصرية الليبية في المرحلة القادمة وتشجيع الاستثمارات المصرية وما يمكن للقطاع الخاص تقديمه بالتعاون مع الشركات الليبية والقطاع الخاص، وكذا سبل توفير المناخ الملائم لعودة العمالة المصرية إلى ليبيا وتقنين أوضاعها بما يلبي احتياجات السوق الليبية من العمالة المدربة في كافة المجالات. وتدارس الاجتماع العديد من المقترحات التي من شأنها دعم مساهمة مصر في جهود إعادة الإعمار بالتعاون مع الأشقاء في ليبيا سواء على مستوى التعاون بين الوزارات المختلفة أو بين القطاعين العام والخاص في البلدين.

ج – المسار الأجنبي

لا شك في أن تجاوز الصعوبات الاقتصادية وإنعاش الاقتصاد المصري وتحقيق الانطلاقة التنموية في مصر مرهون بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية (والعربية).. تلك حقيقة تدركها جيدًا حكومة الثورة ومن منطلق ذلك سار رئيسها الدكتور عصام شرف في اتجاهين

الاتجاه الأول:

أنه حرص على استقبال وتشجيع رؤساء الشركات والمؤسسات الأجنبية الجادة في الاستثمار في مصر في مرحلة ما بعد الثورة مع تحفيزها وتقديم الضمانات لها حتى تأمن على استثماراتها وأموالها، فضلاً عن الإعلان عن التزام الحكومة واحترامها لكافة العقود الموقعة مع مختلف الجهات وكافة المستثمرين، وأن مصر لن تغير أنظمة الاستثمار الجاري العمل بها إلا إلى الأفضل.

والاتجاه الثاني:

عند زيارته لبعض الدول الغربية لحضـــور مؤتمرات تتضـــمن مباحثات للتعاون الاقتصـــادي والاستثماري بين مصر وهذه الدول وهو ما سيتم التعرض له تفصيليًا في بند الزيارات الخارجية.

ولقد بدأ رئيس الوزراء جهوده في هذا المجال باســـتقباله في 3/10 ممثلي إحدى المجموعات الاســـتثمارية الســـويدية، حيث أكد لهم حرص الحكومة المصـرية على تأكيد التوجه الاقتصـادي نحو جذب الاستثمارات وتحريرها من كافة القيود.

- أيضًا بحث الدكتور شرف في 3/10 مع وزير الدولة البريطاني ليستر بيرت سبل جذب وتشجيع الاستثمارات البريطانية إلى مصر.

- كذلك اســـتقبل رئيس الوزراء في 3/17 الســـيد بوب دادلي الرئيس التنفيذي لمجموعة BP العالمية المتخصـــصـــة في اســـتخراج الغاز الطبيعي، وبحث معه إمكانية زيادة اســـتثمارات المجموعة في مصر، حيث طرح دادلي على الدكتور شرف مشروعًا ضخمًا للغاز الطبيعي في مصر باستثمارات تبلغ 11 مليار دولار وينفذ على 5 سنوات.

- كما اســـتقبل الدكتور شـــرف في 5/23 المهندس علي فرماوي نائب رئيس القطاع العالمي لشـــركة مايكروســـوفت العالمية، حيث أعرب رئيس الوزراء خلال اللقاء عن اهتمام الحكومة المصـرية بصـناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، لاسـيما وأنها من الممكن أن تسـاهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، كما أبدى ترحيبها بنشاط شركة مايكروسوفت ومستقبل التعاون معها بمجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات.

- أيضًا التقى رئيس الوزراء في 5/26 - في إطار تنشيط الاستثمار في مصر – مع رؤساء مجالس إدارات 15 شـركة من كبرى الشـركات الفرنسـية العاملة في مصـر، حيث اسـتعرض المسـتثمرون الفرنسـيون المشـاكل التي واجهتهم في عملهم في الفترة السـابقة، ووعد الدكتور شـرف بإزالة العقبات وشرح لهم جهود الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار ومحاربة الفساد في مصر، وهو ما لاقى ترحيبًا من الحضـــور الذين أبدوا رغبتهم في اســـتمرار اســـتثماراتهم وزيادتها في المرحلة القادمة.

وفضلاً عما سبق فإن الدكتور رئيس الوزراء:

- شهد في 6/7 توقيع أول عقد استثماري أجنبي في مصر منذ ثورة 25 يناير، وذلك بين مجموعة التنمية المصرية وشركة بيجاس التشيكية، حيث يهدف العقد إلى إنشاء مصنع للأقمشة غير المنسوجة باستثمارات 3.5 مليار دولار أمريكي.

- استقبل في 6/8 وفدًا من رجال الأعمال ورؤساء وممثلي 35 شركة أمريكية تعمل في مجالات الصناعات الهندسية والغذائية والدوائية، بحضور وزراء التعاون الدولي والصناعة والمالية، حيث سعى الوفد إلى استكشاف فرص الاستثمار بمصر ما بعد الثورة والوقوف على مدى استعداد الحكومة الانتقالية لإزالة المعوقات أمام الاستثمار الأجنبي، وأكد الدكتور شرف أن أمريكا الشريك الأول لمصر تجاريًا واستثماريًا وأن حكومته حريصة على إقامة شراكة معها بكافة المجالات.

- استقبل في 6/14 السيد يان كاييه رئيس مجموعة أكور العالمية للفنادق، حيث جرى استعراض رؤية الدولة المصرية لتحسين مناخ الأعمال والاستثمارات بمصر، وأكد الدكتور شرف حرص الحكومة على توفير الأجواء المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية ولفت إلى أن عمليات الاستثمار السياحي والفندقي تحظى بأولوية بالنسبة لاهتماماتها، نظرًا لما تمثله السياحة من مصدر دخل بالنسبة للاقتصاد المصري.

- التقى في 6/25 بوفد أمريكي يضم السيناتور جون ماكين ومجموعة من مديري عدد من كبرى الشركات الأمريكية، بحضور وزيرة التعاون الدولي ووزير الطيران المدني، حيث أكد ماكين أن أمريكا صديق استراتيجي لمصر، وانها حريصة على دعم الاستقرار والتنمية فيها من خلال مساندة اقتصادية على المديين القصير والبعيد المدى، وأكد قياديو الشركات الأمريكية دراسة توسيع نطاق استثماراتهم في مصر، في حين أكد الدكتور عصام شرف أن هناك عملية جادة لاستعادة عافية الاقتصاد المصري ومؤشراته الإيجابية.

- استقبل في 6/28 السيد فرانك تشيبمان نائب الرئيس التنفيذي لشركة بي جي البريطانية للبترول بحضور وزير البترول، حيث تم خلال اللقاء بحث أنشطة الشركة في مصر وإمكانية زيادة استثماراتها في الأعوام القادمة، وكذلك توجهاتها الخاصة بإيجاد شراكة مع المجتمع المدني بمجالي التطوير والتنمية . وقد رحب الدكتور شرف بخطط الشركة لضخ مزيد من الاستثمارات في مصر من منطلق حرص الحكومة على زيادة احتياطيات مصر من الغاز، لافتًا إلى الحوافز والضمانات العديدة التي تقدمها لجذب الاستثمارات بكافة القطاعات، لاسيما قطاع البترول والغاز الطبيعي.

- استقبل في 7/10 رئيس مجموعة إليكترو لوكس السويدية، حيث بحث معه استثمارات الشركة وخططها للتوسع في المنطقة انطلاقا من مصر وتوجه الشركة الكبرى للاستحواذ على شركة أولمبيك إلكتريك في صفقة بقيمة 400 مليون دولار تشكل الاستثمار الأكبر في مصر بعد

الثورة.. وأكد رئيس الوزراء أن مصر أصبحت محورًا لجذب الاستثمارات الأجنبية لما تملكه من قدرات ومهارات بشرية، ولأن الاقتصاد المصري صار مبنيًا على الشفافية والنظام السياسي المستقر، مما يجعل مصر مقصدًا واعدًا للاستثمارات الخارجية.

- استقبل في 9/14 السيد رافي رووي رئيس مجموعة إيسار الهندية العاملة بمجال البترول والغاز والبتروكيماويات وصناعة الحديد والمقاولات والاتصالات، حيث عبر رووي عن تطلع مجموعته للدفع باستثمارات هامة بمجال تكرير البترول والتنقيب والتعدين والحديد والصلب.. وأكد الدكتور شرف أن مصر مهيأة لاستقبال الاستثمارات الدولية بعد تطوير البيئة التشريعية ومناخ وقانون الاستثمار، وأن التحول الديمقراطي سيزيد من ثقة المجتمع الدولي في الاقتصاد المصري والذي بدأت مؤشراته الايجابية في التزايد سواء فيما يتعلق بالسياحة أو عائدات قناة السويس أو المصريين العاملين في الخارج وكذا ارتفاع معدل الصادرات، مما يجعل الاستثمار في الاقتصاد المصري استثمارًا آمنًا في المستقبل.

خامسًا : الملف الأمني

شكل الملف الأمني أهمية بالغة بالنسبة لحكومة الدكتور عصام شرف، بالنظر إلى الاضطرابات والأوضـــاع الأمنية غير المواتية التي اعقبت الثورة نتيجة لانتشـــار ظاهرة البلطجة والانفلات الأمني، فضـــلاً عن المظاهرات والاعتصـــامات الفئوية التي تســـتغلها بعض العناصـــر للتأثير بالسلب على الوضع الأمني في البلاد .

ولقد تم التعامل من جانب حكومة الدكتور عصام شرف مع هذا الملف من خلال آليتين:

أ – الآلية الأولى: اجتماعات اللجنة الوزارية الأمنية

تقرر تشـــكيل اللجنة الوزارية الأمنية في الاجتماع الخامس لمجلس الوزراء في 4/7، وقد عقدت اجتماعها الأول برئاســـة الدكتور شـــرف في 4/10 بمشـــاركة الدكتور يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء واللواء محســـن النعماني وزير التنمية المحلية، والمســـتشـــار عبد العزيز الجندي وزير العدل، واللواء منصـــور عيســـوي وزير الداخلية، حيث عرض وزير الداخلية تقريرًا مفصـــلاً حول تطورات عودة قوات الأمن إلى مواقعها وجهود تعزيز حماية المنشآت وعودة الخدمات الشرطية المختلفة.

كما وافق رئيس الوزراء على توفير الإمكانات المالية بهدف تدعيم القدرات البشـــرية لقوات الأمن العام بما يحقق انتشـــارها في أنحاء الجمهورية وبهدف تكثيف التواجد الأمني وانتشـــار القوات والدوريات بكافة الطرق والأحياء.

- ومن أجل بحث الأوضـــاع الأمنية في البلاد وتهيئة الأجواء للانتخابات البرلمانية القادمة عقد في 10/16 اجتماع وزاري مصـــغر للجنة الأزمة برئاســـة الدكتور عصـــام شـــرف، حيث ناقش الاجتماع ما يلي تمهيدًا لرفعه إلى مجلس الوزراء :

*توفير كافة الامكانيات لوزارة الداخلية لمواجهة أعمال العنف والبلطجة والسرقات، وتعزيز قدرات أجهزة الأمن بغرض تأمين العملية الانتخابية بكل عناصـــرها من حيث أمن المقار والناخبين والمرشحين.

*الإعراب عن التقدير لجهود جهاز المخابرات العامة في اتمام صـــفقة تبادل الأســـري بين الفلسطينيين والاسرائيليين.

* طلب متابعة وزارة الخارجية والجهات الأمنية المعنية لأوضاع المساجين المصريين في السجون الإسرائيلية، وبحث السبل والإجراءات الكفيلة للإفراج عنهم استجابة لمطالب ذويهم.

- ولقد وافق مجلس الوزراء برئاسة الدكتور عصام شرف في اجتماعه الـــــــ 32 يوم 10/19 على توصية الاجتماع الوزاري المصـغر للجنة الأزمة المذكور آنفًا، بشـأن توفير الإمكانيات لوزارة الداخلية لمواجهة أعمال العنف والبلطجة والسـرقات وتعزيز قدرات أجهزة الأمن لتأمين المواطنين والممتلكات العامة والخاصة، وتهيئة المناخ لإجراء الانتخابات العامة المقبلة.

ب - الآلية الثانية: متابعة الحالة الأمنية

حرص الدكتور عصام شرف وحكومته على القيام بعملية متابعة من وقت لآخر لتطورات الوضع الأمني وذلك من خلال بيانات يوجهها إلى الشـعب وأيضـا من خلال إجراءات وقرارات تتخذها الحكومة للتعامل مع بعض الأحداث، ففي 5/5 أصـدر رئيس الوزراء بيانًا أكد فيه احترامه للحقوق والحريات الفردية وواجبه في حفظ الأمن والاسـتقرار في البلاد، ودعمه الكامل لرجال الشـرطة في سـبيل تأدية واجبهم الوطني في الحفاظ على الأمن وحماية المواطنين، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية والمادية اللازمة لتحقيق الانضباط واحترام القانون.

- وأتبع البيان السـابق صـدور عدة قرارات مهمة من اجتماع مجلس الوزراء ال 9 في 5/8 أولها : التنفيذ الفوري لكافة القوانين، فى إطارٍ من الشـرعيةِ القانونيةِ واحترامِ كافة الحقوق.. وذلك بما يضـمنُ الضـربَ بيدٍ من حديدٍ على كل من يعبثُ بأمنِ الوطنِ، مع التأكيدِ بصـفةٍ خاصـةٍ على نصـوص المواد 86 و 86 مكرراً من قانون العقوبات.. ثانيها : توفير كافة الاحتياجات لقوات الشـرطة لكى تقومَ بدورها على أكمل وجه.. ونشـرِ قواتِ الأمن المركزي فى المناطق المعرضـةِ للمخاطر فى جميع أرجاء البلاد.. وثالثها:

التنفيذ بكل حزم لأحكام قانون البلطجة وقانون تجريم الأنشـطة والوقفات التي تعطلُ سـيرَ العمل.. ورابعها :

التنفيذ الفوري والحازم للقوانين التي تجرمُ الاعتداءَ على دور العبادة، والتعرضَ لحريةِ العقيدة.. ومنع التجمهر حول دور العبادة حفاظًاً على قدسـيتها وعلى أمن المواطنين ودرءاً للفتنةِ الطائفية.

- وأعقب صـدور هذه القرارات صـدور بيان عن مجلس الوزراء في 5/11 تعرض فيه للأحداث التي شـهدتها قرية "صـول" ومنطقة إمبابة والتي وصـفها بأنها هددت أمن مصر الوطني وكادت تنال من روح المودة والتسـامح بين أبناء شـعبها، وتحتاج إلى إعمال تام للقانون ووجود لجنة دائمة

لمتابعة ما يؤدي إلى تهديد الوحدة الوطنية.. وأكدت الحكومة التزامها بالوقوف بحزم ضد التحريض على الكراهية والطائفية والتمييز.

- كذلك صدر بيان في 6/8 عن مجلس الوزراء أدان فيه التصرفات المؤسفة التي اقترفها بعض الخارجين على القانون وأدت إلى تعطيل أداء المرافق العامة كمرفق السكك الحديدية والمترو والدعوة لإعاقة حركة الطيران والطرق العامة وهي الأفعال التي وصفها بأنها تسئ لسمعة مصر وتهدد التنمية الاقتصادية وفرص الاستثمار وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين.

وأكد المجلس دعم وسائل التعبير الحر عن الرأي بما فيها حق التظاهر وحرية الصحافة وحق الرأي العام في التعرف على الحقائق والتطبيق الحازم لقانون البلطجة وقانون تجريم إعاقة سير العمل.

- وفيما يتعلق بإعاقة سير العمل تحديدًا، فإنه نظرًا لما تسببه بعض الاعتصامات والمظاهرات الفئوية من تعطيل للإنتاج وتراجع الاستثمارات وتوقف دولاب العمل في العديد من المصالح الحكومية، فقد أكد مجلس الوزراء أن الحكومة – تحقيقًا لاستقرار الأوضاع في البلاد – ستعمل على تنفيذ المادتين 86 و86 مكرر من قانون العقوبات التي تجرم الإضراب عن العمل وتعطيل عجلة الانتاج، وأنها لن تتوانى عن التصدي لأية محاولات من أية جهة أو فئة تستهدف تعطيل القانون أو الإضرار بالاقتصاد الوطني.

- وفي إطار المتابعة للوضع الأمني صدر عن الاجتماع المشترك لمجلس الوزراء مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي عقد في 9/7 بيان بشأن الأحداث التي شهدها استاد القاهرة في 9/6 وما صاحبها من اعتداء على رجال الشرطة وأدى لوقوع إصابات بلغت 104 مصابين بينهم 78 من رجال الشرطة وإحراق 16 سيارة، كما تمت مناقشة حالة الانفلات الإعلامي وتحريض البعض للمواطنين على ارتكاب العنف وانتهى الاجتماع إلى :

* استخدام كافة الوسائل القانونية بمواجهة أعمال العنف والبلطجة المتزايدة.

* دعم جهود وزارة الداخلية وأفراد الشرطة لاتخاذ إجراءات ردع فورية وحاسمة للقضاء على الظواهر السلبية.

* تفعيل قانون منع الاعتداء على حرية العمل وتخريب المنشآت بكافة بنوده ومنع الوقفات التي تعطل العمل واتخاذ كل الإجراءات القانونية ضد المخالفين(.....).

* وقف إصدار التراخيص لقنوات فضائية جديدة مؤقتًا.

*تكليف هيئة الاستثمار باتخاذ الإجراءات القانونية ضد الفضائيات المثيرة للفتن والمحرضة على أعمال العنف والشغب(.....).

* تأكيد المجلسين معًا على حرية الصحافة والإعلام بشكل كامل دون المساس بالثوابت الأخلاقية والوطنية للمجتمع المصري(.....).

- أيضًا استلزمت احداث السفارة الإسرائيلية ومديرية أمن الجيزة في 9/9 تحركًا مباشرًا وسريعًا، حيث عقد اجتماع مشترك بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء المصغر، وصدر بيان عن الاجتماع أكد اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المقبوض عليهم ومن يثبت تورطه بالتحريض أو المشاركة في الأحداث، كما أشار إلى تطبيق كافة النصوص القانونية المتاحة بقانون الطوارئ حفاظًا على الدولة وهيبتها، رغم استهداف وقفه في الفترة القادمة. أيضًا أكد التزام مصر الكامل باتفاقياتها الدولية بما فيها تأمين كافة البعثات الدبلوماسية الأجنبية في الأراضي المصرية، مع مطالبة كافة القوى الوطنية والسياسية المصرية ووسائل الإعلام المختلفة بتحمل مسئولياتهم في مواجهة ظاهرة الانفلات الأمني والأخلاقي.. وأكد قيام أجهزة الأمن من الآن فصاعدًا باتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية للتصدي لأعمال البلطجة وتأمين المنشآت واستخدام كافة صلاحياتها القانونية بما في ذلك حقها الشرعي في الدفاع عن النفس حفاظًا على أمن الوطن.

- وعلى خلفية استيلاء بعض البلطجية والخارجين على القانون بغير وجه حق على بعض الشقق السكنية بمدينة 6 اكتوبر استقبل الدكتور عصام شرف في 10/27 السيد منصور العيسوي وزير الداخلية والدكتور محمد فتحي البرادعي وزير الإسكان، حيث عرض وزير الداخلية خلال اللقاء تقريرًا لرئيس الوزراء حول حملة الشرطة لإخلاء الشقق التي استولى عليها البلطجية باستخدام الأسلحة والموتوسيكلات.

وكان مجلس الوزراء قد كلف وزارة الداخلية في اجتماعه في 10/26 باتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لإخلاء هذه الوحدات السكنية المخصصة لمحدودي الدخل تمهيدًا لتسليمها إلي أصحابها. وأكد وزير الداخلية في تقريره أن حملة مكبره من قوات أمن الجيزة بدأت في الخامسة فجر يوم 10/27، وتم إخلاء 450 وحده سكنية، وجاري إخلاء باقي الوحدات السكنية التي استولى عليها البلطجية.

سادسًا : الملف الاجتماعي

اهتم الدكتور عصام شرف بمواجهة بعض المشاكل والملفات الاجتماعية الملحة والتي اعتبر العمل على حلها بمثابة مطلب أساسي لتحقيق الاستقرار في المجتمع المصري في مرحلة ما قبل الثورة وبعدها، نظرًا لأنها تمس صميم النسيج الوطني وترتبط بحياة المواطنين بصورة مباشرة.. ومن بين المشاكل والملفات الاجتماعية التي عملت حكومة الدكتور عصام شرف على مواجهتها ما يلي:

أ – ملف الوحدة الوطنية

يعد الحفظ على سلامة وتماسك النسيج الوطني أحد المستلزمات الضرورية لبناء مصر ما بعد ثورة 25 يناير، فتلاحم المصريين مسلمين وأقباط والذي تجلى في أبهى صوره أثناء الثورة، يجعل من السهل على مصر مواجهة التحديات والصعوبات التي تفرضها طبيعة المرحلة الراهنة، مع تعرض الثورة لاختبارات حقيقية تجعلها على المحك، في ظل استهدافها من جانب أعدائها في الداخل وأيضًا في الخارج.

وليس بخاف أن محاولة التأثير بالسلب على وحدة النسيج الوطني (الوحدة الوطنية) يعد أحد الأهداف الرئيسية لأعداء الثورة من أجل إفشالها وإثبات أنها كانت السبب في تمزق مصر إلى فرق وطوائف.

ولعل من الاختبارات الحقيقية التي تعرضت لها الوحدة الوطنية بعد الثورة ما جرى في قرية صول بمركز أطفيح وما حدث في منطقة إمبابة وأخيرًا ما حدث في قرية المارياناب التابعة لمركز إدفو بالصعيد وما أفضى إليه من أحداث دامية بمنطقة ماسبيرو يوم 2011/10/9.

تلك الاختبارات الحقيقية وما كانت تعنيه من تهديد جد خطير لوحدة وسلامة النسيج الوطني عملت حكومة الدكتور عصام شرف بالتعاون مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة على مواجهتها من خلال :

1- القيام بإعادة بناء وترميم الكنائس التي أضيرت، وهي المهمة التي تولتها الأجهزة المعنية في القوات المسلحة، حيث قامت الأخيرة ببناء كنيسة صول التي هدمت، كما تولت ترميم وإعادة تأهيل كنيسة إمبابة، وقد قام الدكتور شرف في 6/7 بتفقد كنيسة إمبابة بعد ترميمها.

2- تشكيل لجنة العدالة الوطنية، وهذه اللجنة أتفق الدكتور عصام شرف رئيس مجلس الوزراء على تشكيلها رسميًا خلال اللقاء الذى عقده يوم 5/11 مع أعضاء لجنة العدالة الوطنية، بحيث

تكون تابعة لمجلس الوزراء" لتضطلع بمهمة صد محاولات إثارة الفتن الطائفية، ورسم خريطة للمشاكل والقضايا المتعلقة بهذا الملف واقتراح الحلول الفعالة وسرعة تنفيذها.

كما تم الاتفاق على تكليف هذه اللجنة بإعداد مشـــروع قانون يجرم كل أنواع التمييز بين كل المواطنين المصريين.. عملاً بنصوص المواد الواردة فى الإعلان الدستوري، وذلك لضمان حقوق وحريات الجميع.. أيضًا تم تكليف هذه اللجنة بدراسة مشروع القانون الموحد لبناء دور العبادة، على أن يتم انجازهما خلال ثلاثين يومًا.

3- تشـكيل لجان لتقصـي الحقائق بشـأن بعض الاحداث، ففيما يخص أحداث ماسـبيرو قرر مجلس الوزراء في اجتماعه الـــ 31 يوم 10/10 برئاسة الدكتور عصام شرف تشكيل لجنة تقصي حقائق تبدأ عملها فورًا لبحث أسباب وتداعيات أحداث ماسبيرو وإعلان نتائج أعمالها في أسرع وقت، وكشـف المحرضـين والمسـئولين عنها وتحديد هوياتهم ومحاسـبتهم بشـأنها وإعمال القانون عليهم، على أن تكلف كذلك بتقصـي حقيقة أحداث قرية المارياناب بإدفو بما في ذلك الاطلاع على تحقيقات النيابة العامة بشـأنها وإعلان نتائج عملها، ووضـع حلول جذرية لتفادي تكرار تلك الأحداث.

4- تقنين أوضـاع دور العبارة غير المرخصـة، ففي اجتماع مجلس الوزراء المشـار إليه آنفًا تم الاتفاق على عرض مشروع مرسوم بقانون بتقنين أوضاع دور العبادة غير المرخصة على اللجنة التشريعية بمجلس الوزراء.

5- العمل على سـرعة إقرار قانون دور العبادة الموحد، فالاجتماع المذكور لمجلس الوزراء قرر تكليف لجنة العدالة الوطنية بسـرعة الانتهاء من الحوار المجتمعي بشـأن قانون دور العبادة الموحد، والذي سـبق لمجلس الوزراء الموافقة عليه تمهيدًا لإقراره في صـورته النهائية من المجلس خلال أسبوعين من تاريخه.

وبهذا الشـأن اجتمعت في 10/22 اللجنة التنسـيقية المكلفة من الدكتور عصـام شـرف، ببحث المرسـوم بقانون الخاص بتنظيم قواعد وشـروط بناء دور العبادة، حيث قامت اللجنة بمراجعة المرسـوم بقانون وفقاً للملاحظات التي أبدتها عليه مؤخراً الجهات المختلفة الإسـلامية والمسيحية، وذلك لإعداد مشروع مرسوم بقانون جديد مقبول من كافة الجهات، وقد شارك في اجتماع اللجنة التنسـيقية ممثلو وزارة العدل، والأزهر، والكنيسـة، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، ومقرر لجنة العدالة الوطنية .

وقد تدارس الاجتماع المشروع المعدل للمرسوم بقانون المقدم من وزارة العدل والذي أخذ في اعتباره مشـــروع القانون المقدم من لجنة العدالة الوطنية وملاحظات الجهات الدينية حوله، واتفق علي اســتمرار مناقشــة الجهات المعنية للمشــروع المُعدل وعقد جلســة أخرى للجنة التنســيقية للاتفاق عليه في صــورته النهائية بعد اســتكمال الحوار المجتمعي بشــأنه تمهيدًا لعرضه على مجلس الوزراء ورفعه بعد ذلك للمجلس الأعلى للقوات المسلحة لإقراره.

6 – منع التمييز، حيث قرر مجلس الوزراء في الجلسة سالفة الذكر إضافة مادة جديدة إلى الباب الـــ11 من قانون العقوبات، بفرض عقوبة لا تقل عن 30 ألف جنيه ولا تتجاوز 50 ألف جنيه، لكل من قام بعمل من شأنه إحداث التمييز بين الأفراد أو ضد طائفة من طوائف المواطنين بسبب الجنس أو الأصـــل أو اللغة، وترتب على هذا التمييز إهدار لمبدأ تكافؤ الفرص أو العدالة الاجتماعية أو تكدير الســلم العام، وتكون العقوبة بالحبس لمدة لا تقل عن 3 أشــهر أو الغرامة التي لا تقل عن 50 ألفًا ولا تزيد على 100 ألف جنيه، إذا تم ارتكاب تلك التهم من موظف عام أو مستخدم عمومي.

7- إنشاء بيت العائلة المصرية، حيث وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الـــــ 18 يوم 7/3 على مشــروع قرار لرئيس المجلس الأعلى للقوات المســلحة مقدم من فضــيلة الأمام الأكبر شــيخ الأزهر بإنشاء هيئة قومية باسم "بيت العائلة المصرية" يكون هدفها الأساسي الحفاظ على النسيج الواحد لأبناء مصر ويكون مقرها الرئيسي مشيخة الأزهر ولها مجلس أمناء مكون من عدد من علماء الدين الاســلامي يختارهم شــيخ الأزهر وعدد من رجال الكنيســة القبطية الأرثوذكسية يختارهم قداسة البابا وممثلين عن الطوائف المسيحية بمصر وعدد من المفكرين والخبراء ، ويرأس مجلس الأمناء شيخ الأزهر وقداسة البابا بالتناوب كل فى دورته ، ومدة الدورة أربع سنوات .

- ولقد قام الدكتور عصام شرف بالفعل في 10/13 (أي في أعقاب أحداث ماسبيرو) بإصدار القرار الخاص بإنشاء بيت العائلة المصرية برئاسة شيخ الأزهر وبابا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، بحيث يكون مقره الرئيســي مشــيخة الأزهر بالقاهرة، ويتكون من عدد من العلماء المســلمين ورجال الكنيسة القبطية وممثلين من مختلف الطوائف المسيحية بمصر، فضلاً عن عدد من المفكرين والخبراء.

ب – مشكلة إعادة هيكلة الأجور والمرتبات

تعد مشـكلة إعادة هيكلة الأجور وتحديد حد أدنى وأقصـى لها أحد المطالب الرئيسـية لثورة 25 يناير، وذلك باعتباره مطلبًا ضـروريًا لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، إذ لاشـك في أن وجود حالة تفاوت كبيرة في الأجور والمرتبات بين المواطنين يعتبر أحد العوامل التي تساعد على خلق حالة من التوتر الاجتماعي نتيجة لإحساس بعض الفئات بعدم وجود عدالة في توزيع الدخل واستئثار فئة محدودة بخيرات المجتمع، وهو وضع لم يعد ممكنًا استمراره بعد ثورة 25 يناير.

- ولقد عمد الدكتور شـرف وحكومته إلى التعامل مع هذا المطلب العادل فأشـار في كلمته للشـعب في 4/18 إلى أن وزير المالية سـيعلن في مايو عن هيكل جديد للأجور.. كما تحدث في كلمته في عيد العمال في 5/1 عن إصلاح منظومة الأجور بالكامل بكل جوانبها ووضع علاقة عادلة بين الحد الأدنى والأقصى مع ربط الإنتاجية والكفاءة بالأجر.

- وبدأت الحكومة بالفعل تطبيق الحد الأدنى للأجور والدخول للعاملين بها على الباب الأول اعتبارًا من 7/1 بمبلغ 700 جنيه.

- وفي 9/5 رأس الدكتور شـرف اجتماعًا موسـعًا للجنة المختصـة ببحث معالجة التفاوت في المرتبات والدخول في الحكومة بحضـور نائبيه ومحافظ البنك المركزي وعدد من الوزراء، حيث عرض وزير المالية تقريرًا مفصـلاً بشـأن هذه القضـية تضـمن الإشـارة إلى بدء العمل في اتخاذ خطوات عاجلة لتقليل الفجوة بين المرتبات والدخول للعاملين بالأجهزة الحكومية في إطار مسار عاجل يبدأ تنفيذه في أول يناير 2012 مع تكليف الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة خلال الفترة من تاريخه وحتى بداية التنفيذ بوضـع الضـوابط والقواعد اللازمة في هذا الشـأن والمرتكزة على مبدأي الشفافية والإفصاح، وإيجاد علاقة بين الحدين الأدنى والأقصى.

وقد وافقت اللجنة على تشـكيل لجنة متخصـصـة لدراسـة أوضـاع المرتبات والدخول في الدولة واقتراح هيكل جديد لها يقضي على التناقضات والتفاوت الراهن من خلال أسس مستقرة على أن تنتهي اللجنة من أعمالها وتقدم توصياتها في غضون 6 أشهر من تكليفها بهذا العمل .. كذلك وافقـت اللجنـة على تكليف المجلس القومي للأجور بتحـديـد الحـد الأدنى للأجور في القطـاع الخاص.

- وفي اجتماع مجلس الوزراء الـ 32 في 19/ 10 برئاسة الدكتور عصام شرف اطلع المجلس على الإجراءات التي بدأت وزارة المالية باتخاذها بالتنسـيق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة للانتهاء من إصـلاح التفاوت في المرتبات الحكومية وذلك عن طريق البدء ببرنامج قصـير

الأجل يقوم علي مبدأي الشـفافية من ناحية ووضـع علاقة بين الحد الأدنى والحد الأقصـى لمرتبات موظفي الحكومة، من ناحية أخرى.. وكذلك وضع دراسة طويلة الأجل لإعادة هيكلة المرتبات في الحكومة بما يحقق العدالة الاجتماعية ويحتفظ بالكفاءات بالعمل الحكومي في نفس الوقت.

ج – مشكلة العشوائيات

تعد مشكلة العشوائيات مشكلة ملحة بالنسبة للحكومة لأنها تمس قطاعًا كبيرًا من المواطنين الفقراء ومحدودي الدخل.. وقد لجأت الحكومة إلى مواجهتها من خلال تنشـيط دور صـندوق تطوير العشـوائيات، حيث رأس الدكتور شـرف أول اجتماع له في 3/29 وتم خلاله متابعة واستعراض خريطة العشوائيات في محافظات مصر في إطار المشروع القومي للإسكان والذي يهدف إلى إقامة وحدات منخفضـة التكاليف للأسـر الأولى بالرعاية والشـباب، كما تابع ما تم تنفيذه من إزالة للمناطق العشـوائية التي تمثل خطورة على حياة سـكانها مع إقامة مسـاكن بديلة لهم.

- ولقد تلى هذا الاجتماع اجتماع آخر في 3/30 وافق خلاله رئيس الوزراء على الخطة التي أعدتها وزارات التخطيط والتعاون الدولي والتنمية المحلية والإسـكان والمرافق ومحافظة القاهرة بالتعاون مع صـندوق تطوير العشـوائيات وذلك لإنهاء مشـكلة المناطق العشـوائية التي تمثل خطرًا داهمًا على سـاكنيها في محافظة القاهرة ويبلغ عددها 16 منطقة، مع توفير 1000 وحدة سكنية ينتقل إليها المواطنون طبقًا لأسبقيات الخطورة.

- وفي 10/23 رأس الدكتور شرف اجتماعًا ثالثًا للصندوق حضره السيد نائب رئيس الوزراء، ووزير المالية، ووزيرة التخطيط والتعاون الدولي، والكهرباء، والإسكان والمجتمعات العمرانية، والتنمية المحلية، ورئيس صندوق تطوير العشوائيات، حيث بحث الاجتماع استراتيجية عمل الصندوق على المديين القصير والمتوسط، وعلى المدي البعيد، واتفق على توجيه السادة المحافظين بسرعة الانتهاء من نقل سكان المناطق المهددة للحياة في محافظاتهم في أقرب وقت حفاظًا على الأرواح والممتلكات ونقل قاطنيها إلى المساكن المتاحة لدى الدولة .

وأكد الاجتماع على أهمية توفير الخدمات اللازمة في مجالات الصحة والتعليم والنشاط الاجتماعي والتجاري في الأحياء الجديدة قبل نقل ساكنيها مع توفير وسيلة المواصلات المناسبة ومتطلبات الحياة اليومية مع مراعاة البعد الاجتماعي والمهني لدي إتمام عملية النقل وبما يضمن استمرارية النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية قدر الإمكان.

واتفق الاجتماع تحقيقاً لذلك علي تشكيل لجنة تبدأ عملها علي الفور بدراسة الاحتياجات الخدمية فيما يتم إنشاؤه من المناطق العمرانية الجديدة، والتعرف علي ما ينقصها حالياً من احتياجات، والتنسيق بين الوزارات المعنية لاستكمالها، وحتي تكون عملية النقل جاذبة للسكان الجدد.

كذلك بحث الاجتماع موقف العشوائيات في مختلف محافظات الجمهورية وما يمكن لصندوق العشوائيات تقديمه من مساهمات لبناء وتطوير مناطق سكنية جديدة ينقل إليها سكان تلك التجمعات العشوائية، مع التوصية بالبناء قدر الإمكان في أماكن السكن القديم أو على مقربة منه، وسداد التعويض المناسب للسكان قبل النقل.

وخلص الاجتماع إلى ضرورة وضع جدول زمني مناسب يتم بمقتضاه الانتهاء وبشكل عاجل من تسكين أهالي المناطق المهددة للحياة، والتي نبه الاجتماع لمخاطرها خاصة مع تزايد مخالفات البناء غير المرخص في المناطق الصخرية المحيطة بمنطقة 'منشية ناصر' والتي تبنى على حواف صخرية غير مؤهلة للإعمار خاصة خلال الأشهر الماضية.

ووجه الاجتماع بضرورة التنسيق في هذا الشأن بين صندوق تطوير العشوائيات والوزارات الخدمية المعنية وعلى رأسها وزارات الإسكان والتضامن والعدالة الاجتماعية والصحة والتعليم والنقل.

د – ملف الإسكان

تعد مسألة الحصول على سكن ملائم قضية ملحة بالنسبة لكثير من الأسر والشباب المصريين، ونظرًا لارتفاع أثمان الشقق والوحدات السكنية وقصور إمكانات المواطن العادي محدود الدخل وكذلك الشباب الساعي للزواج عن توفير التكلفة اللازمة للعثور على السكن، لذا فقد كان تدخل الحكومة في أحيان كثيرة لتبني مشروعات سكنية منخفضة التكاليف أحد

الحلول المهمة والتي يتمكن من خلالها المواطن من الحصـول على سـكن بتكلفة تلائم قدراته المادية.

- ولقد اهتمت حكومة الدكتور عصـام شـرف بدورها بنفس الملف وعملت على علاجه من خلال تبني مشـروع قومي للإسـكان يتم من خلاله بناء مليون وحدة سـكنية على عدة مراحل .. وبدأ بالفعل تنفيذه والبدء في توزيع وحداته على المستفيدين.. ففي 6/21 قام الدكتور شـرف بافتتاح المرحلة الأولى للمشـروع القومي لإسـكان الشـباب بمدينة 6 أكتوبر، والتي تتضـمن عدد وحدات يبلغ 2352 وحدة سكنية ستوزع على المستحقين ممن تنطبق عليهم شـروط الاستحقاق التي حددتها وزارة الإسكان.

- وفى إطار توجيهات رئيس الوزراء بشـأن تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية كأحد أهداف الثورة وركائزها فإن الدكتور عصام شرف خلال اجتماع مجلس الوزراء الـــ 19 يوم 7/27 كلف وزير الإسكان بسرعة الانتهاء من مشروع قانون الإسكان الاجتماعي وعرضه على مجلس الوزراء بعد إقراره من اللجنة التشـريعية بالمجلس ، وهو القانون الذى سـينظم التعامل مع برنامج الإســكان الاجتماعي الموجه لمحدودي الدخل وللشــريحة متوســطة الدخل والأقل من المتوســط من خلال توفير وحـدات ســكنيـة وقطع أراض عـائليـة صــغيـرة .

- وبالفعل في اجتماع مجلس الوزراء الـــ 24 يوم 8/22 تم استعراض والموافقة على قانون الإسكان الاجتماعي والذي يضع القواعد المُنظمة لبرنامج الإسكان الاجتماعي المقترح من وزارة الإســكان حيث يتضــمن البرنامج شــقين، الأول : توفير وحدات ســكنية لمحدودي الدخل، والثاني : توفير قطع أراض عائلية صغيرة لمتوسطي الدخل ويضع القانون الشـروط العامة للحصول على الوحدات السكنية وقطع الأراضي الصغيرة وضوابط التصرف فيها وهو يجرم الإدلاء بمعلومات تؤدي إلى حصــول غير المســتحقين على وحدات أراض بدون وجه حق كما ينشـئ آلية لإدارة وتمويل بناء الوحدات السكنية بموارد محددة دون الاعتماد الكلي على ما توفره موازنة الدولة لبناء وحدات لمحدودي الدخل.

- واتصــالاً بنفس الموضــوع عقد الدكتور شــرف في 9/12 اجتماعًا موســعًا لبحث برنامج الدولة للإسكان (2012- 2017) والذي يستهدف استيعاب 10 ملايين مواطن خلال 5 سنوات بين من يمتلك وحدة سـكنية أو قطعة أرض – بحضـور وزراء المالية والتخطيط والإسـكان والتنمية المحلية – ويهدف المشــروع الذي ســيمول ذاتيًا إلى توفير الســكن الملائم لمحدودي الدخل، كما سيساهم في تفريغ العشوائيات بطرح مليون وحدة سكنية في السوق

على مدى 5 سنوات، مما سيكون له عائد اجتماعي يتماشى مع فلسفة الدولة في العدالة الاجتماعية تحقيقًا لأهداف الثورة.

- ولقد بدأت بالفعل وزارة الإسكان من خلال فروع بنك الإسكان والتعمير في المحافظات اعتبارًا من 10/17 وحتى يوم 11/24 في تنفيذ البرنامج في شقه الثاني من خلال طرح قطع أراض في 22 مدينة للبيع للمواطنين من خلال نظام القرعة، وذلك وفقًا لبرنامج سيتم خلاله طرح 250 ألف قطعة أرض على 5 سنوات، إضافة إلى 50 ألف قطعة ستطرح بالمزاد للقادرين، وحيث يتراوح سعر المتر ما بين 380 إلى 690 جنيها مقارنة بالأسعار التي كانت تطرح بها الأراضي قبل ثورة 25 يناير.

هـ - الاهتمام بالمرأة وقضاياها

باعتبار المرأة شريكًا للرجل في بناء المجتمع والنهوض به، لذا اهتم الدكتور شرف بالتعرف على رؤيتها وإمكانية النهوض بدورها ومكانتها في مرحلة ما بعد الثورة، فكانت البداية باستقبال مجموعة من ممثلي المرأة مع بعض الشابات اللاتي شاركن في ثورة 25 يناير، حيث تعرض الاجتماع لقضية كوتة المرأة والبحث عن آليات جديدة لمشاركتها في الحياة السياسية، وكذا مدى إمكانية إيجاد كيان مؤسسي جديد يمثلها بحيث يكون أكثر فاعلية.

- تلى ذلك الاجتماع اجتماع آخر بشأن المرأة، حيث استقبل رئيس الوزراء في 6/28 مجموعة من المهتمين والمهتمات بالمرأة وقضاياها، حيث أعلن في كلمته بالاجتماع أن هدفه هو تبادل الرأي مع المشاركين والاستماع إلى مشورتهم ونصائحهم في الأسلوب الأمثل لمتابعة قضايا المرأة بالمرحلة المقبلة وأفضل الآليات كي تكون قضايا المرأة محلاً للاهتمام الدائم من الدولة وبمشاركة فاعلة من المجتمع المدني ومنظماته المعنية برعاية شئون قضايا المرأة.

و- الاهتمام بالمعاقين

يعتبر المعاقون جزء لا يتجزأ من المجتمع، وقد اقتضت ظروف الإعاقة سواء الجسدية أو الذهنية أن يكون هناك اهتمام ورعاية من جانب الحكومة بهذه الفئة حتى لا تشعر بالتهميش ويسهل اندماجها في المجتمع، بحيث لا يجدوا تمييزا في المعاملة مع نظرائهم من الأسوياء فيتمتعوا بنفس الحقوق كالرعاية الصحية والتعليم والسكن وغيرها.

- ولقد كان من مظاهر اهتمام حكومة الدكتور شرف بالمعاقين، موافقة رئيس الوزراء في 6/5 على مقترح وزارة الإسكان باعتبار المعاقين من الحاجزين بالمشروع القومي الجديد للإسكان والذي سيتم تنفيذه بالمدن الجديدة بحسب القواعد المطبقة على الحاجزين.

- أيضًـا من مظاهر الاهتمام بالمعاقين، اجتماع شـرف في 6/26 بالدكتورة عائشـة عبد الرحمن وكيل وزارة التضامن لشؤون التأهيل وحسن يوسف رئيس جمعية شموع، حيث عرض خلال اللقاء بعض مقترحات حول دور المعاقين في المجتمع وحقوقهم ومشكلاتهم في مرحلة ما بعد الثورة لتحقق المزيد من الاندماج والمشاركة لهم في المجتمع.

- أعقب الاجتماع السـابق اجتماع آخر عقده الدكتور شـرف في 8/1 مع مجموعة من متحدي الإعاقة، حيث تم خلال اللقاء بحث القضايا والمشاكل التي يتعرض لها ذوي الإعاقة بأشكالها المختلفة، كما تم التعرف على ما يمكن للدولة ومؤسساتها القيام به لتقديم التسهيلات للتخفيف عن ذوي الإعاقة والمساعدة على إدماجهم في العملية الاقتصادية ليتحولوا إلى عنصر فاعل ورئيسي في المجتمع، كذلك تم الاتفاق على إنشاء كيان مؤسسي لمجلس أعلى للأشخاص من ذوي الإعاقة بحيث يتعامل مع كافة أوجه الإعاقة . وأكد رئيس الوزراء اهتمام الحكومة بالمعاقين وحرصها على التخفيف عنهم والعمل على توفير كافة الخدمات لهم على مستوى التعليم والصحة والعمل والسكن.

- وترجمة لذلك الاهتمام قام مجلس الوزراء في اجتماعه الـ 34 في 11/2 ببحث أوضاع ذوي الاحتياجات الخاصة ومتحدي الإعاقة بأشكالها المختلفة، وذلك من حيث ظروفهم وأعدادهم ورعايتهم وتقديم التسهيلات المطلوبة لمعاونتهم في مواجهة أعباء الحياة وإدماجهم في المجتمع وإلحاقهم بالوظائف العامة والخاصة للمساهمة في العملية الاقتصادية، بوصف ذلك التزامًا مجتمعيًا تجاههم، وقرر المجلس إنشاء كيان مؤسسي خاص برعاية حقوقهم، وتكليف السيد وزير العدل بإعداد التشريع اللازم لذلك بالتنسيق مع اللجنة الوزارية التشريعية.

ز – رعاية أسر شهداء ومصابي ثورة 25 يناير

عرفانًا بالجميل لشهداء ومصابي ثورة 25 يناير الذين ضحوا بأرواحهم وبذلوا دماءهم من أجل كتابة تاريخ جديد لمصر وتدشين مرحلة ينعم فيها شعبها بالحرية والديمقراطية ويقطف ثمار العدالة الاجتماعية، لذا جعل الدكتور شرف من رعاية أهالي الشهداء والعناية بالمصابين أولوية بالنسبة للحكومة باعتبار أن ذلك هو أقل ما يمكن أن يقدم لهم جزاء تضحياتهم الكبيرة من أجل بلدهم.

- ولقد بدا ذلك الاهتمام بوضوح في لقاء الدكتور عصام شرف مع فريق طبي ألماني في 5/24، حيث بحث معهم كيفية تقديم أفضل الوسائل الحديثة لعلاج مصابي وجرحى ثورة 25 يناير وتأهيلهم وتلبية حاجات المصابين منهم وأسرهم.

ووجه الدكتور شـرف إلى إنشـاء صـندوق تابع لوزارة المالية يتولى تجميع الجهود الخاصـة لعلاج الجرحى والمصابين وتقديم التعويض المالي لأسـر الجرحى والمصابين في أحداث 25 يناير، بعد عمل الحصـر الشـامل لهم، كما تناول اللقاء تدريب خبراء مصـريين من الأطباء المهرة للتعامل مع مثل تلك الإصابات.

- وظهر بوضـوح الاهتمام غير العادي من الدكتور شـرف بملف أسـر الشـهداء والمصـابين في حرصه المستمر على حضور ورئاسة اجتماعات لجنة أسر شهداء ومصابي الثورة، ففي اجتماع في 6/1 تم اسـتعراض مهام اللجنة ومصادر تمويل صـندوق الرعاية الصـحية والاجتماعية لأسـر الشهداء والمصابين.

- وفي اجتماع اللجنة في 6/8 تم الإعلان رسميًا عن تأسيس مؤسسة رعاية أسر الشهداء ومصابي الثورة، حيث تم إشـهارها برقم 607 بتاريخ 2011/6/7، وتم تشـكيل مجلس الأمناء، كما تم اتخاذ الإجراءات التنفيذية الخاصـة بالصـندوق والذي سـتجمع فيه المخصـصـات والتبرعات التي ستوجه لأسر الشهداء وللمصابين.

- وفي اجتماع اللجنة في 6/21 تمت الموافقة على صرف مبلغ 5 آلاف جنيه لكل مصاب في الثورة وذلك من وزارة التضامن وجميع فروع الوزارة بالمحافظات.

- وفي 6/25 أصـدر الدكتور عصـام شـرف قرارًا بإنشـاء صـندوق الرعاية الصـحية والاجتماعية لضحايا الثورة وأسرهم، حيث حدد القرار اختصاصات الصندوق وموارد تمويله وتشكيل مجلس إدارته وتاريخ بدء عمله.

وعلاوة على ما سبق :

- اسـتقبل رئيس الوزراء في 6/25 السـيد رينولد فريكينجر نائب السـفير الألماني بالقاهرة، حيث بحث معه حالات المصابين الذين ستستقبلهم ألمانيا، وأعلن نائب السفير الألماني عن وصول وفد طبي ألماني لعلاج بعض الحالات الحرجة واسـتعداد بلاده لتقديم كل ما يلزم من مسـاعدة لعلاج وتأهيل المصابين، فضلاً عن تقديم دعم مادي لصندوق رعاية الجرحى وأسر الشهداء.

- في 7/3 أصدر الدكتور شرف قرارًا بتشكيل مجلس إدارة صندوق الرعاية الصحية والاجتماعية لضحايا ثورة 25 يناير وأسـرهم، حيث عين المهندس هاني محمود رئيس مركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء كرئيس ومتحدث رسـمي باسـمه مع ممثلين عن وزارات المالية والتضـامن الاجتماعي والصـحة والداخلية والقوى العاملة ومن الشـخصـيات العامة الدكتور علي جمعة

والدكتور محمود سـليمان والاسـتاذ حاتم خاطر مع اختيار عضـوين من مؤسـسـات المجتمع المدني المعنية بضحايا الثورة للانضمام لمجلس الإدارة.

- في 7/12 تم الإعلان عن تشـكيل مجلس إدارة الصـندوق برئاسـة السـيد رئيس الوزراء واللواء محسن الفنجرى نائب الرئيس، وعضوية الدكتور علي جمعة، والدكتور محمود سليمان والاستاذ حاتم خاطر وممثلين عن وزارات التضامن والصحة والداخلية والمالية.

وفي أول اجتماع بعد الإعلان عن تشـكيل مجلس الإدارة تم اسـتعراض ما تم من أعمال، حيث استفادت 530 أسـرة شـهيد وبدأت في صـرف المعاش المقرر وقدره 1500 جنيه، كما تم تسـجيل ألف مصاب وذلك لصرف الدعم المالي لهم، والذي يقدر بمبلغ 5 آلاف جنيه للمصاب بأي نسبة عجز ومبلغ 2000 جنيه للمصاب بدون نسبة عجز.

- في 7/14 تم تحديد آليتين لصـرف التعويضـات لمسـتحقيها من المصـابين .. الأولى: التوجه إلى مكاتب التضـامن الاجتماعي الموجودة بجميع المحافظات ثم الذهاب الى القومسـيون الطبي وتسـلم شـيكات الصـرف.. والآلية الثانية: الذهاب إلى مقر صـندوق رعاية أسـر الشـهداء، حيث يوجد به قومسيون طبي وسيتم تسلم شيكات الصرف من هناك.

- حتى يوم 7/21 كان قد تم إنهاء إجراءات الصـرف لنحو 1200 من مصـابي الثورة، وجرى صـرف الدعم المقرر لنحو 433 مصـابًا منهم بنسـبة عجز وقيمته 5 آلاف جنيه، و2000 جنيه للمصـاب دون نسبة عجز، ليصل عدد من تم إصدار شيكات لهم إلى 1868 مصابًا.

- وحتى 7/25 كانت أكثر من 500 أسـرة شـهيد قد صـرفت الدعم المبدئي وقدره 5 آلاف جنيه وكذلك بدأت هذه الأسـر في صـرف المعاش الشـهري وقدره 1500 جنيه، كما تم تسـجيل 1200 مصاب بصندوق رعاية ضحايا ومصابي الثورة وتم عمل القومسيون الطبي لهم وصرف الدعم المبدئي لهم وقدره 5 آلاف جنيه للمصـاب بأي نسـبة عجز و2000 جنيه للمصـاب بدون نسـبة عجز.. ومنذ الثورة وحتى ذلك التاريخ (7/25) كان قد تم إصـدار 263 قرار علاج على نفقة الدولة للمصابين في أحداث الثورة في الداخل والخارج.

- في 7/31 أعلن المهندس هاني محمود رئيس الصندوق عن أسلوب صرف التكريم المادي الذي قرره في 7/30 المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة لشهداء الثورة والمصابين، حيث يستفيد من مبلغ الـ30 ألف جنيه المقررة كل أهالي الشهداء المستفيدين من معاش الشـهيد وعددهم 550 أسـرة وسـيتسـلمون الشـيكات في 8/1 من صـندوق العاملين

بالقطاع الحكومي . وبالنسبة للمصابين فبدأ الصرف في الأسبوع الثاني من أغسطس.. على أن يتم صرف الـ 15 ألف جنيه للمصاب بأي نسبة عجز، و5 آلاف للمصاب بدون أي نسبة عجز.
وتلك المبالغ المقررة السابقة هي مبالغ إضافية علاوة على ما سبق صرفه حتى الآن.

- في يوم 8/2 رأس الدكتور عصام شرف الاجتماع الثاني لمجلس إدارة الصندوق بحضور وزراء المالية والتضامن الاجتماعي والصحة والقوى العاملة ورئيس الصندوق، حيث بحث الاجتماع إجراءات تقديم الدعم المادي لأسر الشهداء والمصابين والتسهيلات الجارية لسرعة الانتهاء من صرف الدعم المادي الذي تقرر صرفه وقدره 30 ألف جنيه اعتبارًا من يوم 8/1 وترتيبات الصرف المقرر للمصابين اعتبارًا من الاسبوع الثاني من أغسطس وقدرها 15 ألف جنيه للمصاب بنسبة عجز و 5 آلاف للمصاب بدون نسبة عجز حيث تم تسليم 550 شيكًا حتى تاريخه (8/2) من إجمالي 1600 من المستفيدين من أسر الشهداء والمصابين.

- في 8/12 أعلن الصندوق أن عدد المصابين الذين تسلموا الشيكات الخاصة بهم من مقر الصندوق في الأيام الثلاثة الأولى من شهر أغسطس هو 299 مصابًا من محافظتي القاهرة والجيزة، وكان الصندوق قد أصدر 796 شيكًا لدعم المصابين بالمحافظتين حتى تاريخه (8/12) وتبقى عدد 496 شيكًا لم يتم استلامهم.

- في 8/14 رأس الدكتور عصام شرف اجتماعًا لأسر شهداء السويس بحضور نائبه الدكتور علي السلمي ووزراء الاسكان والتضامن والقوى العاملة والصحة والبترول والإعلام فضلاً عن محافظ السويس ومدير صندوق رعاية ضحايا ومصابي الثورة، حيث استعرض الاجتماع المشاكل التي تعاني منها أسر شهداء 25 يناير في السويس والجهود التي تبذلها الجهات المعنية لأجل التعامل مع هذه المشكلات وإيجاد الحلول لها، كما جرى بحث موقف أهالي الشهداء من مسألة صرف التعويض المادي، وعرض ممثلو بعض الأسر مطالب خاصة بتوفير فرص عمل وسكن ملائم لهم ولأبنائهم.

- في 8/25 استقبل الدكتور شرف وفدًا من الأطباء الألمان المصريين بحضور وزير الصحة حيث تم خلال اللقاء استعراض المشروع الطبي الألماني الذي تعتزم رابطة الاطباء الألمان المصريين تنفيذه في مصر، وهو عبارة عن مركز طبي ألماني عالمي لحالات الطوارئ، وكمرحلة أولى يهدف إلى تغطية العديد من التخصصات الطبية المختلفة ورعاية وتأهيل المصابين وتوفير فرص عمل وتدريب للأطباء وهيئات التمريض وفقًا للنظام الطبي الألماني من خلال بعثات طبية تدريبية بألمانيا.

- في 8/27 رأس الدكتور شرف اجتماع مجلس إدارة صندوق رعاية أسر شهداء ومصابي الثورة والذي نوقشت خلاله ما تم انجازه لصالح أسر الشهاء والمصابين من إجراءات على رأسها صرف الدعم المادي لأسر الشهداء في أغسطس وللمصابين الذين تم تسجيلهم في الصندوق خلال شهر يوليه ومناقشة خطة تكريم المصابين وأوجه التعاون مع ممثلي المجتمع المدني لتقديم الخدمات المطلوبة للمصابين وبحث الخدمات الصحية والاجتماعية لأسر الشهداء والمصابين.

ح – دعم توجهات محاربة الفساد

يعد الفساد وانتشاره في أجهزة الدولة أحد الأسباب الرئيسية لثورة 25 يناير، والتي جعلت من ضمن مطالبها القضاء عليه وتقديم المسئولين عنه إلى القضاء لمحاكمتهم، ولقد تحول هذا المطلب بالفعل ليصبح أحد أولويات الحكومة وعملت على تحقيقه من خلال تقديم رموز النظام السابق المتهمين في قضايا فساد إلى المحاكمة، كما دعمت هذه الخطوة بعدة خطوات أخرى منها:

- في الاجتماع الـ 3 لمجلس الوزراء في 3/23 قدم المستشار محمد عبد العزيز الجندي وزير العدل تقريرًا عن جهود الوزارة فى تتبع جرائم الفساد التي تتعلق بالأموال العامة مؤكداً على تنسيق الوزارة مع جهاز الكسب غير المشروع فيما يتعلق بالقضايا والاتهامات المتعلقة بالأموال في الداخل ، بالإضافة إلى تشكيل لجنة لتحديد ومتابعة الأموال المهربة بالخارج والتنسيق مع وزارة الخارجية ، فى جهود تحديد الأموال وأماكنها وسبل ترددها.
- في الاجتماع الرابع لمجلس الوزراء في 3/30 أكد المجلس على عزم الحكومة على ملاحقة الفساد في كل المواقع ، وعلي متابعة كافة القضايا المُتعلقة بإساءة استخدام أو نهب الأموال العامة بكل حسم، وفي هذا الصدد وافق مجلس على مشروع قرار المجلس الأعلى للقوات المُسلحة بتشكيل لجنه قضائية برئاسة مساعد وزير العدل لشئون الكسب غير المشروع للوقوف على صحة ما ورد بالبلاغات المُقدمة ضد رئيس الجمهورية السابق وأفراد عائلته واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة في هذا الشأن، في ضوء ما تناقلته وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية من تقارير وإحصائيات عن حجم الأرصدة التي تخص الرئيس السابق وأفراد أسرته وما تمتلكه من أموال ثابتة ومنقولة في العديد من البلدان .

وما يثار من شكوك ومزاعم وأقاويل وبصرف النظر عن ما أحيط بها من دلائل وأمارات قوية تشير إلى وجود شبهه الكسب غير المشروع نتيجة تضخم عناصر الذمة المالية للرئيس

السابق وأفراد أسرته وبما لا يتناسب مع مصادر الدخل المعلومة والمشروعة سواء كانت داخل مصر أو في الخارج.

وفي ذلك السياق كانت هناك ضرورة لتحقيق تلك البلاغات والتحرك على الصعيد الخارجي واتخاذ كافة الوسائل والإجراءات وكل السُبل التي تمكن من الوصول للحقيقة وحسم ما أثير من شُبهات على نحو يؤدي إلى تحقيق العدل بين أفراد المُجتمع وصون حقوقه.. ومن منطلق أن حال الأمة لن يستقيم ولن ينهض المجتمع وتستقر أوضاعه إلا بالفصل في تلك الشبهات أما ثبوتًا أو نفيًا وصولاً لوجه الحق وحتى لا يفلت آثم بما غنم.

ومن ذلك المنظور وإدراكًا لمدى خطورة عدم التصدي لحسم هذا الجدل الذي أثير حول تضخم أرصده وممتلكات الرئيس السابق وأفراد أسرته خارج القطر المصري على استقرار الأوضاع السياسية والأمنية وزعزعه الاقتصاد الوطني تم اقتراح مشروع قانون بتشكيل لجنة قضائية مُشتركة بين إدارتي الكسب غير المشروع والتعاون الدولي بوزارة العدل وقسم المنازعات الخارجية بهيئة قضايا الدولة تكون مهمتها :

- اتخاذ كافة الإجراءات القضائية و القانونية اللازمة للوقوف على صحة ما ورد بالبلاغات المُقدمة من المواطنين وما أرفق بها من مستندات وما أثير من شبهات حول تضخم ثروة الرئيس السابق محمد حسني مُبارك وأفراد أسرته وأيضاً التأكد من صحة وسلامه ما إذاعته بعض وسائل الإعلام وتناقلته الصحف من امتلاك الرئيس السابق وأفراد أسرته لعقارات ومنقولات وحسابات مصرفية خارج جمهورية مصر العربية.
- اتخاذ كافة الإجراءات التحفظية اللازمة لمنع الرئيس السابق محمد حسنى مبارك وأفراد عائلته من التصرف في ما قد يتبين من امتلاكه لأموال عقارية أو منقولة أو حسابات مصرفية خارج مصر ومتابعة تنفيذ ما صدر من أوامر بتجميد هذه الأموال في الدول الموجودة بها واتخاذ إجراءات كشف السرية طبقاً للقوانين الداخلية لهذه الدول .
- اتخاذ كافة الإجراءات القضائية والقانونية اللازمة لكشف سرية الحسابات وحصر الممتلكات التي تم تجميدها في سويسرا وكذلك المملكة المُتحدة طبقاً لقرار الاتحاد الأوروبي رقم (270) لسنه 2011الصادر بتاريخ 21 مارس 2011.
- اتخاذ كافة الإجراءات القضائية والقانونية اللازمة لاستصدار أحكام قضائية بأحقية جمهورية مصر العربية في استرداد العقارات والمنقولات وكافة الأموال الموجودة في

الخارج في حالة ثبوت ارتكاب جريمة الكسب غير المشروع في حق الرئيس السابق أو أي من أفراد أسرته .

- اتخاذ كافة الإجراءات القضائية والقانونية اللازمة لاستصدار أحكام قضائية بإلزام الرئيس السـابق محمد حسـنى مبارك أو أي من أفراد أسـرته بتعويض جمهورية مصـر العربية عما لحق بها من إضـرار في حالة ثبوت حصـول أي منهم على أموال بطريق غير مشـروع بموجب حكم نهائي .

- وفضلاً عما سبق أكد الاجتماع الـــــ 5 لمجلس الوزراء في 4/7 على بذل كافة الجهود وعدم التأخير فى ملاحقة الفساد والمفسدين واتخاذ ما يلزم للقضاء عليه بكافة أشكاله والمحافظة على ثروات البلاد واستعادتها من كل من استولى عليها بطرق غير مشروعة .

- وفي نفس يوم الاجتماع الـ 5 لمجلس الوزراء أصدر الدكتور عصام شرف القرار رقم 481 الخاص بإلغاء تعيين الدكتور عاطف عبيد ممثلاً لمصـر في مجلس إدارة المصـرف العربي الدولي للتجارة الخارجية والتنمية على خلفية اتهامه بالتورط في قضايا فساد.

- ولقد أكد مجلس الوزراء في اجتماعه الـــــ 8 في 5/5 على حرصه على مواجهة الفساد وأشاد بالجهد الضـخم الذي تبذله أجهزة التحقيق في مواجهة سـيل البلاغات المُتعلقة بالفسـاد.. وحذر مما تؤدي إليه البلاغات الكيدية من تعطيل سـير العدالة وتشـتيت جهود أجهزة التحقيق، ومن هذا المُنطلق نبه المجلس إلى أن القانون يفرض عقوبة على كل من يقدم بلاغًا كيديًا، كما يفرض غرامة على من يثبت كذب بلاغه.. وطالب المجلس المواطنين الشـــرفاء بالتعاون من أجل التصدي للفساد وعدم تعطيل العدالة أو تشتيت جهود جهات التحقيق .

- ومن الخطوات التي اتخذت أيضًـــا قرار مجلس الوزراء بعد صـــدور حكم حل الحزب الوطني الديمقراطي واسـترداد المقار المملوكة للدولة في 4/16 – بتخصيص مقر الحزب في الجيزة كمقر للمجلس القومي لحقوق الإنســان، وتخصــيص مقره في مصــر الجديدة ليكون مقرًا للمجالس القومية المتخصصة، وتخصيص مقره بالمنيل كمقر مؤقت للمعهد القومي للأورام.

- وفي نفس الاتجاه أكد الدكتور شــرف خلال اســتقباله في 6/6 لوفد من أعضــاء هيئة قضــايا الدولة والنيابة الإدارية على ضرورة منح الهيئات القضائية السلطة الكاملة بما يمكنها من القيام بدورها في محاربة الفساد، وذلك عبر استقلال هذه الهيئات واتخاذ الترتيبات التي تسمح بتوفير الحصانة الكاملة لها.

سابعًا : ملف السياسة الخارجية

شهدت السنوات الأخيرة حالة من التراجع للدبلوماسية المصرية والتي انعكست بالسلب على دور مصـــر ومكانتها الإقليمية لصـــالح فاعلين آخرين في المنطقة.. ولذلك كان من بين الأهداف المهمة لثورة 25 يناير العمل على تصـحيح مسـار السـياسـية الخارجية المصـرية وتنشـيط دور الدبلوماسية المصرية في اتجاه خدمة قضايا مصر القومية وتوطيد علاقاتها مع الدول المختلفة بما يخدم هذه القضايا، ويساهم في تحقيق عملية البناء الوطني السياسي والاقتصادي.

أ – حكومة الثورة وقضايا المنطقة:

ظلت مصـــر على مدا تاريخها وبحكم مكانتها وريادتها في المنطقة الفاعل الإقليمي الرئيســـي والمتصـــدي الأول لكثير من القضـــايا الإقليمية.. وبحكم تراجع دور الدبلوماســـية المصـــرية في العديد من هذه القضـــايا، لذا كان حرص حكومة الثورة وبالتعاون والتنســـيق مع المجلس العســـكري على إحياء دور مصـــر الإقليمي وإعطاء مزيد من الزخم والفاعلية لمواقفها وجهودها من أجل حل هذه القضايا.

أ – مصر والقضية الفلسطينية

على مدى عقود طويلة ظلت القضـية الفلسـطينية - وتظل – القضـية المحورية بالنسـبة لمصـر نظرًا لارتباطها بأمن مصر القومي من ناحية وارتباطها بالتزام مصري عربي قومي حيال أشـقائها الفلسطينيين من ناحية أخرى.

ومع تراجع الدبلوماسية المصرية في السنوات الأخيرة تراجع دور مصر ومواقفها حيال القضية الفلســطينية، وهو التراجع الذي عملت مصـــر ما بعد ثورة 25 يناير على وضـــع حد له من خلال إعطاء دفعة قوية لهذا الدور الذي نهض بجانب مهم منه جهاز المخابرات العامة .. مما أســـفر عن تحقيق بعض النجاحات المهمة على صـــعيد هذا الملف الهام والحيوي.. ومن صـــور ذلك النجاح التي انعكست بصورة ايجابية على مكانة مصر واستعادتها لدورها الرائد في المنطقة ما يلي:

(أ) اتفاق المصـالحة الفلسـطينية، حيث نجحت الدبلوماسـية المصـرية وبالتنسـيق مع جهاز المخابرات العامة في فترة وجيزة في تحقيق ما عجز النظام الســـابق على مدى سنوات طويلة، وذلك بقيادة المفاوضات بين الفصائل الفلسطينية ولاسيما حركتي فتح وحماس من أجل التوصـــل إلى اتفاق لتحقيق المصـــالحة في بينها، ذلك الاتفاق

الذي وقع في 6/1 ونص على تشكيل حكومة انتقالية تضم شخصيات مستقلة، وتشكيل لجنة انتخابية، بالإضافة إلى إطلاق سراح السجناء من كلا الحركتين.

- وفي الاجتماع ال 8 لمجلس الوزراء في 5/5 هنأ المجلس الدبلوماسية المصرية بالوصول إلى المصالحة الفلسطينية التي أعتبرها الخطوة الأولى في طريق إنهاء النزاع ، وقدم وزير الخارجية الدكتور نبيل العربي عرضاً للسياسات الخارجية حيث وصف تحقيق المصالحة الفلسطينية بأنها خطوة كبيرة للانتقال من إدارة النزاع إلي إنهاء النزاع وتحقيق السلام.

(2) رعاية صفقة إطلاق الأسرى الفلسطينيين، إذ يحسب لمصر الثورة أنها نجحت كذلك من خلال التحرك النشط للأجهزة المعنية الدبلوماسية والأمنية في إنجاز صفقة تبادل السجناء الفلسطينيين مع الجندي الإسرائيلي المحتجز لدى حركة حماس جلعاد شاليط، تلك الصفقة التي تأخرت لأكثر من ست سنوات بسبب تعثر المفاوضات بين إسرائيل وحركة حماس حول عدد وهوية السجناء الفلسطينيين المطلوب إطلاق سراحهم .

وبمقتضى الاتفاق الذي تم التوصل إليه جرى في 10/15 إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي شاليط مقابل إطلاق دفعة أولى من السجناء تضم 477 سجينًا من إجمالي حوالي ألف سجين فلسطيني جرى الاتفاق على إطلاق سراحهم.

وبدوره رحب الدكتور عصام شرف بإتمام صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل والفلسطينيين، وأكد أن الجهود المصرية التي أسهمت في إنجاح صفقة تبادل الأسرى تأتي في إطار المساندة المصرية للجهود المبذولة من أجل دعم الاستقرار والأمن في المنطقة، وهو الأمر الذي سيتحقق بالتوصل لحل عادل ومشروع للقضية الفلسطينية وفقا لمقررات الشرعية الدولية .

(3) الدعم المصري لطلب انضمام فلسطين للأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو، فقد قادت مصر الجهود التي بذلتها المجموعة العربية في المحافل الدولية من أجل قبول فلسطين عضوًا كامل العضوية في الأمم المتحدة، وقد لفت الدكتور عصام شرف خلال استقباله وفدًا فلسطينيا في 9/29 إلى أن هذا الموقف المصري نابع من ارتباط مصر وشعبها الوجداني بالقضية الفلسطينية.. مؤكداً على استمرار مصر فى دعم الجهود المبذولة فى الأمم المتحدة للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين فى المنظمة الدولية.. ولنيل الاعتراف الدولي بدولة مستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وشدد على أن هذه الجهود متواصلة فى أطار حركة

عدم الانحياز التي ترأسـها مصـر وكذلك على الصـعيد الإفريقي وفي منظمة المؤتمر الإسلامي ، وداخل الأمم المتحدة.. ومنوهًا إلى أن ما ورد فى كلمة مصر أمام الجمعية العامة هو تعبير صـادق عن اسـتمرار مسـاندة مسـيرة النضـال التاريخي للشـعب الفلسـطيني من أجل اسـتعادة حقوقه المشـروعة، كما أكد على أهمية المصـالحة الفلسطينية كركن أساسي فى دعم الموقف الفلسطيني داخلياً وإقليمياً ودولياً وفى أطار أي جهود للتسوية تجرى مستقبلاً

(4) وبدوره أشاد مجلس الوزراء في اجتماعه الـــــ 34 يوم 11/2 بجهود مصر الدبلوماسية ودورها الرئيســـي من خلال قيادتها للمجموعة العربية باليونســـكو في صـــدور قرار المؤتمر العام لمنظمة اليونسـكو بمنح العضـوية الكاملة لدولة فلسـطين، كما توجه بالشكر للدول التي أيدت مشروع القرار باعتباره انتصارًا للحق، ويعبر عن إرادة دولية مؤمنة بالسلام وبحق الشعب الفلسطيني المشروع في إقامة دولته المستقلة، ويعد من أبرز العلامات المضـيئة على طريق النضـال الفلسـطيني. ولفت المجلس إلى أن العالم أمام واقع دولي جديد يحترم إرادة الشـعوب وتطلعاتها المشـروعة في العيش بسـلام وتحقيق مصـالحها.. كما أكد أن ما تملكه فلسـطين من تراث عريق ومتنوع ســيســـهم في إثراء خريطة العالم الثقافية والحضـــارية، والحفاظ على جزء هام من التراث الإنساني.

ب- مصر والأوضاع في ليبيا

شـكلت تطورات الأوضـاع في ليبيا على خلفية اندلاع الثورة الشـعبية ضـد نظام العقيد معمر القذافي أحد مجالات اهتمام الحكومة المصـرية وذلك على خلفية المواجهات المسـلحة بين الثوار وقوات القذافي، وما لذلك من تأثير سلبي مباشر على أمن مصر، فضلاً عن الغموض الذي يحيط بمصير أكثر من 1.5 مليون مصري يعملون في الجماهيرية.

بيد أنه من البداية كانت مصر مع خيارات الشعب الليبي وحقه في الحرية والكرامة واختيار النظام الذي يحكمه، وبدا هذا الموقف في التأييد المصري للمجلس الانتقالي كممثل شرعي للشعب الليبي وسماحها بفتح الحدود المصرية مع ليبيا لاستقبال اللاجئين الليبيين ولتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين من العمليات العسكرية.

وعبرت حكومة الدكتور عصام شرف عن موقفها المؤيد لخيارات الشعب الليبي - باستقبال رئيس الوزراء في 8/27 السيد محمود جبريل رئيس المجلس الانتقالي، حيث أكد الدكتور عصام

شرف على وقوف مصر إلى جوار الشعب الليبي وحكومته ممثلة في المجلس الانتقالي في هذه المرحلة الهامة من تاريخه وأنها ستقدم ما تستطيع لتلبية احتياجاتهم العاجلة.. وأضاف أن حكومته ستسعى لبناء علاقات مستقبلية إستراتيجية قائمة على التعاون في كافة المجالات بين ثورتين وشعبين لهما تاريخ طويل مشترك.

كما أكد شرف ثقة مصر بقدرة المجلس الانتقالي على إعادة الأمن والاستقرار في جميع أنحاء ليبيا والإشراف على بناء الدولة ومؤسساتها وبدء جهود إعادة إعمارها.

- وتبع ذلك قيام مجلس الوزراء فى جلسته يوم 9/7 بدراسة الاحتياجات العاجلة التي تقدم بها المجلس الانتقالي الليبي خلال زيارة السيد محمود جبريل ووجه السيد رئيس الوزراء كافة الوزارات المعنية ببحث هذه المطالب، ودعا لعقد اجتماع وزاري خلال أسبوع تطرح فيه كل وزارة ما يمكنها تقديمه بشكل عاجل تلبية لاحتياجات الأشقاء فى ليبيا.

- وفي 9/12 عقدت اللجنة الوزارية الخاصة ببحث الاحتياجات الليبية العاجلة اجتماعًا موسعًا برئاسة الدكتور عصام شرف وبحضور السادة وزراء التخطيط والتعاون الدولي، والكهرباء، والعدل، والداخلية، والتربية والتعليم، والتعليم العالى، والتجارة، والصحة .

استعرض الاجتماع ما يمكن لكل وزارة تقديمه تلبية لاحتياجات الجانب الليبي فى مختلف المجالات كافة، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة بين وزارتي الخارجية والتخطيط والتعاون الدولي لوضع خطة عمل يتم تنسيقها بين الوزارات المختلفة بحيث تشمل كافة جوانب التعاون لتلبية الاحتياجات الليبية العاجلة، وتحديد آفاق العلاقات خلال المرحلة القادمة.

وأوصى الاجتماع بسرعة إيفاد وفد وزاري رفيع المستوى إلى ليبيا برئاسة وزير الخارجية ويضم عددًا من الوزراء وممثلي الشركات ورجال الأعمال.

- في 10/24 عقد الدكتور عصام شرف اجتماعًا آخر لبحث سبل دعم وتطوير العلاقات المصرية - الليبية في المرحلة القادمة وتشجيع الاستثمارات المصرية وما يمكن للقطاع الخاص تقديمه بالتعاون مع الجانب الليبي والشركات الليبية والقطاع الخاص، وكذلك سبل توفير المناخ الملائم لعودة العمالة المصرية إلى ليبيا وتقنين أوضاعها بما يلبي احتياجات السوق الليبية من العمالة المدربة في كافة المجالات.

شارك في الاجتماع وزير القوى العاملة والهجرة، ورؤساء غرف التجارة والصناعة ورئيس اتحاد المقاولات المصرية وممثل عن قطاع البنوك وجمعيات رجال الأعمال، وجرى خلال الاجتماع

أيضًا تدارس العديد من المقترحات التي من شأنها دعم مساهمة مصر في جهود إعادة إعمار ليبيا بالتعاون مع الأشقاء الليبيين سواء على مستوى التعاون بين الوزارات المختلفة أو بين القطاعين العام والخاص في البلدي.

وقد أكد عصام شرف أن مصر مستمرة في تقديم أوجه الدعم المختلف وتلبية المطالب العاجلة والمُلحة للحكومة الليبية، وتعمل الحكومة على تعزيز الصلات التي نشأت مع قيادات الثورة الليبية والمجلس الوطني الانتقالي. وأضاف أن مساندة مصر للثورة الليبية كانت محصلة طبيعية للعلاقات التاريخية والصلات الاجتماعية والثقافية المشتركة بين الشعبين، وأن تحرك مصر في المرحلة القادمة سيستمر في اتجاه تعزيز مكاسب الثورة ودعم القيادة السياسية في ليبيا ووضع إمكانيات مصر في خدمة أشقائها في مختلف المجالات مشددًا على أهمية دور القطاع الخاص المصري والليبي في خلق شراكات يمكنها المساهمة في إعمار ليبيا كي تستعيد مكانتها المستحقة سياسيًا واقتصاديًا على الصعيدين العربي والدولي.

ج - مصر والأوضاع في سوريا

مع امتداد ربيع الثورات العربية إلى سوريا ونظرًا لأهمية سوريا الشقيقة وما يجري بها من تطورات بالنسبة لمصر، فقد حرصت حكومة الدكتور عصام شرف من البداية على توضيح موقفها منها، ففي اجتماع مجلس الوزراء ال 23 في 8/17 أشار وزير الخارجية السيد محمد كامل عمر إلى الاتصالات التي تجريها مصر بشأن الأوضاع في سوريا والتي تهدف إلى سرعة الإعلان عن الإجراءات الإصلاحية وربطها بجدول زمني، مما يسهم في احتواء الموقف وتخفيف الاحتقان الراهن ، باعتبار طريق الإصلاح هو الطريق الأوحد لتحقيق الاستقرار، وبما يضمن للشعب السوري حقه في حياة ديمقراطية حرة وكريمة، وأكد سيادته أن موقف مصر واضح في أن الحل يكمن في التفاهم والحوار والاستجابة لمطالب الجماهير في الحرية والعدالة، وأن الحل السياسي وليس الحل الأمني والعسكرية و وحده الكفيل بعودة الاستقرار والهدوء واستعادة سوريا لمكانتها كركيزة للاستقرار في المنطقة.

- و في اجتماعه الـ24 في 8/22 أعاد مجلس الوزراء التأكيد على موقف مصر الثابت تجاه سوريا فأشار إلى ضرورة تنفيذ حزمة الإصلاحات السياسية وفي نطاق زمني محدد تلبية لمطالب الجماهير، وأن الحل السياسي التفاوضي هو السبيل الوحيد لاستعادة أمن واستقرار سوريا، وكي تستعيد دورها الثابت كركيزة للأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة.

2 – تعزيز علاقات مصر الخارجية

شكل تعزيز علاقات مصر الخارجية المحور الأهم في جهود حكومة الدكتور عصام شرف لإعادة صياغة السياسة الخارجية المصرية، نظرًا لأنها تعول كثيرًا في أن يساهم – وكما سبقت الإشارة – جهودها في هذا الصدد في تحقيق أهداف البناء السياسي والاقتصادي لمصر في مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير.

والملاحظ في هذا الصدد أن جهود الحكومة واهتماماتها في هذا الصدد يعكسها بوضوح وإلى حد كبير النشاط اليومي للدكتور عصام شرف من خلال استقبالاته ولقاءاته مع العديد من المسئولين الأجانب والعرب باختلاف مستوياتهم والذين يزورون مصر .. وأيضًا زياراته الخارجية من خلال مباحثاته التي يجريها مع كبار المسئولين أثناء زياراته الرسمية لبعض الدول أو مشاركاته في بعض المؤتمرات الدولية.

ومن صور تعزيز علاقات مصر الخارجية وفقًا لنشاط وتحركات رئيس الوزراء ما يلي:

أ - التواصل الدبلوماسي مع سفراء الدول

من آن لآخر يحرص الدكتور شرف علي استقبال سفراء الدول الأجنبية والعربية في القاهرة، من أجل بحث أوجه العلاقات الثنائية مع هذه الدول سياسيًا واقتصاديًا، واطلاعها علي آخر تطورات الأوضاع في مصر بعد ثورة 25 يناير، حيث بدأ الدكتور شرف هذا التقليد باستقبال السفيرة الأمريكية مارجريت سكوبي في 3/14 وذلك من أجل بحث ترتيبات زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون.

- أيضا استقبل الدكتور شرف في 4/3 السفير السعودي الجديد بالقاهرة حيث أكد علي أهمية التعاون بين البلدين في مختلف المجالات واستعداده للقيام بجولة خليجية يزور خلالها المملكة العربية السعودية.

- كذلك استقبل رئيس الوزراء في 4/7 السيد محمد بن نخيرة الظاهري سفير الإمارات بالقاهرة والذي أكد علي تطلع الإمارات إلى تخطي مصر مرحلة التحول الهامة التي تمر بها نحو تحقيق الديمقراطية وعزمها علي التواجد الواسع في مصر من خلال الاستثمارات.. في حين وجه الدكتور شرف إلى تشكيل لجنة عليا لمتابعة الاستثمارات الإماراتية في مصر والعمل علي تذليل أية عقبات تواجهها.

- كما استقبل الدكتور شرف في 4/11 السيد محمود الدردير سفير إثيوبيا بالقاهرة، حيث أكد رئيس الوزراء علي العلاقات التاريخية والروابط الانسانية والثقافية التي تجمع البلدين

والشـعبين، ودور مصـر وإثيوبيا كركيزتين أسـاسـيتين بمنطقة حوض النيل، والحاجة لتجاوز السلبيات وفتح صفحة جديدة في العلاقات، ولا سيما علي الصعيد الاقتصادي.

وفضلاً عما سبق :

- استقبل الدكتور شرف في 4/21 السيد عثمان محمد سفير إريتريا بالقاهرة والذي هنأ شعب مصـر علي نجاح ثورته، وأكد دور مصـر الريادي في أفريقيا، كما أكد رئيس الوزراء ثبات التوجه المصري نحو أفريقيا وشدد علي أهمية التعاون بين الدول المطلة علي البحر الأحمر.

- استقبل في 5/19 السيد رشيد راشد الحمد سفير دولة الكويت بالقاهرة، والذي سلمه رسالتين من أمير الكويت الشـيخ صـباح الأحمد ومن رئيس وزرائه الشـيخ ناصـر المحمد وجري خلال اللقاء اسـتعراض العلاقات المتميزة بين البلدين والنتائج الإيجابية التي حققتها زيارة الدكتور شرف للكويت في شهر أبريل وبما يخدم مصالح البلدين الشقيقين.

- استقبل في 5/30 السـيد دومينيك أسـكويث سـفير بريطانيا بالقاهرة بمناسـبة انتهاء فترة عمله، حيث أكد الدكتور شرف علي أهمية دور بريطانيا في تقديم المساندة لمصر، لاسيما وأنها تعول كثيرًا علي تدفق الاستثمارات البريطانية وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين.

- استقبل في 5/31 السيد كلاوديو باتشـيفيكو سـفير إيطاليا بالقاهرة، حيث بحث معه العلاقات المتميزة بين البلدين وحرص مصـر علي تطوير علاقاتها الاقتصـادية مع إيطاليا من خلال زيادة حجم التبادل التجاري وتشـجيع الاستثمار والسـياحة الايطالية إلى مصـر في إطار جهود الحكومة المصرية لدفع عجلة الاقتصاد المصري.

- استقبل في 6/22 السـيدة مارجريت سـكوبي السـفيرة الأمريكية بالقاهرة بمناسـبة انتهاء فترة عملها، حيث جددت تأييد حكومتها على دعم ومسـاندة مصـر في مرحلة التحول الديمقراطي وحرصها على الدفع باستثمارات ومساعدات لمساندة الاقتصاد المصري.

- استقبل في 7/3 السـيد عبد الرحمن سـر الختم سـفير السـودان بالقاهرة بمناسـبة انتهاء فترة عمله، حيث اسـتعرض معه العلاقات المتميزة بين البلدين والجهود الحيثية لتحقيق التكامل الاقتصـادي، وكذا دور مصـر الإيجابي في دعم حكومة السـودان والمسـاهمة في معالجة القضـايا والتحديات التي تواجهها والعمل على تحقيق الاستقرار في شماله وجنوبه.

- استقبل في 8/1 السـيد حسـين عوني السـفير التركي بالقاهرة، حيث قدم الأخير عرضًا للنشـاط الاسـتثماري للشـركات التركية بعدد من المحافظات المصـرية والحاجة لتذليل العقبات التي تواجه بعض هذه الاسـتثمارات وبما يتيح لها تحقيق أهدافها، وأكد اسـتعداد بلاده لتطوير

استثماراتها بمصر بما يسهم في دعم النشاط الاقتصادي والاستثماري بها. أيضا بحث شرف مع السفير الترتيبات اللازمة لإتمام الزيارة المؤجلة لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان.

- استقبل في 8/16 السيد إيه سونج السفير الصيني بالقاهرة، حيث استعرض معه المسار الإيجابي للعلاقات المصرية – الصينية والتي وصفها شرف بالإستراتيجية ولها تاريخ ومؤهلة للانطلاق في المرحلة المقبلة لآفاق أرحب سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا معربًا عن أن نجاح الصين الاقتصادي هو محل تقدير بين مصر والعالم أجمع وأنه يمكن لمصر أن تستفيد من الصين في تنفيذ مشروعات البنية التحتية الكبري أو في تطوير واستغلال الثروات الطبيعية بالإضافة لدعم وتطوير الصناعات المختلفة.

- استقبل في 8/28 السيدة آن باترسون السفيرة الأمريكية الجديدة في القاهرة بحضور النائب الدكتور علي السلمي ووزيرة التخطيط والتعاون الدولي، حيث تم خلال اللقاء بحث الأوضاع الإقليمية والدولية وتطورات القضية الفلسطينية والأوضاع في ليبيا وسوريا بالإضافة للقضايا الثنائية وتشجيع الاستثمار ونشاط الشركات الأمريكية.

- استقبل في 9/6 السيد فيري كيرك هوف السفير الكندي بالقاهرة، حيث عبر الدكتور شرف للسفير عن تقدير مصر لدعم ومساندة كندا للثورة المصرية وتقديرها كذلك لمضاعفة كندا حجم التعاون الفني مع مصر ليصل إلى 22 مليون دولار، وكذلك التعاون في المجالين التجاري والاستثماري، حيث بلغ حجم التجارة 904 ملايين دولار عام 2010 وبلغ حجم الاستثمارات الكندية ما يقرب من 3.5 مليار دولار في نفس العام، وأوضح شرف أن مصر تتطلع لزيادة الاستثمارات الكندية بتشجيع الشركات الكندية العاملة بمصر علي توسيع استثماراتها وفتح المجال أمام شركات أخري لتوجيه استثماراتها إلى مصر.

ب - التواصل مع واستقبال نواب رؤساء الدول ورؤساء الحكومات ونوابهم

اقتضي تعزيز العلاقات بين مصر ودول العالم المختلفة أن يكون هناك تواصل بين الدكتور عصام شرف كرئيس للحكومة المصرية وبين نظرائه من رؤساء الحكومات في الدول الأخرى.. ذلك التواصل الذي يعد فرصة لمناقشة العلاقات في مختلف المجالات فضلاً عن بحث القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ولقد تمت الإشارة في أكثر من موقع إلى لقاءات الدكتور شرف مع رؤساء دول وحكومات أثناء مشاركته في بعض المؤتمرات الدولية أو زيارته لبعض الدول، ولهذا سيتم الاقتصار هنا علي

استقبالاته لرؤساء الحكومات خلال زياراتهم للقاهرة وكذلك اتصالاته الهاتفية معهم ورسائله إليهم.

- في 6/15 أجرى اتصالاً هاتفيًا مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان هنأه فيه على نجاح حزب العدالة والتنمية الذي يرأسه في الانتخابات التشريعية الأخيرة وأكد حرص مصر على دعم وتطوير العلاقات بين البلدين في المرحلة الراهنة وتبادل الخبرات في كافة المجالات التنموية، لافتاً إلى أن النموذج التركي في التحول الديمقراطي يمثل تجربة جادة ومفيدة يمكن الاستفادة منها أو من بعض جوانبها.

- في 7/3 استقبل السيد لينين مورينو جارسيس نائب رئيس الإكوادور، وتم خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين مصر والإكوادور والآفاق المستقبلية لهذه العلاقات بعد ثورة 25 يناير في ضوء حرص البلدين على تعزيزها وتطويرها، وأشار الدكتور شرف إلى أهمية وضع آلية مؤسسية لتطوير العلاقات بين البلدين تقوم على أسس التعاون بمجالات السياحة والنقل البحري والزراعة والتجارة.

- في 7/13 بعث برسالة إلى نظيره الإثيوبي ميليس زيناوي أشاد فيها بنتائج لقائهما علي هامش القمة الإفريقية في مالابو (6/30- 7/1) وترحيب المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس العسكري بزيارة زيناوي المتوقعة للقاهرة وتطلعه هو شخصيًا (أي الدكتور شرف) للزيارة التي يأمل أن تنعكس إيجابيا على علاقات البلدين.

- في 9/13 استقبل نظيره التركي رجب طيب أردوغان خلال زيارته للقاهرة، حيث عقدا مباحثات ثنائية بحثا خلالها عددًا من الموضوعات الثنائية والقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، واستعرض الدكتور شرف تطورات العملية الديمقراطية بمصر وجهود الحكومة لعبور المرحلة الراهنة، وأعقب المباحثات الثنائية جلسة محادثات موسعة لوفدي مصر وتركيا، حيث أكد رئيسا وزراء البلدين أهمية العلاقات المصرية - التركية، وأشادا بما حققته من إنجازات وأهمية ما يجمع بينهما من قيم ومبادئ مشتركة واتفق الجانبان علي انشاء مجلس التعاون المشترك الذي يدشن لمرحلة جديدة من العلاقات تشمل التعاون في مختلف المجالات وتوحيد الرؤي والمواقف حول القضايا الدولية والاقليمية. وأعقب مباحثات الجانبين توقيع الوزراء المعنيين عددًا من مذكرات التفاهم والبروتوكولات بمجالات الكهرباء والطاقة والموارد الطبيعية والبترول والتجارة والسياحة والتعليم والإعلام والثقافة والرياضة.

- في 9/17 اســـتقبل نظيره الإثيوبي ميليس زيناوي خلال زيارته الرســـمية للقاهرة، حيث تطرق الجانبان خلال اللقاء لمســـار وجوانب العلاقات بين البلدين والتطورات التي طرأت عليها والإجراءات التي تم اتخاذها لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه خلال زيارة الدكتور شرف لإثيوبيا في أبريل 2011، وقد أعرب شرف وزيناوي عن ترحيبهما بما تحقق من إنجازات ونتائج توصلت إليها اللجنة المشتركة بين البلدين واتفقا فيما يخص الأوضاع بالقارة على حل مشاكلها في إطار أفريقي مع تغليب الوسائل السلمية في حل النزاعات الأفريقية.

وأكد شـرف اسـتعداد مصـر بما تملكه من خبرات وإمكانات لتلبية كافة احتياجات إثيوبيا من أجل تحقيق التنمية، وأشـاد بمبادرة زيناوي بالدعوة إلى تشـكيل لجنة ثلاثية لدراسـة المسـائل المتعلقة بمشـروع سـد النهضـة الإثيوبي علي النيل الأزرق، ودعا للإسـراع بعقد أول اجتماع لها واعتبر ذلك بداية صحيحة علي طريق بناء الثقة وتصحيح المفاهيم.

بالمقابل وصـف زيناوي علاقات مصـر وإثيوبيا بأنها تاريخية وأن تعاونهما ليس له حدود وشـدد علي أن بلاده لم تسـع يوما إلى الإضـرار بمصـر ومصـالحها، وأكد أن ملف المياه سـيحل بالحوار بين مصر وإثيوبيا والسودان ولن يتضرر أي طرف جراء أي مشروعات للمياه في أثيوبيا.

وقد أعقب المحادثات الموســـعة بين وفدي البلدين توقيع ســـت اتفاقيات بمجالات التعليم العالي والزراعة والاسـتزراع السـمكي وبناء القدرات والتدريب والموارد المائية وتجنب الازدواج الضريبي والشباب.

- في 10/11 اســـتقبل الســـيد علي عثمان محمد طه النائب الأول للرئيس الســـوداني والذي زار القاهرة على رأس وفد رسمي كبير، حيث تم خلال اللقاء تناول مختلف جوانب العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك.. وكان من الواضح وجود تركيز على ملف التعاون في المجال الاقتصـــادي، خاصـــة تدعيم حركة التبادل التجاري والاســـتثمارات، واتفق على اتخاذ خطوات محددة في الفترة القادمة لوضـع المشـروعات الاقتصـادية المشـتركة الكبرى موضـع التنفيذ وبما في ذلك التعاون في المجالين الزراعي والصناعي.

ورحب الاجتماع بارتفاع حجم الاستثمار المشترك، حتى وصلت الاستثمارات المصرية إلى نحو 5.4 مليار دولار، وشـدد على أهمية إيجاد آليات مشـتركة لتمويل مشـروعات التكامل الزراعي والتصنيع الزراعي والثروة الحيوانية.

أيضـــا رحب الاجتماع بما أســـفرت عنه اجتماعات لجنة المنافذ الحدودية في البلدين وأقرت خطوات تنفيذية لتنفيذ منفذي قسـطل وأرقين الحدوديين والانتهاء من الطرق المؤدية للمنافذ

والطريق الســـاحلي وعدد من الطرق الأخرى للربط بين البلدين وتســـهيل حركة انتقال الأفراد والسلع والبضائع.

- وفي 10/20 اسـتقبل نائب رئيس الوزراء البريطاني السـيد نيك كليج خلال زيارته للقاهرة، حيث بحث معه سـبل تطوير العلاقات بين مصـر وبريطانيا، وأعرب السـيد كليج عن تقديره لثورة 25 يناير والإنجاز الذى حققته، وأكد حرص بلاده على دعم مســـار الديمقراطية فى مصـــر، وكذلك تعزيز قدرات الاقتصـاد المصـري خلال المرحلة الهامة الحالية، مشـيرًا إلى اعتزام بريطانيا تقديم مسـاعدات لدعم المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة عبر البنك الأوروبي للإعمار والتنمية، ودعم الاستثمارات البريطانية فى مصر ومساندتها فى المحافل والمؤسسات الاقتصادية الدولية.

وبدوره أكد الدكتور عصـام شـرف تمسـك حكومة وشـعب مصـر بتطبيق الديمقراطية، والتزام الحكومة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة فى موعدها، بحيث تلبي تطلعات الشعب المصري وتحقق طموحاته، وتليق بمصـر، وترسـخ لبداية مرحلة جديدة من تاريخها يحكم فيها الشـعب نفسـه بنفسه، ويختار من يمثله ومن يدير مصالحه، وذلك تحت إشراف قضائي كامل وستكون متفقة مع المعايير الدولية، كما سـيتم توفير فرص إعلامية متسـاوية لكل المرشـحين، وتمكين ودعم فرص الشباب فى التعريف بأنفسهم لدى الناخبين .

وعبر الدكتور شـرف عن شـكره لاسـتمرار دعم ومسـاندة بريطانيا لمصـر فى هذه المرحلة الهامة؛ معربًا عن تطلعه لترجمة ذلك إلى خطوات عملية، وعلى رأسـها دعم ومسـاندة مسـعى مصـر للتحول إلى دولة عمليات فى البنك الدولي؛ حتى تتمكن من الاسـتفادة بصـورة كاملة من موارده وخبراته.

.ولقد بحث الجانبان العلاقات التجارية والاســـتثمارية بين البلدين، حيث أكد الدكتور عصـــام شـرف على حرص مصـر على تعزيز ودعم الاسـتثمارات البريطانية فى مصـر، مشـيرًا إلى ما توفره مصـــر من بيئة جاذبة للاســـتثمارات، وأن الاســـتثمار فى مصـــر فى هذه المرحلة هو اســـتثمار فى مستقبل مصر وفى ظل نظام ديمقراطي واقتصادي يتمتع بالمصداقية والشفافية، كما أشار إلى ما تم تشكيله خلال الأشهر الماضية من لجان دائمة تعمل على سرعة تسوية المشكلات التي قد تواجهها الاســـتثمارات الأجنبية خارج الأطر البيروقراطية تشـــجيعاً لهذه الاســـتثمارات على التواجد فى مصر.

وتجدر الإشـارة إلى أن الاسـتثمارات البريطانية فى مصـر تعدت 20 مليار دولار موزعة على 900 شـركة، وهى الأولى من بين الاسـتثمارات الأجنبية، كما ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين بنسـبة 33% خلال الربع الأول من عام 2011 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضـي، ليصـل إلى 511 مليون جنيه إسـترليني مقابل 332 مليونًا عن ذات الفترة من عام 2010، حيث ارتفعت قيمة الصادرات المصرية إلى 249 مليون جنيه إسترليني مقابل 156 مليونًا خلال الربع الأول من العام الماضـي، وبلغت قيمة الواردات 262 مليون جنيه إسـترليني مقابل 226 مليونًا عن نفس الفترة من عام 2010.

- في 10/25 اتصل هاتفيًا بنظيره رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، حيث عبر عن وقوف مصر حكومة وشعبًا إلى جانب الحكومة والشعب التركي لمواجهة تداعيات الزلزال الذي ضرب جنوب شرق تركيا وراح ضحيته المئات من القتلى الأبرياء، وأبدى استعداد الحكومة المصرية لتلبية أية احتياجات تتطلبها جهود الإغاثة.

ومن جانبه عبر رئيس الوزراء التركي عن تقديره لهذا الاتصال ومساندة الحكومة المصرية لهم في مواجهة هذه المحنة.. مؤكدًا أنها تأتي كدليل على عمق العلاقات التي تربط الدولتين الكبيرتين .

ج - الزيارات الخارجية

وهذا المسـار أحد المسـارات الأكثر نجاعة لتعزيز العلاقات مع الدول الأخرى فالالتقاء المباشـر بقيادات ومسـؤولي هذه الدول لبحث العلاقات عن كثب يسـمح بتبادل وجهات النظر حول القضـايا الخلافية ويسـهل معه التغلب علي أية مصـاعب قد تعترض العلاقات معها، فضـلاً عن تعزيز هذه العلاقات بالمجالات المختلفة ولاسيما في المجالين التجاري والاستثماري وبما يصب في خانة تعزيز دور ومكانة مصر ودعم قدراتها الاقتصادية في مرحلة ما بعد الثورة.

- ولقد بدأ الدكتور عصـام شـرف تحركه في هذا الاتجاه في يوم 3/27 حين قام بأول زيارة خارجية له منذ توليه المسؤولية، وذلك بزيادة السودان على رأس وفد كبير، حيث تم خلالها عقد اجتماع اللجنة العليا المشـتركة المصـرية – السـودانية والذي أثمر توقيع 9 اتفاقيات ومذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية للتعاون تستهدف تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين من خلال مشروعات للأمن الغذائي.

أيضا قام الدكتور شرف خلال وجوده في السودان بزيارة جنوب السودان وبحث مع المسئولين في الجنوب موقف تنفيذ عدد من المشـروعات الإنمائية التي تقدمت بها مصـر لتحسـين الخدمات في جنوب السودان.

- تلي زيارة السودان قيام الدكتور شرف بدءًا من يوم 4/25 بجولة خليجية زار خلالها السعودية والكويت وقطر بحث خلالها العلاقات الأخوية بين مصر ودول الخليج العربية، ففي السعودية أشاد الدكتور شرف بعمق العلاقات بين البلدين والتي وصفها بأنها تاريخية وأشار إلى أن مباحثاته مع الملك عبد الله بن عبد العزيز تناولت التعاون الثنائي بين البلدين والقضايا الإقليمية.

وفي الكويت بحث الدكتور شرف العلاقات الثنائية مع أمير الكويت وكبار المسئولين الكويتيين من مختلف جوانبها وسبل دفعها إلى الأمام اقتصاديًا واستثماريًا، وأكد الدكتور شرف بعد مباحثاته مع رئيس مجلس الأمة الكويتي تطابق وجهات النظر بين مصر والكويت حول القضايا السياسية والقضايا ذات الاهتمام المشترك، كما أكد أيضًا على حرص مصر على تيسير الإجراءات أمام الاستثمارات العربية بصفة عامة والكويتية بصفة خاصة.

ولقد التقي الدكتور شرف خلال زيارته للكويت بأعضاء هيئة التدريس والطلاب بجامعة الكويت وشرح لهم التطورات الحالية بمصر.

كما استقبل شرف رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي السيد عبد اللطيف الحمد وبحث معه إمكانية مساهمة الصندوق في مشروعات جديدة بمصر.

وفي قطر بحث الدكتور شرف مع ولي عهدها الشيخ تميم بن حمد العلاقات الثنائية وسبل تعزيز التعاون بين مصر وقطر في مختلف المجالات، وقد أكد الدكتور شرف تطابق وجهات النظر بين البلدين بمختلف القضايا العربية والإقليمية ودعم التحرك العربي للاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة.

- في أعقاب الجولة الخليجية قام الدكتور شرف بجولة أفريقية في إطار اهتمام حكومته بإعادة الزخم إلى العلاقات المصرية – الأفريقية والتي تراجعت بشكل ملحوظ في الحقبة السابقة.

- بدأ الدكتور شرف جولته الأفريقية بزيارة أوغندا التي وصلها علي رأس وفد رفيع المستوي في 5/11 وهناك أكد علي فتح صفحة جديدة في علاقات مصر وأفريقيا، خاصة مع دول حوض النيل، كما أكد حق كل دولة في التنمية بشرط عدم الإضرار بحقوق الآخرين والوصول لإطار للتنمية الشاملة.

- تلي زيارة شرف لأوغندا زيارته لإثيوبيا والتي وصلها في 5/12، حيث أكد هناك أن هذه الزيارة تمثل صفحة جديدة في العلاقات المصرية – الإثيوبية وتهدف إلى تهيئة مناخ جديد يعتمد بناء خطط متكاملة للتعاون في جميع النواحي وبحيث يؤدي في النهاية إلى تحقيق المصالح

المشـتركة للبلدين في جميع المجالات. ووصـف الدكتور شـرف تنمية أية دولة أفريقية بأنها جزء من تنمية مصر وجزء من أمن مصر القومي.

ولقد تناولت المباحثات الثنائية بين شـرف وزيناوي وسـائل تدعيم التعاون الثنائي إضـافة إلى بحث ملف مياه النيل، وكان من ضـمن نشـاط رئيس الوزراء في أديس أبابا حضـوره التوقيع على اتفاقية التعاون بين اتحاد الغرف التجارية المصـرية والغرفة الاثيوبية للتجارة، فضـلاً عن استقباله السيد جان بينج رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

- وإذا كانت التحركات الخارجية للدكتور شـرف قد ركزت في البداية علي الدائرتين الخليجية والأفريقية بما لهما من أهمية بالنسـبة لمصـر، فإن طبيعة المرحلة وحاجة مصـر إلى الدعم السياسي لعملية التحول الديمقراطي...والدعم الاقتصادي لتجاوز المصاعب الاقتصادية التي تواجهها بعد الثورة تطلبت تحركًا في اتجاه الدائرة الدولية في محاولة لتحقيق الحشد السياسي والاقتصـادي المطلوب.. ومن هنا كانت مشـاركة الدكتور شـرف في قمة مجموعة الثمانية التي أقيمت بمدينة دوفيل الفرنسـية في 5/26، حيث كانت القمة فرصـة جيدة لعرض مطالب مصـر على الدول الكبري في ضـوء ما طرحته هذه الدول من مبادرة للدخول في شـراكة مع الدول العربية التي دخلت مرحلة البناء الديمقراطي والاقتصادي.

ولقد استغل رئيس الوزراء مشاركته في قمة دوفيل جيداً وأجرى عددًا من اللقاءات من عدد من كبار المسـؤولين المشـاركين في القمة، فالتقى بالسـيد بان كي مون أمين عام الأمم المتحدة، حيث اسـتعرض معه شـرف الخطوات التي تتخذها مصـر لإتمام عملية التحول الديمقراطي والذي يجب أن يستند إلى اقتصاد قوي، في حين أبدى كي مون مساندة مطالب ومواقف مصر أمام القمة وكذلك جهودها لبناء مؤسساتها الديمقراطية.

أيضا التقي الدكتور شرف مع فرانسوا فيون رئيس وزراء فرنسا وبحث معه الأوضاع في مصر ومسـاعي الحكومة المصـرية لتنشـيط التبادل التجاري مع فرنسـا وتشـجيع الاسـتثمارات الفرنسية على المجيء إلى مصر.

كذلك التقى رئيس الوزراء مع السيد جون ليبسكي مدير عام صندوق النقد الدولي وبحث معه التعاون بين الجانبين في المرحلة القادمة، كما اسـتعرض الرؤية الاقتصـادية للحكومة المصـرية والتي تعمل على تلبية الحاجات العاجلة للخروج من عنق الزجاجة بسبب أوضاع ما بعد الثورة. في حين أبدى ليبسكي استعداد الصندوق للتعاون مع مصر لمواجهة الضغوط قصيرة المدى والعاجلة للحكومة المصرية.

واختتم الدكتور شـرف لقاءاته بلقاء نظيره البريطاني ديفيد كاميرون والذي أكد دعم بلاده القوي للتغيير الديمقراطي في مصــر، وأنها والاتحاد الأوروبي يقودان المســار من أجل ســياســة جوار جديدة تدعم العلاقات مع مصـر وبما يحقق التغيير الاقتصـادي والسـياسـي الذي تسـعي إليه مصر وبما يخدم أهداف شعبها.

- ولقد جاءت زيارة الدكتور شـرف السـريعة لإيطاليا في 6/2 في إطار جهوده لتعزيز علاقات مصـر الخارجية مع دول الجوار الأوروبي المتوسطي، حيث كانت هذه الزيارة استجابة لدعوة من نظيره الإيطالي سلفيو بيرلسكوني بمناسبة الاحتفال بالعيد القومي لإيطاليا.

وتأكيدًا على توجه مصــر نحو اســتعادة دورها الأفريقي ودعم علاقاتها الأفريقية كانت زيارة الدكتور شرف إلى جنوب أفريقيا للمشاركة في القمة الثلاثية الثانية لتجمعات الكوميسا وسادك ومجموعة شرق أفريقيا، حيث كانت هذه الزيارة فرصة للالتقاء بأكثر من قيادة ومسئول أفريقي منهم مستشار الرئيس السوداني مصطفي عثمان إسماعيل حيث بحث معه تطورات العلاقات المصـرية – السـودانية ولاسـيما علي الأصـعدة الاقتصـادية والتجارية والاسـتثمارية. أيضًـا التقى رؤســاء جنوب أفريقيا ونيجيريا وأوغندا وبوروندي وكينيا وملك ســوازيلاند وبحث معهم العلاقات الثنائية بالمجالات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية، فضلا عن التعاون من أجل حل القضايا الأفريقية.

كذلك كانت الزيارة فرصــة جيدة للالتقاء بممثلي الجالية المصــرية في جنوب أفريقيا، حيث أكد لهم ترحيب الحكومة باســتثمارات المصــريين في الخارج وأنها ســتعمل على تقديم كل التســهيلات اللازمة لإقامة مشــروعات خاصــة بهم، كما أكد أنه لا رجعة عن الديمقراطية، وعزم الحكومة على ربط المصــريين بالخارج بوطنهم الأم ومشــاركتهم في التصــويت في الانتخابات والاستفتاءات القادمة.

- وتأكيداً علي توجه مصـر الجديد نحو أفريقيا قام الدكتور شـرف في 6/30 بزيارة مالابو عاصـمة غينيا الاستوائية، وذلك للمشاركة في مؤتمر القمة الأفريقي بدورته العادية الـــ17 تلك المشاركة التي هدفت إلى دعم العلاقات بين مصــر والدول الأفريقية وفتح آفاق جديدة للتعاون وصــولاً لتحقيق التكامل الاقتصـادي بين دول القارة، فضـلاً عن عرض فرص الاسـتثمار بين مصـر وهذه الدول بعد ثورة 25 ينـاير وتفعيل الاتفاقيات والمعاهدات وإزالة الحواجز الجمركية بين دول القارة، علاوة على بحث مجموعة من القضايا والتقارير المهمة الخاصة بنشاط مفوضية الاتحاد الأفريقي.

ولقد أوضح الدكتور شرف خلال مداولات القمة أهمية دور مصر المحوري والرئيسي في تحقيق التقارب العربي – الأفريقي، وأنها ســـتقوم بهذا الدور من خلال عدة وســـائل أهمها في المجال السياسي وكذلك الاقتصادي والاستثماري، وأكد وجود قناعة بين القادة الأفارقة بأن أبناء القارة هم الأقدر على حل مشاكلها دون تدخل خارجي في شئونها.

وكانت مشـــاركة الدكتور شـــرف في القمة فرصـــة جيدة للالتقاء بعدد من الزعماء الأفارقة، حيث اســـتقبل زعماء زامبيا وجنوب أفريقيا وكوت ديفوار وســـيلفا كير زعيم جنوب الســـودان، حيث بحث معهم سبل دعم الدول الأفريقية للقضية الفلسطينية ولاسيما في الأمم المتحدة لتحقيق الاعتراف بالدولة الفلســـطينية، كما بحث أيضًـــا التعاون مع هذه الدول بمجال الموارد المائية والاقتصادية لتحقيق التنمية في الدول الأفريقية، خاصة دول حوض النيل بما يعود بالنفع على شعوبها.

أيضًـــا التقى الدكتور شـــرف خلال القمة برئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي وبحث معه القضايا الأفريقية والعلاقات المصرية - الإثيوبية وسبل دعمها وتطويرها، كما بحثا التعاون بين دول حوض النيل بشكل خاص وبما يصب في مصلحة هذه البلدان وشعوبها.

- واســتكمالاً لجولة الدكتور شــرف الخليجية في أبريل 2011 قام رئيس الوزراء في الرابع من شــهر يوليه بزيارة كل من دولة الإمارات ومملكة البحرين.. ففي الإمارات بحث مع الشـــيخ خليفة بن زايد العلاقات بين البلدين وســـلمه رســـالة من المشـــير حســـين طنطاوي رئيس المجلس العسكري تتعلق بسبل تطوير هذه العلاقات ودعوة الشيخ خليفة لزيارة مصر في أقرب فرصة. وفي حين أكد الشيخ خليفة حرص بلاده على دعم مصر ومساندتها في مرحلة ما بعد الثورة، فإن الدكتور شــرف أكد متانة وعمق العلاقات بين البلدين وأنها ســتشــهد في المرحلة القادمة طفرة كبيرة في كافة المجالات.

ولقد قام الدكتور شـــرف خلال وجوده في أبوظبي بعدد من اللقاءات، حيث التقى بالجالية المصرية في الامارات وشرح لهم مجمل الأوضاع في مصر، ولاسيما على المستوى الأمني بعد الثورة.

- في 7/5 زار الدكتور عصـام شـرف مملكة البحرين وسـلم ملكها حمد بن عيسـى رسـالة من المشـير حسـين طنطاوي رئيس المجلس العسـكري تناولت العلاقات الثنائية وتقدير مصـر للشـعب البحريني ودعوة ملك البحرين لزيارة القاهرة، وقد أكد الملك حمد على دور مصـر المحوري والحيوي في المنطقة، وأشـاد بالمواقف المصـرية تجاه البحرين وأكد على أن أمن

البحرين والخليج هو امتداد لأمن مصـــر القومي، وطالب بتوســـيع التعاون بين مصـــر ودول مجلس التعاون مؤكدًا على تأييده لطلب مصـر الانضـمام إلى اتفاقية الوحدة الجمركية لمجلس التعاون.

كما طالب الملك حمد باستكمال الخط البري بين مصر والسعودية ليربط مصر بدول الخليج، ووجه بزيادة الاستثمارات البحرينية في مصر.

وقد التقى رئيس الوزراء في المنامة بأعضـــاء الجالية المصـــرية في البحرين حيث أكد لهم أن الحكومة لن تسـمح تحت أي ظرف بقبول أي قروض مشـروطة مهما كان الوضـع، مؤكدًا قدرة الاقتصاد المصري على التعافي في المرحلة الانتقالية، وأشار إلى أن مستقبل الاقتصاد المصري واعد بشهادة المؤسسات الاقتصادية الدولية، كما أن الوضع الأمني قد تحسن بشكل ملحوظ.

أيضـــا التقي الدكتور شـــرف في البحرين مع الســـيد خليفة الظهراني رئيس مجلس النواب البحريني، حيث أكد شـــرف على أهمية تعزيز العلاقات بين مصـــر والبحرين الأمر الذي يدعم العلاقات التاريخية الرســـمية والشـــعبية بين البلدين، وشـــدد على أن أمن واســـتقرار منطقة الخليج العربي يســـاهم في تنمية وتطوير العالم العربي وأن مصـــر تعتبر أمن البحرين من أمنها، مؤكدًا دعم مصر لاحترام سيادة البحرين واستقرارها وعدم التدخل في شئونها.

د - استقبال وزراء ومسئولي الدول

حرص الدكتور شـــرف على اســـتقبال وزراء ومســـئولي الدول العربية والأجنبية والذين توافدوا تباعًا وبكثافة على مصـر من أجل تقديم التأييد للثورة المصـرية ولبحث التوجهات السـياسـية لمصر ما بعد الثورة، وإبداء الرغبة والاستعداد لتعزيز وتطوير العلاقات معها.

- ولقد اســـتهل الدكتور شـــرف لقاءاته مع الوزراء الأجانب والعرب باســـتقباله في 3/14 لوزيرة الخارجية الإسبانية ترينيداد خيمينيز والتي أكدت على دعم إسبانيا لمصر بمرحلة ما بعد الثورة واستعداد الاتحاد الأوروبي لتقديم الدعم المادي لها ووصفت مصر بأنها ستكون نموذجًا يحتذى في المنطقة.

- أيضا استقبل الدكتور شرف في 3/16 السيدة هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية، حيث ناقش معها قضـايا التحول الديمقراطي، وأبدت كلينتون اسـتعداد واشـنطن وحلفائها لتقديم الدعم والمساندة لمصر لمواجهة متطلبات المرحلة الحالية.

- كذلك اســـتقبل رئيس الوزراء في 3/21 الســـيناتور الأمريكي جون كيري، حيث بحثا العلاقات المصرية - الأمريكية والمساندة التي يمكن أن تقدمها الإدارة الأمريكية للاقتصاد المصري.

- كذلك استقبل في 3/21 السيد سيرجي لافروف وزير خارجية روسيا، حيث بحثا سبل دعم العلاقات الثنائية وإمكانية إعادة السياحة الروسية لمناطق عديدة بمصر خاصة منطقة البحر الأحمر.

- أيضا استقبل رئيس الوزراء في 3/22 الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة وزير خارجية البحرين، حيث بحث معه العلاقات الثنائية وتطورات الأوضاع في البحرين.

وعلاوة على ما سبق :

- استقبل في 3/23 روبرت جيتس وزير الدفاع الأمريكي والذي أكد استعداد واشنطن لمساعدة مصر سياسيًا واقتصاديًا حتي تمضي نحو الديمقراطية والتقدم.

- استقبل في 3/31 السيد آي أحمد وزير الدولة الهندي للشؤون الخارجية، حيث بحث معه العلاقات الثنائية بين البلدين.. وأكد الوزير الهندي حرص بلاده على دعم مصر في مرحلة التحول الديمقراطي، وتطلعها إلى تعظيم التعاون مع مصر في المجال الاقتصادي وزيادة التفاعل على المستوى السياسي.

- استقبل في 4/3 وفد مجلس النواب الأمريكي (داريل عيسى، نيك راحل) وخلال اللقاء أكد الدكتور شرف على عمق العلاقات الإستراتيجية بين مصر وأمريكا وتطلع مصر لفتح آفاق جديدة لهذه العلاقات مستقبلاً بالمجالات الاقتصادية والتجارية، في حين أكد الوفد الأمريكي استعداد الكونجرس لدعم مصر اقتصاديًا وسياسيًا في المرحلة القادمة.

- استقبل في 4/3 وزير خارجية قبرص السيد ماركوس كبريانو والذي قدم تهنئة حكومته للشعب المصري على نجاح ثورة 25 يناير، وأكد عمق العلاقة بين البلدين، كما أكد الدكتور شرف على حرص مصر على تنمية العلاقات مع قبرص تجاريًا واستثماريًا وسياحيًا.

- استقبل في 4/5 وزير خارجية النمسا السيد ميخائيل سيندل، والذي أكد على دعم بلاده لمرحلة التحول الديمقراطي التي تشهدها مصر بعد ثورة 25 يناير واستعدادها لتقديم كافة أوجه الدعم المطلوبة لإنجاز أهداف هذه الثورة. في حين أكد الدكتور شرف استمرار الانفتاح الاقتصادي على أوروبا وتطلع مصر لمزيد من العلاقات الاقتصادية النشطة مع الاتحاد الأوروبي كأحد الشركاء لمصر في التنمية.

- استقبل في 4/10 السيد وزير خارجية تركيا السيد أحمد داود أوغلو، حيث ناقش معه توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، وأكد الدكتور شرف علي أهمية استمرار الحوار الاستراتيجي بين الحكومتين بما يعمق العلاقات القوية بين مصر وتركيا.

- اســـتقبل في 4/11 الســـيد ديمترو دروتاس وزير خارجية اليونان والذي أعرب عن تقدير بلاده لثورة 25 ينـاير ودعمها لمصـــر في مرحلـة التحول الـديمقراطي وحرصـــها على دعم التعـاون الاقتصـادي، مؤكدا على الاحتفاظ بالاسـتثمارات اليونانية الحالية بمصـر وزيادتها في المسـتقبل فضلاً عن زيادة حجم التجارة بين البلدين.

- استقبل في 4/14 السيد هوشيار زيباري وزير خارجية العراق، حيث أكد الضيف العراقي حرص بلاده علي توثيق وتعميق العلاقات مع مصر بعد الثورة والتزامها بتسديد مستحقات المصريين لديها والتي تصـل إلى 485 مليون دولار، وهي المسـتحقات التي وجه الدكتور شـرف إلى ضـرورة وضع آليات سريعة لتوصيلها إلى مستحقيها.

- اســتقبل في 4/14 الســيد مارتي ناتاليجاوا وزير خارجية اندونيســيا والذي قدم تهنئة حكومته وشـــعبه لمصـــر وشـــعبها على نجاح ثورة يناير، وأكد الجانبان أهمية التعاون بين البلدين في مختلف المجالات وفي المحافل الدولية، من منطلق دورهما كقيادتين تاريخيتين لحركة عدم الانحياز.

- اسـتقبل في 4/18 السـيد تونيو بورج وزير خارجية مالطا، حيث تم خلال اللقاء بحث التعاون في الإطار المتوســطي وإمكانية توســيع مجموعة 5+ 5 بضــم مصــر واليونان لتصــبح 6+ 6 مما سـيسـاهم في دعم التعاون بين شـمال وجنوب المتوسـط مع التركيز علي المشـروعات التي تخدم المواطنين بهذه الدول.

- اسـتقبل في 4/19 السـيد جيدو فيسـتر فيله وزير خارجية ألمانيا والذي يزور مصـر للمرة الثانية منذ ثورة 25 يناير، حيث أكد شـــرف حرص الحكومة على مواصـــلة عملية التحول الديمقراطي، كما أشـــاد الوزير الألماني بقرار الحكومة تشـــكيل لجنة بعنوان المشـــاركة من أجل التحول ومسـاعدة مصـر في عبور المرحلة الانتقالية وصـولاً لتحقيق الديمقراطية الكاملة، كما أكد تقدمها بمبادرة جديدة بمجال العلوم والتكنولوجيا أكثر شمولاً من مبادرة مبارك – كول الخاصة بتطوير التعليم الفني في مصر.

- استقبل في 4/20 بيتر ميلوش وزير التجارة والصناعة الفرنسي، حيث بحثا العلاقات في مجال التجارة والاستثمار وسبل زيادة التبادل التجاري والتعاون في مجال الصناعة.

- استقبل في 5/2 السيد وليم هيج وزير خارجية بريطانيا، حيث تم خلال اللقاء استعراض سبل التعاون الاقتصـــادي وجهود مصـــر من أجل جذب الاســـتثمارات الأوروبية والعالمية بما يعود بالإيجاب على الاقتصاد المصري.

- استقبل في 5/7 السيد علي الكرتي وزير الخارجية السوداني حيث اتفق الجانبان على تفعيل الاتفاقيات المشتركة وضرورة تسريع التعاون المشترك في مجالات الزراعة والري، وتقديم المساعدات الفنية وتنسيق المواقف بين البلدين قبل جولة شرف الأفريقية التي يزور خلالها أوغندا وإثيوبيا.
- استقبل في 5/7 وفد الليبراليين بالاتحاد الأوروبي والذي يضم 11 من قيادات البرلمان الأوروبي حيث أكد الدكتور شرف على أهمية العلاقات المصرية – الأوروبية، مشيرًا للتطورات التي تشهدها مصر نحو الديمقراطية وسيادة القانون، بينما استعرض الجانب الأوروبي المساندات التي يمكن أن يقدمها البرلمان الأوروبي لمصر لتسهيل الانتقال السلمي نحو الديمقراطية ودعم الشراكة بين الجانبين.
- استقبل في 5/18 السيد نصار الربيعي وزير العمل والشؤن الاجتماعية العراقي، حيث تم خلال اللقاء بحث عدد من القضايا العمالية التي تهم البلدين والتي كان أبرزها مشكلة الحوالات الصفراء التي تخص العمال المصريين الذين كانوا يعملون في العراق، حيث تعهد الوزير العراقي بحل المشكلة سريعًا من خلال اللجنة الفنية التي شكلتها وزارة المالية العراقية كي تبحث مع الحكومة المصرية الإجراءات التنفيذية الكفيلة بتسويتها نهائيًا.
- استقبل في 5/21 السيد مصطفي عثمان اسماعيل مستشار رئيس السودان، حيث تم خلال اللقاء بحث تطورات الأوضاع في السودان والعلاقات الثنائية بين البلدين والخطوات التي أنجزت في مسيرة هذه العلاقات في ضوء قرارات اللجنة العليا المشتركة وبما يحقق المصالح المشتركة للشعبين المصري والسوداني.
- استقبل في 5/23 الوفد الوزاري الذي يمثل السودان في أعمال اللجنة المصرية - السودانية للتجارة والصناعة والزراعة، حيث استعرض معهم الدكتور شرف ما تم التوصل إليه في اجتماعات اللجنة المشتركة وأهم المشروعات الإستراتيجية المزمع إقامتها بين البلدين في مجالات الاستثمار والزراعة والتصنيع الغذائي والإنتاج الحيواني والخطوات التنفيذية الجاري اتخاذها لتنفيذ هذه المشروعات.
- استقبل في 6/5 وفداً من الكونجرس الأمريكي، حيث بحث معه آخر تطورات عملية السلام والتغيرات التي تشهدها مصر بعد الثورة وتأثيرها على المنطقة والعالم، وأكد الدكتور شرف للوفد التزام مصر بكل الاتفاقيات الدولية، كما تعمل على تحقيق السلام العادل والدائم وصولاً

إلى حل الدولتين، وشـدد على ضـرورة تغيير اسـرائيل لسـياسـتها، مطالبًا واشـنطن بممارسـة الضغوط عليها لأجل تحقيق السلام بالمنطقة.

- اسـتقبل في 6/8 السـيد يفر توران مبعوث رئيس الوزراء التركي أردوغان والذي سـلمه رسـالة تتضـمن رغبة الأخير في زيارة مصـر في أقرب فرصـة، وهي الرغبة التي رحب بها الدكتور شـرف وأكد أنها سـتسـاهم في دفع التعاون والتنسـيق بين البلدين وسـيكون لها تأثير كبير في اسـتقرار المنطقة.

- اسـتقبل في 6/14 السـيد غازي صـالح مسـتشـار الرئيس السـوداني المعني بملف المصـالحة بدارفور، حيث بحث معه التعاون بين مصـر والسـودان لتحقيق الوحدة والتكامل الاقتصـادي، كما اسـتعرضـا مسـار مفاوضـات الدوحة، بشـأن قضـية دارفور والتوصـل لوثيقة نهائية لتسـوية النزاع، كما تطرقا للوضع في إقليم إيبي.

- اسـتقبل في 6/15 السـيد رادوسـلاف سـيكورسـكي وزير الخارجية البولندي واسـتعرض معه الوضـع الحالي بمصـر وخطة التحول الديمقراطي في المرحلة القادمة وإمكانية الاسـتفادة من الخبرة البولندية بهذا الصـدد، كما بحث معه العمل على زيادة التبادل التجاري بين البلدين عن طريق الترويج للصادرات المصرية في بولندا والتعرف على ما يهم مصر من المنتجات البولندية، أيضًـا اسـتعرضـا رؤية مصـر لمسـتقبل الحوار الأوروبي وتقديرات بولندا بشـأن مبادرة الجوار الشرقي وآفاقها المستقبلية.

- اسـتقبل في 6/22 السـيد محمد عثمان الميرغني زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي السـوداني، حيث تناول معه القضـايا المتعلقة بالشـأن السـوداني، وأكد الدكتور شـرف أن علاقات مصـر والسودان تاريخية واستراتيجية، وأن المرحلة القادمة ستشهد تقاربًا وتكاملاً مصريًا سودانيًا في كافة المجالات، وأن روابط القاهرة وجوبا والخرطوم سـتظل قوية للحفاظ على المصـالح المشتركة.

- اسـتقبل في 6/26 السـيد دوان هونج نائب وزير خارجية فيتنام والذي سـلمه رسـالة من نظيره الفيتنامي يؤكد فيها حرص بلاده علي تطوير العلاقات الثنائية ودعم ومسـاندة مصـر سـياسـيًا واقتصاديًا بعد نجاح ثورتها.

- استقبل في 6/28 السيد وليم بيرنز وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشئون السياسية والسيد ديفيد ليبتون المسـئول الاقتصـادي بمجلس الأمن القومي، حيث بحث معهما سـبل دعم

واشـــنطن لمصـــر في المرحلة القادمة وتطوير العلاقات بين البلدين وما يخص الدعم الأمريكي للاقتصاد المصري لجهة تخفيض الديون وتقديم تسهيلات مصرفية.

- اســـتقبل في 6/29 الســـيد فؤاد الســـنيورة رئيس الوزراء اللبناني الأســـبق، حيث بحث معه العلاقات الثنائية وآخر مســـتجدات الوضـــع في لبنان، وأكد الدكتور شـــرف على تميز العلاقات المصرية - اللبنانية واتسامها بالتواصل والإيجابية وشدد على دعم وتأييد مصر دائمًا لخيارات الشـــعـــب الـــلـــبـــنـــانـــي وعـــمـــلـــهـــا مـــن أجـــل وحـــدة واســـتـــقـــرار لـــبـــنـــان.

- اســـتقبل في 6/29 الســـيد مهاتير محمد رئيس الوزراء الماليزي الأســـبق، حيث بحث معه العلاقات المتميزة بين مصر وماليزيا ومستقبل هذه العلاقات في ظل توجه الحكومة المصرية لتعزيز علاقاتها مع دول العالم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية بما يخدم جهود بناء مصر في مرحلة ما بعد الثورة. وقد أشاد الدكتور شرف بالتجربة الماليزية الرائدة في عملية التنمية وأكد تطلع مصر للاستفادة من هذه التجربة في بناء نموذجها التنموي الخاص وسعيها لاجتذاب الاستثمارات الماليزية لإقامة مشروعات تنموية في مصر.

- اســـتقبل في 7/2 الســـيد أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي، حيث بحثا آخر مســـتجدات العلاقات والترتيبات الخاصـــة بزيارة رئيس الوزراء التركي أردوغان للقاهرة، وقد وصـــف الدكتور شـــرف علاقات البلدين بأنها تاريخية ومتميزة وكلاهما قوة إقليمية في الشـــرق الأوســـط ولهما كلمة مسموعة في قضاياها وملفاتها المهمة وأكد تطلعه لزيارة أردوغان للقاهرة لبحث مستقبل العلاقات في كافة المجالات.

- استقبل في 8/4 السيد لبيد عباوي وكيل وزارة الخارجية العراقية بحضور وزير القوى العاملة حيث بحثا التطورات الخاصة بتسوية قضية مديونية العاملين المصريين في العراق المعروفة بالحوالات الصفراء، إذ تم الاتفاق نهائيًا على آلية دفع أصل المبالغ بقيمة 408 ملايين دولار، كما تم استعراض سبل تطوير العلاقات الإستراتيجية بين مصر والعراق وتفعيل علاقة الشراكة ودخول الشركات والعمالة المصرية إلى السوق العراقية والمشاركة في مشروعات الأعمال الجارية.

- اســتقبل في 8/11 الســيدة هيفاء أبو غزالة وزيرة الســياحة الأردنية، حيث عرضــت الوزيرة آفاق التعاون السياحي بين مصر والأردن وتدفق السياحة الأردنية لمصر بوصفها أحد أهم المقاصد السياحية بالنسبة للسائح الأردني.

- استقبل في 8/16 السيد نافع علي نافع مساعد الرئيس السوداني بحضور الدكتور علي السلمي نائب رئيس الوزراء، حيث عبر الجانبان عن اهتمامها بتعزيز العلاقات المصـــرية - الســـودانية بمختلف المجالات بما يخدم شـــعب وادي النيل ويحقق طموحاته في التنمية والنهضـــة الاقتصادية.

- اســـتقبل في 8/17 الســـيد الدكتور خالد العطية وزير التعاون الدولي القطري، حيث تم خلال اللقاء بحث مســار العلاقات المتميزة بين مصــر وقطر والجهود المبذولة لتطويرها في المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية، كما استعرضا المشروعات المشتركة والاستثمارات التي تقوم بها قطر في مصــر والتســهيلات التي تقدمها الحكومة المصــرية لتشــجيع الاســتثمارات القطرية.

وأكد الدكتور شـرف حرص مصـر علي تعزيز التعاون التجاري والاسـتثماري مع قطر خاصـة وأن مجالات التعاون بين البلدين مفتوحة.

- اسـتقبل في 8/27 وفد المجلس الانتقالي الليبي برئاسـة السـيد محمود جبريل رئيس المكتب التنفيذي للمجلس حيث قدم للوفد تهنئة شـعب وحكومة مصـر بانتصـارات الثورة الليبية، كما هنأهم بعودة ليبيا ممثلة في المجلس الانتقالي لتبوأ مقعدها من جديد في الجامعة العربية، كذلك أكد وقوف مصـــر إلى جوار الشـــعب الليبي وحكومته ممثلة في المجلس الانتقالي بهذه المرحلة الهامة من تاريخ الشـعب الليبي، وأنها سـتقدم ما تسـتطيع لتلبية الاحتياجات العاجلة لليبيا بمجالات الصحة والدواء والطاقة والكهرباء والأمن والتعليم.

- اسـتقبل في 9/28 وفد أعضـاء الكونجرس الأمريكي ممن يمثلون مبادرة شـراكة الديمقراطية بالكونجرس برئاســـة الســـيناتور الجمهوري ديفيد رايت وبحضـــور وزراء التخطيط والســـياحة والثقافة، حيث تم التأكيد على العلاقات الاستراتيجية التي تربط مصر والولايات المتحدة وشدد الوفد الأمريكي عل وقوف واشـــنطن بجانب مصـــر في هذه المرحلة التاريخية المهمة، بينما أكد الدكتور شـرف تمسـك مصـر بتطبيق الديمقراطية والالتزام بإجراء انتخابات نزيهة تلبي تطلعات الشـعب المصـري وتحقق طموحاته، كما أكد مسـاندة مصـر للحق الفلسـطيني في إقامة دولة مستقلة علي حدود 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

- اسـتقبل في 9/29 وفدا فلسـطينيًا برئاسـة السـيد يحيى يخلف رئيس المجلس الأعلى للتربية والعلوم والثقافة بدولة فلسـطين بحضـور وزير الثقافة وسـفير فلسـطين بالقاهرة، حيث وصـف الوفد الثورة المصـرية بأنها ركيزة جديدة لمناصـرة الحقوق المشـروعة للشـعب الفلسـطيني

وأشـادوا بما قدمته مصـر مؤخرًا من مسـاندة سـياسـية ودبلوماسـية واسـعة لإقامة الدولة الفلسطينية ودعم الحملة الأخيرة في الأمم المتحدة للاعتراف بالدولة الفلسطينية.

وبدوره أكد الدكتور شـرف ارتباط مصـر وشـعبها بالقضـية الفلسـطينية مشـددًا على اسـتمرار جهودها في الأمم المتحدة للحصـول على العضـوية الكاملة لدولة فلسـطين في المنظمة الدولية ولنيل الاعتراف الدولي بدولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967.

- اسـتقبل في 10/2 الدكتور خالد العطية وزير الدولة القطري للشـئون الخارجية بحضـور وزيرة التعاون الدولي، حيث وجه الوزير للدكتور شـــرف دعوة قطر لمشـــاركة في قمة المنتدى الدلي للدول المصـدرة للغاز التي تعقد بالدوحة في11/15، كما بحث العطية المشـروعات الاسـتثمارية المقترحة من قطر في العديد من المجالات التنموية المصـــرية، وأكد حرص بلاده على دعم ومسـاندة مصـر بهذه المرحلة، كما عبر الدكتور شـرف عن تقديره للاسـتثمار العربي الذي يأتي في إطار علاقات الأخوة التي تجمع مصر بأشقائها.

هـ - تعزيز التواصل والتعاون مع المنظمات والتكتلات الدولية والإقليمية:

في إطار حرص مصـر الثورة علي التفاعل مع العالم كان هناك اهتمام واضـح من حكومة الدكتور شرف على تعزيز التواصل والتعاون مع العديد من المنظمات والوكالات الدولية والإقليمية، بما يخدم أهداف مصـــر التنموية في مرحلة ما بعد الثورة وأيضًـــا يخدم تعزيز علاقاتها مع الدول المنتمية لبعض التكتلات.

- ففي 3/13 اسـتقبل الدكتور شـرف السـيد جون سـومافيا مدير منظمة العمل الدولية، حيث تناول اللقاء بعض القضايا العمالية كخطط الحكومة للتشغيل وإعادة هيكلة الأجور.

- أيضا استقبل الدكتور شرف في 3/14 السيدة كاترين آشتون الممثلة العليا للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، والتي أكدت على دعم الاتحاد لمصـــر للمرور من المرحلة الانتقالية لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، كما أكد لها الدكتور شـــرف على حاجة مصـــر لدعم الاتحاد الأوروبي لجهود التنمية بها بعد الثورة.

- كذلك اسـتقبل الدكتور شـرف في 3/16 السـيدة شـمشـاد أختر نائب المدير الإقليمي للشـرق الأوســـط وشـــمال أفريقيا بالبنك الدولي، حيث بحثا ملف التعاون بين مصـــر والبنك وأوجه المسـاعدة التي يمكن أن يقدمها البنك لمسـاعدة مصـر على مواجهة الصـعوبات الاقتصـادية التي تواجهها.

- كما اســـتقبل رئيس الوزراء في 3/20 الســـيد جيرســـي بازك رئيس البرلمان الأوروبي والوفد المرافق له، حيث أعرب بازك عن إعجاب الأوروبيين بما تشـــهده مصـــر من تحرك ديمقراطي واستعداد الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة لمصر لتتمكن من عبور المرحلة الانتقالية بنجاح.
- أيضًـا اسـتقبل الدكتور شـرف في 3/21 السـيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة والذي أكد دعم المنظمة الدولية للثورة المصـرية واسـتعدادها لتقديم أوجه الدعم والمسـاندة لمصـر حتى تتمكن من عبور المرحلة الانتقالية.

وفضلاً عن ما سبق :

- اسـتقبل في 3/26 السـيد جان بينج رئيس مفوضـية الاتحاد الأفريقي والذي أعرب عن تقديره للثورة المصـرية، ووصـف مصـر بأنها أعطت نموذجًا للتغيير السـلمي للسـلطة، كما أكد الدكتور شـرف أن أفريقيا تحظي دائمًا بالاهتمام من جانب مصـر والتي تبدي اسـتعدادها للمشـاركة في جهود تنمية دول القارة بما لها من خبرات خاصة بمجالات النقل والكهرباء والزراعة والري.
- استقبل للمرة الثانية في 4/10 بعثة صندوق النقد الدولي برئاسة رئيس قطاع الشرق الأوسط وشـــمال أفريقيا، حيث تم خلال اللقاء بحث الوضـــع الاقتصـــادي والجهود المبذولة للنهوض بمعدلات التنمية في المرحلة المقبلة.
- اســـتقبل في 4/21 الدكتور أحمد لقمان مدير منظمة العمل العربية حيث وافق رئيس الوزراء على اسـتضـافة مصـر مؤتمر العمل العربي في 5/15 تحت رعايته، كما أكد لقمان أهمية المؤتمر، والذي ســـيناقش أثر التطورات والأحداث التي تشـــهدها المنطقة العربية على ســـوق العمل والتشغيل وكيفية التعاون العربي في مجال مواجهة زيادة نسبة البطالة.
- استقبل في 5/26 السيد مانويل باروزو رئيس المفوضية الأوروبية والسيد فان رامبوي رئيس المجلس الأوروبي بحضـــور وزير المالية (ســـمير رضـــوان)، حيث بحث الجانبان جهود الحكومة المصـرية لإنجاز عملية التحول الديمقراطي ومسـاعيها لتجاوز الصـعوبات الاقتصـادية التي تمر بها البلاد، وأكد الدكتور شـرف تعويل مصـر على شـركائها الأوروبيين في مسـاعدتها على عبور المرحلة الحالية بضـخ مزيد من الاسـتثمارات الأوروبية، فضـلاً عن المسـاهمة في دعم الموازنة المصرية وتخفيف عبء بعض الديون الأوروبية.
- اسـتقبل في 5/29 السـيد الدكتور طالب رفاعي أمين عام منظمة السـياحة العالمية بحضـور وزير السـياحة، حيث تم خلال اللقاء اسـتعراض واقع سـوق السـياحة المصـري والذي تأثر كثيرًا على خلفية أحداث ثورة 25 ينـاير، وقد أكـد رئيس الوزراء حرص الحكومة على توفير الإجراءات

المناسبة من أجل إعادة جذب السياحة إلى مصر من جديد سواء بتوفير الأمن والاستقرار في الشارع المصري أو توفير الخدمات التي تقدم للسائح الأجنبي.

- استقبل في 6/5 السيدة هيلين كلارك مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث أكد لها الدكتور شرف على قدرة مصر على تحقيق التحول الديمقراطي، بينما أكدت هي على استعداد البرنامج الإنمائي لتقديم كل ما يملكه من خبرات دولية بمجال إدارة هذه العملية فيما يتعلق بتنظيم الانتخابات وإدارتها.

ولقد افتتح الدكتور شرف وبحضور السيدة هيلين كلارك " المنتدي الدولي حول مسارات التحولات الديمقراطية"، والذي أكد في كلمته الافتتاحية أن التحول الديمقراطي هو الضامن الأساسي لما طمحت إليه مصر من مبادئ ونظم الحكم الرشيد الذي يقدم سيادة القانون والإنصاف ومكافحة الفساد والمساءلة والتوافق الاجتماعي والاستجابة والكفاءة والفعالية.

- استقبل في 6/5 السيدة ميشيل باتشيليه المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، حيث شدد شرف خلال اللقاء على أهمية دور المرأة في ثورة 25 يناير، وأشاد بالمشاركة النسائية الواسعة للمرأة في الاستفتاء علي التعديلات الدستورية، وعمل الحكومة على توفير المناخ الذي يتيح مشاركتها الواسعة في الانتخابات البرلمانية والنسائية.

- استقبل في 6/5 لجنة حكماء الاتحاد الأفريقي، حيث استعرض مع أعضائها خطوات الحكومة لتحقيق التحول الديمقراطي في مصر وحرص مصر على تعزيز علاقاتها الأفريقية.

- استقبل في 6/6 السيد كينث روث المدير التنفيذي لمنظمة هيومان رايتس ووتش، حيث أكد على حرص الحكومة على تطبيق معايير حقوق الإنسان باعتبارها ركيزة تحقيق الانتقال الديمقراطي في مصر، مشيرا إلى أن الهدف الرئيسي لحكومة الثورة هو احترام سيادة القانون باعتباره الحصانة الحقيقية لضمان حقوق الانسان.

- يدخل في إطار حرص الدكتور عصام شرف على تعزيز علاقات مصر مع التكتلات الإقليمية اشتراكه في القمة الثلاثية لتجمعات الكوميسا وسادك وشرق أفريقيا والتي انعقدت في جنوب أفريقيا، حيث جري خلال القمة البحث في صيغ التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين دول التجمعات الثلاثة، وشارك الدكتور شرف في التوقيع على اتفاقية لتأسيس منطقة تجارة حرة تغطي التجمعات الاقتصادية الأفريقية.

- استقبل في 6/14 السيدة إيرينا بيكوفا مدير عام اليونسكو بحضور وزيري التربية والتعليم والتعليم العالي، حيث بحث معها كيفية تقديم اليونسكو الدعم لعملية التحول الديمقراطي

بمصـــر، وكذلك ما يمكن أن تقدمه المنظمة بمجالات التعليم والثقافة وحقوق الإنســـان واستخدام تقنية المعلومات في مجال الآثار.

- التقي في 6/23 بالســيد باباتوندي أوســوتيميهين المدير التنفيذي لصــندوق الأمم المتحدة للسكان، حيث بحثا آفاق التعاون بين مصر والصندوق بمجال رعاية الأسرة والسكان، وأشاد الضيف باستضافة مصر للمؤتمر الدولي للسكان 1994 والذي كان نقطة تحول في قضايا الأسرة والســكان، وأكد رئيس الوزراء أن من مبادئ وبرامج ثورة 25 يناير تعزيز الســياســات بمجال الأسرة والسكان ورعاية الطفل والمرأة.

- في 7/12 قام بزيارة لمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، حيث قدم التهنئة للدكتور نبيل العربي الأمين العام الجديد للجامعة، وأعرب عن تمنياته له بالنجاح في مهمته الجديدة.

- اســتقبل في 7/14 الســيد جوزيه مانويل باروزو رئيس المفوضــية الأوروبية والوفد المرافق له، حيث بحثا الرؤية الشــاملة للاتحاد الأوربي لدعم مصــر ســياســيًا واقتصــاديًا وتقديم المفوضــية خبراتها لدعم مرحلة التحول السياسي والديمقراطي التي تمر بها مصر، وأكد شرف على أهمية اســتمرار أوروبا في تقديم دعمها الســياســي والاقتصــادي لمصــر والدور الهام الذي يمكن للاتحاد الأوروبي كشــريك اســتراتيجي أن يلعبه في المرحلة القادمة داعيًا الاتحاد لمواصــلة دعم القضــايا العربية.

- اســتقبل في 8/25 الســيد جوزيه جرازيانو داســيلفا المدير المنتخب لمنظمة الأغذية والزراعة بحضــور وزير الزراعة، حيث عبر رئيس الوزراء عن تطلعه لمواصــلة التعاون مع الفاو في مجال تحديث الزراعة المصــرية من خلال مركزها الإقليمي في القاهرة ســواء من خلال إعداد البحوث التي تخدم هذا المجال أو توفير المنح والتمويل اللازم للبرامج البحثية لمراكز البحوث الزراعية المصرية، كما عبر مدير الفاو عن استعداد الفاو التام للتعاون مع مصر وكذلك تقديم خبراتها في المجالات التي تحتاجها.

- استقبل في 9/4 السيد جان بينج رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، حيث رحب الدكتور شرف باســتضــافة مصــر الســنوية لملتقى مبعوثي الســلام في أفريقيا (4-2011/9/5) وأطلع الضــيف الأفريقي على التطورات المتعلقة بإدارة فترة التحول اقتصــاديًا وســياســيًا وتوجه مصــر الثابت نحو الديمقراطية وعقد الانتخابات البرلمانية والرئاســية، مشــيداً بقدرة المجتمع المصــري على التعامل مع التعددية الســياســية والفكرية بانفتاح في الوقت الذي بدأ الاقتصــاد المصــري في تثبت أركانه وعودة النشاط الاقتصادي لمساره الطبيعي.

- اســتقبل في 9/6 الســيد جيري رولينجز مبعوث الاتحاد الإفريقي في الصــومال والذي عبر عن تقديره والاتحاد الأفريقي للدعم المصــري لإغاثة أبناء الصــومال والذي كان له بالغ الأثر في تخفيف معاناتهم بسبب الجفاف الذي تتعرض له البلاد، علاوة علي مآسي الحرب الأهلية، وأكد الدكتور شرف أن الدعم المصري الرسمي والشعبي للصومال ما هو إلا تعبير عن حرص مصر على مساندة الأشقاء في الصومال وارتباطها بمحيطها الأفريقي – العربي، ويؤكد حرص سياسة مصر بعد الثورة علي دعم أواصر التعاون مع دول أفريقيا في المجالين الاقتصادي والتنموي.

- استقبل في 10/25 السيدة إنجر أندرسن نائبة رئيس البنك الدولي بمناسبة زيارتها لمصر على رأس بعثة من البنك للتباحث حول المشروعات التنموية ذات الأولوية للحكومة المصرية والتي ســيقوم البنك بتمويلها، حيث أكد رئيس الوزراء علي أهمية اســتمرار البنك الدولي في تمويل المشـروعات التنموية وفقاً لأولويات الحكومة المصـرية واحتياجات الاقتصـاد الوطني، لافتًا الى أن الاقتصـاد المصـري حافظ على أركانه الاقتصـادية سـليمة وأنه مؤهل للانطلاق مسـتقبلاً وفقاً لقواعد وآليات الســوق الحرة وفي إطار احترام مصــر لتعهداتها الدولية، وتشــجيع الاســتثمارات المحلية والدولية، مضـيفاً أن الاسـتثمار في الاقتصـاد المصـري هو اسـتثمار في المسـتقبل والذي يتم العمل حالياً علي بنائه وفقاً لأسس النزاهة والشـفافية والإفصاح والقضاء علي الممارسات الاحتكارية والفســـاد واحترام البعد الاجتماعي، وهو الأمر الذي ســيكون جاذباً للعديد من الاستثمارات الدولية.

وعرض الدكتور شرف كذلك لمسار العملية الديمقراطية والتي تسير وفقاً لبرنامج زمني محدد، مؤكدًا أن حكومته حريصـة على إتمام الانتخابات النيابية والرئاسـية بوصـفها الاسـتحقاق الأهم والهدف الاسـمي للثورة المصـرية، وبوصـفها قاعدة الانطلاق نحو حياة سـياسـية وديمقراطية سليمة وأداة للانطلاق الاقتصادي الذي يتطلع إليه الجميع.

من جانبها أكدت السيدة أندرسن أن زيارتها تأتي لتهنئة مصر بثورتها السلمية التي حازت علي تقدير العالم واحترامه، ولتؤكد وقوف البنك الدولي الي جانب مصــر في المرحلة الحالية وحتي تحقق أهداف ثورتها في التحول الديمقراطي الذي تعتبره أهم انجاز للحكومة الحالية، وتقديرهم للجهد الذي بُذل خلال الفترة الماضية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي واحتواء العديد من المطالب الضــاغطة علي الاقتصــاد والتعامل معها بشــكل ســليم، ســاعد عليه مكونات الشخصية الحضارية للشعب المصري، وأضافت أن البنك الدولي كان شريكًا لمصر في عملية التنمية وسـيبقي كذلك حريصـاً علي تطوير تعاونه معها في كافة المجالات، حتي تتجاوز مصـر

الضـغوط الاقتصـادية الراهنة، ومن خلال شـراكة تعود بالخير على الشـعب المصـري مؤكدة اســتعداد البنـك لـدعم التوجـه نحو التعـاون الإقليمي بين دول المنطقـة من حيـث تمويـل مشروعات النقل والبنية التحتية وغيرها من المشروعات الأخرى.

و- تشجيع دور الدبلوماسية الشعبية

اســتجابة للمقتضــيات وللواقع الجديد الذي فرضــته ثورة 25 يناير والذي يتطلب أن يكون للشعب الدور الأبرز والأهم في صياغة مستقبل مصر وأن يكون له دور في صياغة سياسة البلاد ورسـم توجهها، لذا اهتم الدكتور شـرف وحكومته كثيرًا بالدبلوماسـية الشـعبية كآلية يشـارك الشـعب بكوادره المؤهلة - شـبابا وخبراء وسـياسـيين - من خلالها في تنفيذ توجهات السـياسـة الخارجية لمصر بعد الثورة.

- ولقد بدأ بالفعل اســتخدام هذه الآلية بالزيارة التي قام بها وفد الدبلوماســية الشــعبية إلى إثيوبيا في شــهر أبريل والتي التقي خلالها بالعديد من المســئولين الرســميين وبعض الرموز الشـعبية وقيادات بعض المنظمات الأهلية الإثيوبية، وقد حرص الدكتور شـرف علي اسـتقبال الوفد بعد عودته من الزيارة وتلقى منهم تقريرًا مفصــلاً عن أهم الملفات التي تم بحثها خلال لقاءاتهم مع الجانب الإثيوبي والتي كان منها ملف مياه النيل وملف التعاون الاقتصـادي فضـلاً عن ملف التعاون الاقتصادي والتعليمي.

- واتسـاقًا مع حرص الدكتور شـرف علي متابعة تحركات ونشـاط وفد الدبلوماسـية الشـعبية اســتقبل في 6/27 أعضــاء الوفد بعد عودته من زيارة إيران، حيث أكد من جديد على أن الدبلوماسية الشعبية من الأدوات المهمة لتنفيذ السياسة الخارجية المصرية في مرحلة ما بعد الثورة وتوضـيح توجهاتها حيال مختلف القضـايا الإقليمية والدولية، وقد اسـتمع رئيس الوزراء من الوفد إلى نتائج زيارته لإيران ولقاءاته مع القيادات والمســئولين الإيرانيين، حيث تم الاتفاق علي تنظيم رحلات سياحة إيرانية لمصر وإقامة معرض للمنتجات المصرية بطهران، فضلاً عن إقامة أسبوع للفيلم المصري.

ز- تحديد ملامح السياسة الخارجية المصرية بعد الثورة

حرص الدكتور شــرف بعد التعديل الوزاري الذي أجراه في شــهر يوليه على تحديد معالم السياسة الخارجية المصرية بعد الثورة من خلال التكليفات التي وجهها إلى السيد محمد كامل عمرو وزير الخارجية الجديد والتي من بينها ما يلي:

- التأكيد علي أهمية ملف رعاية المصريين في الخارج كأولوية لعمل وزارة الخارجية.

- استمرار الدعم والنصرة للقضية الفلسطينية وتحقيق المصالحة الوطنية.
- الاهتمام بالقضايا العربية ومشاكل المنطقة.
- التأكيد علي أمن الخليج وسلامة دوله ودعم العلاقات معها وتحقيق أمنها واستقرارها في إطار من التفاهم والحوار البناء وهو أمر أكدته – وكما سبقت الإشارة - جولتي الدكتور شرف الخليجيتين والتي شملت الأولى زيارة السعودية والكويت وقطر، وشملت الثانية زيارة الإمارات والبحرين .
- التأكيد علي علاقات مصرية – أفريقية متنامية مع كافة البلدان الأفريقية ومع دول حوض النيل علي وجه الخصوص وعلي أن يكون ملف المياه أساساً للتعاون وليس عاملاً للتوتر بين دول الحوض والتي يجمع بينها روابط تاريخية وثقافية وجغرافية.
- التأكيد علي علاقات التعاون القائمة علي الاحترام المتبادل مع الدول الأوروبية مع التأكيد علي أهمية الإطار المتوسطي والذي يحظى باهتمام مصر.
- التأكيد علي علاقات الصداقة والاحترام القائمة مع الولايات المتحدة.
- أهمية تعزيز العلاقات مع الدول الآسيوية واللاتينية في المرحلة المقبلة.

ثامنًا : التعامل مع بعض القضايا والملفات المصيرية

كان من أبرز اهتمامات الدكتور عصـــام شـــرف رئيس الوزراء هو العمل علي التصـــدي لبعض الملفات الوطنية المهمة والتي تشـــكل حجز الزاوية نظرًا لارتباطها بوجود مصـــر وأمنها القومي وكان من أبرز تلك الملفات الآتي :

أ - ملف مياه النيل:

هذا الملف شـكل هاجسًـا مقلقًا لمصـر في السـنوات الأخيرة بسـبب التحركات المنفردة لدول المنبع لنهر النيل (بعيداً عن مصـــر والســـودان) من أجل إيجاد صـــيغة جديدة لإعادة توزيع حصـــص مياه النيل وتوقيعها لهذا الغرض اتفاقية إطارية لا تراعي الحقوق التاريخية الثابتة لمصر والسودان في مياه نهر النيل والتي تؤكدها اتفاقيات رسمية.

ولقد لجأت حكومة الدكتور عصام شرف إلى التعامل مع هذا الملف الشائك من خلال آليتين:

- الآلية الأولى: الاجتماعات الدورية للجنة العليا لمياه النيل:

تضـم اللجنة العليا لمياه النيل وزراء الكهرباء والتعاون الدولي والنقل والري والخارجية والزراعة والبيئة والتعليم العالي والبحث العلمي، فضلاً عن ممثلين لوزارة الدفاع والأمن القومي وبعض الخبراء.

- كان أول اجتماع للجنة في عهد الدكتور شـــرف هو الذي انعقد في 3/15 وأكد خلاله شـــرف على ضـــرورة تنشـــيط التعاون مع دول حوض النيل وجعل الحوار والتفاوض هما الســـبيل الأوحد للتوصل إلى صيغة متوازنة للاتفاقية الإطارية بين دول الحوض بما يأخذ في الاعتبار مصالح كافة الأطراف.

- عقدت اللجنة اجتماعها الثاني في 7/7 برئاسـة الدكتور شـرف حيث ناقشـت خطوات التحضـير لعقد اللجنة المشـتركة المصـرية – الإثيوبية على مسـتوى رئيسـا وزراء البلدين، وكذا التحضـير لعقد اللجنة الثلاثية التي تضم مصر وإثيوبيا والسودان لتقييم آثار سد النهضة الإثيوبي، كذلك بحثت اللجنة دعم التعاون بين دول حوض النيل في كافة المجالات واســـتشـــراف آفاق خطوة تنموية شـــاملة في ظل جهود مصـــر لإعطاء الأولوية للقارة الأفريقية ودول حوض النيل في كافة المجالات.

أيضًـــا بحث الاجتماع تطوير المنح والبرامج التدريبية المقدمة لكوادر دول حوض النيل بزيادة الدعم المالي لهذه المنح والمساعدات.

- وفي 10/30 عقدت اللجنة اجتماعها الثالث، حيث عرض وزير الري والموارد المائية الدكتور هشام قنديل مجموعة من التقارير المتعلقة بمستقبل عملية التنمية بدول الحوض والعلاقات المائية وجوانبها السياسية والقانونية، والموقف الراهن من الاتفاق الإطارى والقانوني بين دول الحوض وجهود الإعداد للمشاركة فى الاجتماع الاستثنائي المقرر لدول حوض النيل فى ديسمبر القادم فى نيروبي.

كما بحث الاجتماع المشروعات المصرية التنموية بدول الحوض والاستثمارات المصرية فى العديد من تلك الدول، وعرض وزير الري كذلك أسلوب وأدوات دعم إستراتيجية التحرك باتجاه دول الحوض ، وغيره من المشروعات.

أيضًا بحث الاجتماع التحضير لاجتماع اللجنة الثلاثية المصرية السودانية الأثيوبية المعنية ببحث الآثار المترتبة على إنشاء سد النهضة وكيفية تلافى أية أثار سلبية للسد على دولتي المصب مصر والسودان وذلك فى اطار التعاون والتكامل الإقليمي لدول حوض النيل الشرقي ، وأشار وزير الري والموارد المائية لدعوة مصر لاستضافة أعمال اللجنة الثلاثية فى أقرب وقت.

وأكدت اللجنة أهمية علاقات مصر الإفريقية عمومًا وبدول حوض النيل خصوصًا ، وفى هذا الإطار ، أكد الاجتماع على أهمية خلق أطر للتعاون، والمصالح المشتركة لبناء علاقات سليمة وبناءة فى جميع المجالات، ومن بينها مشروعات الربط الكهربائي فى دول حوض النيل، وغيرها من المجالات التي تسهم ايجابًا فى خطط التنمية بدول الحوض.

من جانبه أكد السيد رئيس الوزراء أن سياسة مصر للتعاون مع دول حوض النيل هي لتحقيق الصالح الوطني فى إطار التعاون الإقليمي الذى يعنى بتحقيق مكاسب تنموية حقيقية لباقي دول الحوض، مشددًا على حرص مصر على مساندة دول الحوض فى مساعيها من أجل تنمية مواردها والنهوض بمستقبل شعوب دول الحوض، وأن نهر النيل هو رافد للتنمية وليس مصدرًا للتوتر بين دول شعوب النهر.

- الآلية الثانية: التواصل والحوار مع دول حوض النيل

نظراً لأن ملف مياه النيل ملف متعدد الأطراف لوجود شركاء آخرين مشاطئين لمصر على نفس النهر، لذا حرص الدكتور عصـــام شـــرف على حل مشـــكلة هذا الملف من خلال آلية التواصـــل والحوار معها، وبدأ هذا التوجه خلال جولته الإفريقية التي زار خلالها كل من أوغندا وإثيوبيا،

ففي أوغندا أكد حق كل دولة في التنمية بشـرط عدم الإضـرار بحقوق الآخرين والوصـول لإطار للتنمية الشـاملة، وفي إثيوبيا كان أسـاس الحوار حول ملف مياه النيل هو العمل وفقاً لمعادلة (win – win) المكسـب للجميع، حيث اقترح رئيس الوزراء الإثيوبي تشـكيل لجنة ثلاثية من مصـر والسـودان وإثيوبيا لدراسـة ملف سـد النهضـة الذي تزمع إثيوبيا إقامته علي النيل الأزرق، وأعاد الدكتور شـرف التأكيد على أن تنمية أية دولة أفريقية يعد جزءًا من تنمية مصـر وجزءًا من أمن مصر القومي.

- وخلال زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي للقاهرة أشـاد الدكتور شـرف بمبادرة السـيد زيناوي بالدعوة إلى تشكيل لجنة ثلاثية لدراسة المسائل المتعلقة بمشروع سد النهضة الإثيوبي ودعا للإسـراع بعقد أول اجتماع لها، واعتبر ذلك بداية صـحيحة على طريق بناء الثقة وتصـحيح المفاهيم.

وفي المقابل شدد رئيس الوزراء الإثيوبي على أن بلاده لم تسع يومًا إلى الإضرار بمصر ومصالحها، وأكد أن ملف المياه سـيحل بالحوار بين مصـر وإثيوبيا والسـودان، ولن يتضـرر أحد جراء أي مشروعات للمياه في إثيوبيا.

2 – تنمية وتطوير سيناء

عانت شـبه جزيرة سـيناء من الإهمال، كما عاني أهلها من التهميش علي مدار العقود الثلاثة الماضـية، وهو الأمر الذي كان ينذر بتداعيات خطيرة علي مسـتقبل هذا الجزء الغالي من أرض مصـر، لذا بادرت حكومة الدكتور عصـام شـرف إلى وضـع شـبه جزيرة سـيناء في بؤرة اهتمامها، وجعلت من تنميتها وتعميرها أولوية بالنسـبة لها تنفيذا لما وعد به الدكتور شـرف أهالي سـيناء خلال زيارته لجنوب شبه الجزيرة في شهر أبريل 2011.

وفي إطار ذلك التوجه رأس الدكتور شـرف في 5/10 اجتماع اللجنة الوزارية لتنمية سـيناء بحضـور وزراء التخطيط والإسـكان والتنمية المحلية والزراعة والري والنقل والمالية والعدل والسـياحة والداخلية ومحافظي شـمال وجنوب سـيناء، حيث تم خلال الاجتماع مناقشـة نتائج زيارة رئيس الوزراء لسـيناء في 4/23 وما تم بشـأن الاسـتجابة لمطالب أهالي سـيناء والخاصـة بمد خطط التنمية والتطوير وتوفير الخدمات لجميع مناطق سيناء.

- أعقب الاجتماع السـابق حضـور الدكتور شـرف في 5/21 أول اجتماع للمجالس القومية المتخصـصـة بمقرها الجديد بمصـر الجديدة، ذلك الاجتماع الذي خصـص لمناقشـة تنمية شـبه جزيرة سـيناء حيث أكد رئيس الوزراء على أولوية تطوير سـيناء والاسـتفادة من الخطط

المستقبلية لاستثمار الممر الملاحي لقناة السويس، كما استعرض الخطوات التي اتخذت فعلاً لإنشاء كيان مستقل لتعمير وتنمية سيناء.

- وتأكيداً على اهتمام الدكتور شرف بمتابعة ملف سيناء قام في 6/15 و 6/26 باستعراض آخر الأنشطة والتحركات التي بادرت بها الحكومة ووزاراتها المعنية من أجل انجاز ما وعد به أهالي سيناء، حيث اقترحت وزارتا الدفاع والداخلية إنشاء كيان مؤسسي يتولى عملية التخطيط والإشراف على تنفيذ مشروعات تنمية سيناء، وكذلك اقتراح مشروع قانون موحد لتنمية سيناء فيما يخص استخدام الأراضي وطريقة تملكها وأسلوب إقامة البنية التحتية عليها، وقد وجه الدكتور شرف بالمضي قدماً في مشروع تطوير ميناء العريش وكذلك البدء في الإجراءات التنفيذية لمشروع مد خط السكك الحديدية حتى العريش ورفح.

- واتصالا باهتمام حكومة الثورة بملف تطوير وتنمية سيناء عقدت اللجنة الوزارية الخاصة بتنمية سيناء في 6/27 اجتماعاً برئاسة الدكتور شرف تم خلاله استعراض ملامح الإستراتيجية القومية المتكاملة لتنمية سيناء والتي شارك في إعدادها جميع أجهزة الدولة، حيث أكد الدكتور شرف على أن تنمية سيناء هي قضية وطنية من الدرجة الأولى وتعد رد اعتبار لأهالي سيناء بعد عقود من التهميش، ووصف الإستراتيجية بأنها محصلة عدة اجتماعات هدفها تلبية مطالب أهالي سيناء، وأن الاجتماع يؤكد على حتمية تنمية سيناء شمالاً ووسطًا وجنوبًا بمشاركة جميع مواطني سيناء، وتمثل اعترافًا من الدولة بدورهم الوطني للوصول لمشروع قومي متكامل يشارك في صياغته مجلس الوزراء وشيوخ قبائل وشباب سيناء.

- في 8/15 رأس الدكتور شرف اجتماعًا للجنة تنمية وتطوير سيناء بحث خلاله الخطة المقترحة لتنمية وتطوير سيناء من خلال الآلية المؤسسية التي ستشرف علي تنمية شبه الجزيرة، والقانون الذي سينظم عمل الجهاز الوطني المقترح الذي سيتولى الإشراف على التنمية وتنسيق الجهود للنهوض بالمجتمع والإنسان السيناوي، أيضا بحث الاجتماع ما تحقق من نتائج زيارة رئيس الوزراء لسيناء في أبريل 2011 بشأن مقترحات ومطالب الأهالي العاجلة كالإفراج عن المعتقلين من أبناء سيناء وخلق فرص عمل وتوفير الخدمات وتحسين المرافق وتطوير ميناء العريش وإعادة النظر في حق الانتفاع ووضع ضوابط للتملك وتطوير ميناءي نويبع والطور وحل مشاكل التملك والاستثمار والرخص والانتفاع وتوحيد ضوابط العمل لصالح الإنسان السيناوي.

- وفي اجتماع مجلس الوزراء رقم 23 في 8/17 كلف الدكتور عصام شرف، كافة الوزراء المعنيين باتخاذ الإجراءات الكفيلة بسـرعة تنفيذ ما تم اقتراحه من توصـيات لجنة تنمية سـيناء والتي عقدت اجتماعاتها يوم الاثنين 15 أغسطس الجاري وعلى رأسها :

- إسقاط المحاضر السابقة الخاصة بمخالفات البناء والغرامات المتعلقة بها .
* تحديد نسب مناسبة لأهالي سيناء لشغل وظائف العمالة فى الشركات التابعة للحكومة والقطاع الخاص ، وتحديد نسبة من التعيينات فى الوظائف الرئيسية فى
- سيناء لشغلها من أبناء سيناء.
- دراسة السماح لمن حصل على وحدة سكنية من إسكان المحافظة أو المشروع القومي للإسكان بأن يتملك قطعة أرض للبناء عليها.
- إلغاء تخصيص قطعة الأرض المخصصة لمطار دهب، حيث إن الأرض بها اشغالات كثيرة ولا تصلح كمطار .
- دراسة إمكانية تحديد بعض المساحات داخل المحميات لاستغلالها فى أغراض واستخدامات أخرى تنموية وخدمية .
- السماح لأهالي سيناء بتملك أراضي سيناء والبناء عليها .
- طلب إقامة جامعة حكومية فى سيناء وضم كلية التربية الرياضية إليها ، وسرعة إنهاء إجراءات إقامة جامعة خاصة فى جنوب سيناء .
- على أن تتقدم تلك الوزارات فى الاجتماع الـ 25 للمجلس بما تم بشأن تنفيذ هذه التوصيات الملحة للمجتمع السيناوي وخطط التنمية فيه.

- وفي اجتماع مجلس الوزراء الـــ 24 يوم 8/22 قرر المجلس إنشــاء الهيئة العليا لتنمية سـيناء بقانون خاص، وأن تُنقل لها اختصـاصـات كافة الوزارات ذات العلاقة وتكون لها موازنة مُســتقلة، وتختص هذه الهيئة العليا بالتخطيط للتنمية المتكاملة في ســيناء وإيجاد الآليات لتنفيذ مشــروعات التنمية ســواء بذاتها أو من خلال الأجهزة التنفيذية القائمة أو تشـجيع إنشـاء شـركات. ويكون للهيئة العليا كافة الصـلاحيات المُقررة للوزراء في كافة القوانين، كما يكون لمجلس إدارة الهيئة العليا سـلطة إصـدار القرارات التنفيذية. ويكون مقر الهيئة العليا في سـيناء ويتم تعيين رئيســها بدرجة نائب رئيس وزراء بحيث تكون علاقته برئيس الوزراء مُباشرة.

ويُحدد قانون الهيئة العليا لتنمية سـيناء كل ما يتعلق بشـئونها المالية والتنظيمية والاستثمارية وشئون العاملين بها من دون التقيد بالنظم المُتبعة في الحكومة .

أيضًـا اسـتعرض المجلس الخطة العاجلة لتلبية الاحتياجات المُلحة لأهالي سـيناء، وكلف الوزراء المعنيين كل في اختصاصـه باتخاذ الإجراءات التشـريعية والفنية اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات وعلى رأسها:

* تحديد حصة مناسبة لأهل سيناء لشغل وظائف العمالة في الشركات التابعة للحكومة والقطاع الخاص. وإلغاء تخصيص قطعة الأرض المُخصصة لمطار دهب، والاستفادة منها في إقامة مشـروعات تنموية في سـيناء. ودراسـة إمكانية تحديد بعض المسـاحات داخل المحميات لاستغلالها في أغراض واستخدامات أخرى تنموية وخدمية .

* السـماح لأهالي سـيناء بتملك أراضـي سـيناء والبناء عليها وإقامة جامعة حكومية في سـيناء وضـم كلية التربية الرياضـية إليها، وسـرعة إنهاء إجراءات إقامة جامعة خاصـة في جنوب سـيناء، وتطوير طريق العائلة المُقدسـة، ودراسـة إنشـاء مُحافظة ثالثة في سـيناء تسـمى محافظة وسـط سـيناء، حيث إن هذه المنطقة فقيرة جداً لوقوعها بين محافظتين وبعيدة عن التنمية. وطلب عدم بيع المواد الخام الخاصـة بالمواد المحجرية على مختلف أنواعها وبيعها مُصنعة أو نصف مُصنعة لتعظيم العائد والاستفادة منها حيث إنها مواد ذات ندرة، فضـلاٍ عن تأمين وحراسـة محطة الغاز بمنطقة المسـاعيد (محافظة شـمال سيناء) وتوفير المهندسين والفنيين المدربين على مستوي عال لتشغيل المحطة، وضخ الميـاه في ترعـة السـلام بمـا لا يؤثر على الزراعـات المُثمرة، ومنح حوافز اسـتثمـاريـة للمشـروعات التي تخدم البيئة، وتحفيز البنوك على تمويل الاسـتثمارات في شـبه جزيرة سيناء، وزيادة الموازنة الاستثمارية للمشروعات بمحافظات سيناء .

- وفي 10/18عقدت لجنة تنمية سيناء اجتماعها، برئاسة الدكتور عصام شرف وبمشاركة السادة نائبي رئيس الوزراء، والسادة وزراء الكهرباء والطاقة، والتخطيط والتعاون الدولي، والبيئة، والإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، والسياحة، والعدل، والداخلية، والثقافة، والتنمية المحلية، والتعليم العالي، والطيران المدني، والنقل، والموارد المائية والري، ورئيس هيئة الاستثمار، ومحافظ شمال سيناء، ومحافظ

جنوب سيناء، وممثل عن وزارة الدفاع، ورئيس المركز الوطني لاستخدامات أراضي الدولة، وانتهى الاجتماع الي ما يلي:

أولا: تشكيل لجنة مصغرة من الوزارات والجهات المعنية للانتهاء من مشروع المرسوم بقانون لتنمية وتطوير سيناء، وإنشاء الكيان المؤسسي الذي سيشرف علي تنفيذ المخطط التنموي الشامل لسيناء، على أن تنتهي اللجنة من أعمالها خلال شهر من تاريخه، تمهيدًا لعرض المرسوم بقانون على مجلس الوزراء ورفعه بعد ذلك للمجلس الأعلى للقوات المسلحة لإقراره.

ثانيًا: في إطار متابعة تنفيذ المطالب والاحتياجات العاجلة لأهالي سيناء، الصادرة عن مجلس الوزراء وبناء علي زيارة السيد رئيس مجلس الوزراء لسيناء، فقد تم ما يلي:

أ- تلبية رغبة أهالي سيناء في تحديد نسبة من العمالة والتعيينات في الوظائف بالحكومة والقطاع الخاص، حيث خصصت وزارة القوي العاملة والمالية والموارد المائية والسياحة والطيران المدني والكهرباء والعدل نسبة من وظائفها لأهالي سيناء، كما بدأت وزارة الإنتاج الحربي في تنفيذ خطة لتدريب 3 آلاف شاب علي المهن الصناعية

ب- تجميد وزارة الموارد المائية عدد 187 مخالفة الموقعة علي المزارعين بزمام ترعة السلام بمحافظة شمال سيناء.

ج- فيما يتعلق بإسقاط المحاضر والغرامات الموقعة حول مخالفات البناء السابقة، فقد تم تقنين 1242 حالة مباني ومزارع في محافظة جنوب سيناء.

د- فيما يتعلق بالعفو العام من الإجراءات الخاصة بالأحكام المتعلقة بالمعتقلين سياسيا وجنائيا، فقد أكد وزير الداخلية عدم وجود معتقلين سياسيين وسيتم دراسة عدد 285 حالة موقع عليهم أحكام جنائية غيابية وكذلك النظر في الإفراج عمن أمضي نصف المدة من الأحكام الجنائية المدنية.

هـ- استبعاد الأراضي المخصصة لإقامة مطار دهب من ولاية الهيئة المصرية العامة للطيران المدني لتعود كأراضي دولة، والنظر في استخدامها في مشروعات تنموية وسياحية ليستفيد منها أبناء سيناء .

و- بدء تشغيل كلية التربية الرياضية في شمال سيناء وإنشاء فرع جامعة قناة السويس في جنوب سيناء، ودراسة إنشاء جامعة بناء علي طلب محافظ جنوب سيناء تضم 5 كليات جديدة (الثروة السمكية / الثروة المعدنية/ الدراسات البيئية/ رياض الأطفال/ الصيدلة والتصنيع الدوائي).

ز- موافقة وزارة البيئة تخصيص 10% من مساحة المحميات الطبيعية لإقامة مشروعات تنموية لأهالي سيناء في إطار الاشتراطات والمحددات البيئية.

ثانيًا: أشاد الاجتماع بمبادرات القوات المساحة والتي شملت تنفيذ عدة مشروعات تنموية وخدمية في مختلف المجالات بمحافظات سيناء بقيمة قدرها 141 مليون جنيه.

هذا وقد تم تكليف الوزارات المعنية ببحث باقي المطالب والاحتياجات الملحة لأهالي سيناء تمهيداً لدراستها وتنفيذها.

3- ملف النوبة:

يعد ملف النوبة من الملفات الوطنية المهمة والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأمن مصـــر القومي، حيث شـكلت هذه القضـية بؤرة توتر اجتماعي ظلت تتفاعل من تحت السـطح على مدى عدة عقود نتيجة لمعاناة أهل النوبة من التهميش الاجتماعي والســياســي ومطالبتهم بالعودة إلى موطنهم الأصلي حول بحيرة السد العالي.

- ولقد طفت قضـية النوبة على مسـرح الأحداث في مصـر بعد ثورة 25 يناير وظهرت لها تطورات بشكل واضح في شهري أغسطس وسبتمبر، وهو ما دعا حكومة الدكتور شرف إلى التحرك من أجل العمل علي حل هذه القضية وإيلائها الأهمية التي تستحقها.

- ويمكن القول فيما يخص هذا التحرك أنه جاء مبكرًا إلى حد ما قبل حدوث التطورات الأخيرة (في أغسطس وسبتمبر)، حيث كان الدكتور شرف قد عقد في 4/12 اجتماعًا بحضور وزراء التنمية المحلية والإسكان والري والزراعة والتضامن الاجتماعي وبمشاركة محافظ أسوان، ووافق خلاله الدكتور شرف على منح 4 آلاف عقد إسكان للمستحقين من أهالي النوبة بمشروع خزان أسوان، فضـلا عن تخصـيص 3700 فدان بمنطقة توشـكي كتعويض عن الأراضـي الزراعية للنوبيين غير

المقيمين وقت بناء السد، ووجه الدكتور شرف بالإعداد لحوار مع أهالي النوبة يتم خلاله مناقشة كافة القضايا الخاصة بتنمية هذه المنطقة، والتي وصفها بالغالية من أرض مصر.

- وفي الاجتماع الـ 7 لمجلس الوزراء في 4/30 ناقش المجلس باهتمام بالغ مطلب أهل النوبة الخاص بتخصيص دائرة انتخابية خاصة لهم ، ونظراً لأنه يجرى الإعداد لتعديل قانون الدوائر الانتخابية استعدادًا للانتخابات القادمة ، لذا فقد أوصى المجلس بأن يؤخذ هذا المطلب فى الاعتبار عند تعديل قانون الدوائر الانتخابية .

- وعلي خلفية الأحداث التي شهدتها محافظة أسوان لجهة محاصرة مبنى المحافظة من جانب أبناء النوبة وطرحهم بعض المطالب لإمكان فض اعتصاماتهم، عقد الدكتور شرف في 9/11 اجتماعًا موسعًا مع ممثلي وقادة أبناء النوبة بحضور عدد من الوزراء المعنيين وقادة الرأي والشخصيات الحزبية والعامة، حيث خلص الاجتماع إلي البدء في دراسة مشروع شامل يضمن إعادة توطين أهالي النوبة بمناطقهم القديمة على ضفاف بحيرة ناصر جنوب السد العالي ليكون مشروعًا قوميًا لتعمير جنوب الوادي، كما أوصي بإنشاء هيئة تنموية عليا تابعة لمجلس الوزراء لتنمية مناطق ضفاف بحيرة ناصر وجنوب السد العالي وقرى النوبة القديمة بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة ومراعاة المحددات والاشتراطات البيئية عند تحديد الأنشطة التنموية والمستقبلية، وأكد الاجتماع أن اللجنة الوزارية المعنية ستتابع باقي طلبات أهالي النوبة ومنها بحث مشاكل متضرري خزان أسوان.

- وتفعيلاً لما اتفق عليه مع أبناء النوبة خلال اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة ببحث ملف مطالب أهالي النوبة خلال اجتماع الطرفين في 9/5، أوصي مجلس الوزراء في اجتماعه الـــ27 في 9/14 بعرض أمر إنشاء الهيئة العليا لتنمية مناطق ضفاف بحيرة ناصر وجنوب السد العالي وقري النوبة القديمة على اللجنة التشريعية لإعداد مشروع مرسوم قانون بإنشائها وتشكيلها وتحديد اختصاصاتها، وعرضه على اللجنة الوزارية المختصة بالنوبة ثم عرضها بعد ذلك على مجلس الوزراء.

تاسعًا : ملف الإعلام والصحافة

باعتبار الإعلام والصحافة المرآة العاكسة للمجتمع بسلبياته وايجابياته ونظراً لأهمية دوره في التوعية بقضايا الوطن وحيوية مثل هذا الدور في مرحلة ما بعد الثورة، سعى الدكتور عصام شرف وحكومته إلى إخراج الإعلام والصحافة المصرية من دورهما الدعائي التقليدي ليقوما بدور تنموي تنويري تفرضه طبيعة المرحلة والتي تقتضي أن يكون للإعلام دور في بناء مصر الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

- كانت الخطوة الأولي في مساعي تطوير دور الإعلام متمثلة في استقبال الدكتور عصام شرف في 3/30 للدكتور سامي الشريف رئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون، حيث استعرض معه خلال اللقاء التغييرات المقترحة في القيادات الإعلامية في القطاعات المختلفة، كما تمت مناقشة إحالة قضايا الفساد المالي والإداري في قطاعات الاتحاد إلى جهات التحقيق، أيضًا طالب شرف بسرعة الانتهاء من إعداد اللائحة المالية للعاملين بالإذاعة والتلفزيون والتي تحقق العدالة والتوازن بين مختلف القطاعات.

- تلى الخطوة السابقة خطوة أخرى على طريق إعادة هيكلة قطاع الصحافة، حيث أصدر الدكتور شرف القرار 451 لسنة 2011 بناء علي موافقة المجلس العسكري بتعيين رؤساء جدد لمجالس إدارات وتحرير دور النشر والمؤسسات الصحفية.

- أعقب خطوة التغييرات الصحفية إصدار الدكتور شرف في 4/2 القرار رقم 459 لسنة 2011 بتعيين رؤساء جدد لقطاع التلفزيون والأخبار والإذاعة.

- وفي نفس الاتجاه الهادف إلى إصلاح الإعلام المصري كان قرار الدكتور شرف في 5/7 والذي بمقتضاه تم وضع تشكيل جديد لمجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتلفزيون، حيث حرص الدكتور شرف على الالتقاء بأعضاء المجلس وناقش معهم مشاكل الإعلام المصري، وأهمها مشاكل التمويل ووسائله، كما طالبهم باعتبارهم العقل المدبر للفكر الإعلامي بالاهتمام بالمادة الإخبارية وبالجوانب الترفيهية والتثقيفية.

- وفي 7/7 استقبل الدكتور عصام شرف الكاتب الصحفي أسامة هيكل المرشح لتولي مهام منصب وزير الإعلام، حيث أكد شرف خلال اللقاء على أهمية دور الإعلام في مرحلة ما بعد الثورة وضرورة إعادة تنظيمه وفق أسس حديثة حتى يستعيد الإعلام المصري قدرته ومكانته الرائدة.

- وفي إطار إعادة هيكلة تشكيل المجلس الأعلى للصحافة قام مجلس الوزراء برئاسة الدكتور عصام شرف في اجتماعه الـ 32 يوم 10/19 بالموافقة علي تعديل أحكام القانون رقم 96 لسنة

1996 بشأن تنظيم الصحافة بحيث يستبدل بالبند رقم (4) من الفقرة الأولي من المادة (68) من القانون المشار إليه النص الآتي: 'عدد لا يزيد علي عشرة من رؤساء تحرير الصحف الحزبية التي تصـدر وفقا لقانون الأحزاب السـياسـية يختارهم مجلس الشـورى علي ألا تمثل صـحف الحزب الواحد في حالة تعددها، بأكثر من عضو.'

عاشرًا : ملف التعليم

ترتكز نهضة مصر العلمية والاقتصادية في مرحلة ما بعد الثورة على وجود نظام تعليمي متطور وفعال يستجيب لمتطلبات المرحلة وللمتغيرات التي تموج بها البيئتين الإقليمية والدولية ويفرز كوادر قادرة ومؤهلة علميًا للقيام بدورها في قيادة مصر نحو المستقبل.

لقد أدرك الدكتور شرف هذه الحقيقة المهمة وجعل من تطوير التعليم أحد المحاور الرئيسية لاهتمام حكومته وبدا ذلك الاهتمام في رئاسته في 5/29 للاجتماع الـ15 لصندوق تطوير التعليم بحضور وزراء التخطيط والمالية والتعليم العالي والتربية والتعليم والاتصالات والصناعة ومدير صندوق تطوير التعليم، حيث تم خلال الاجتماع مناقشة خطة انشاء 10 مراكز تكنولوجية وخطط إنشاء عدد من المجمعات التكنولوجية في انحاء مختلفة من الجمهورية، ووجه الدكتور شرف لضرورة التوسع بنشر هذه التجربة باعتبارها نموذجًا يقدم خريجين ذوي مهارات فنية تتسابق على توظيفهم المؤسسات الصناعية.

- أيضًا تجلى الاهتمام بتطوير التعليم ولاسيما التعليم التكنولوجي في قرار الحكومة في 8/13 بزيادة عدد الطلاب المقبولين بمجمع التعليم التكنولوجي المتكامل بالأميرية ليصل إلى 846 طالبًا، وذلك استجابة للإقبال الشديد من الطلاب على الالتحاق بمجمع التعليم التكنولوجي.

ولقد جاء ذلك القرار في إطار تطوير التعليم الفني والتكنولوجي سواء من خلال إنشاء مجمعات تعليم فني متكامل أو تطوير المدارس الفنية والصناعية القائمة أو تنشيط المبادرات الحالية في هذا المجال، وكذلك بوصفها وسيلة لاستيعاب طاقة الشباب وتلبية احتياجات سوق العمل.

- ولأن تطوير التعليم وتحديدًا التعليم العالي يرتبط عضوياً بالطريقة التي تدار بها الجامعات والمعاهد التعليمية العليا، لذا اهتم الدكتور عصام شرف في الاجتماع الذي عقده في 8/23 مع رؤساء الجامعات بمناقشة الآلية التي اختارها أعضاء هيئة التدريس لانتخاب القيادات الجامعية والآليات الخاصة بتنفيذها، وأكد رؤساء الجامعات دعمهم للآلية المختارة بشكل ديمقراطي وحرصهم على تنفيذها بالشكل الذي يحقق متطلبات استقرار المناخ الجامعي وتحقيق متطلبات التغيير، حيث سيبدأ تطبيق النظام الجديد للاختيار على المناصب التي انتهت مدتها القانونية أو شاغرة.

- واتصالاً بتطوير التعليم ولأن المعلم هو أساس العملية التعليمية، فإنه على خلفية الإضرابات التي قام بها المعلمون من أجل الاستجابة لمطالبهم أكد مجلس الوزراء في اجتماعه الـ 28 يوم 9/21 على عدة أمور أولا: عدم قبول توقف بعض المعلمين عن تأدية واجباتهم التدريسية، لأن

ذلك يتعارض مع المهمة السامية المنوطة بهم ويؤثر بالسلب على أبناء الشعب المصري في المراحل التعليمية المختلفة، ويعد تعطيلا للعمل في المؤسسات التعليمية وهي مرفق هام وحيوي مع ما يترتب على ذلك من نتائج، ولقد وجه مجلس الوزراء الدعوة لمعلمي مصر للاستمرار في الاضطلاع بدورهم الوطني في العملية التعليمية حرصًا على مستقبل أبناء مصر. ثانيًا : إصدار توجيه لوزارة المالية والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والمحافظات للإسراع في تطبيق موافقة مجلس الوزراء على ما عرضه وزير التربية والتعليم بشأن تثبيت المعلمين المؤقتين الذين تنطبق عليهم شروط التثبيت، وتعديل الشكل التعاقدي للمعلمين الذين لا ينطبق عليهم شروط التثبيت. ثالثًا: الموافقة على خطة وزارة التربية والتعليم لسرعة إنهاء الترقيات المعطلة للمعلمين بسبب التطبيق الخاطئ لقانون الكادر في مرحلة سابقة، وهي خطة تتيح ترقية نحو 600 ألف معلم خلال الشهور القليلة القادمة، وسيحصل كل من يتم ترقيته على الحافز القانوني المقرر وقدره 25% من أساسي مرتب الدرجة الأعلى. رابعًا: تقدير التوجه الذي انتهجته وزارة التربية والتعليم للاستغناء نهائيًا عن اختبار الترقية للكادر بصورته السابقة والتي وجدها المعلمون لا تليق بكرامتهم مع استبدال ذلك بأدوات أكثر كفاءة وجدوى، وكذلك تقديرها لجعل اختبار المعلمين الملتحقين بالكادر للمرة الأولي والذي اشترطه القانون 155 لسنة 2007 ، يتم في صورة إلكترونية مناسبة بديلاً عن شكل الامتحانات السابقة غير المناسبة والمكلفة ماديًا. خامسًا: إصدار توجيه لوزارة التربية والتعليم ووزارة المالية بالعمل على إعادة النظر في القانون رقم 155 لسنة 2007 (قانون الكادر) للعمل على تحسين أوضاع المعلمين المالية والأدبية والمهنية بشكل أكثر كفاءة.

- وارتباطًا بأزمة إضراب المعلمين، أكد الدكتور عصام شرف في 9/23 أن الدولة تقدر المعلم ورسالته السامية وتعتبر النهوض بالعملية التعليمية هو المشروع القومي القادر على تحقيق أهداف الثورة، ودعا المعلمين لبدء مرحلة جديدة من البناء والعمل مؤكدًا حرص الدولة على التجاوب مع مطالب كافة فئات المجتمع مع الأخذ في الاعتبار الإمكانات الاقتصادية المتاحة في المرحلة الراهنة.

حادي عشر : ملف حماية البيئة

نظرًا لارتباط البيئة بمكوناتها بحياة الإنسـان وتأثير ما يطرأ عليها من تغيرات سـلبية على حياته وصحته، لذا كان هناك استجابة وتحرك من جانب حكومة الدكتور شرف حيال أية شكاوي ترد في هذا الصدد.

- ولعل من صور التحرك ما وجه به الدكتور شرف حين أمر وزارة البيئة في 6/20 بتشكيل لجنة فنية متخصصة برئاسة وزير البيئة لدراسة التأثير البيئي للمصانع المقامة بالمنطقة الصناعية في دمياط، نظرًا للتأثير البيئي السلبي للمصانع على صحة الإنسان نتيجة وجود انبعاثات وتلوث صادر منها.

ولأن مشكلة النظافة تعد من المشاكل البيئية التي تشغل اهتمام الحكومة من آن لآخر بسبب القصور الذي يشوب أداء شركات النظافة التي تتولى جمع المخلفات والقمامة في المحافظات التي تعمل بها وهو قصـور ناتج في أغلب الأحوال عن وجود مسـتحقات لهذه الشـركات لدى الحكومة أو رغبتها في تعديل العقود التي تنظم عملها والمقابل الذي تحصـل عليه.. ونظرًا للخطورة الناجمة عن اسـتمرار تكدس المخلفات والقمامة في الشـوارع على صـحة المواطنين وتأثيرها السـلبي على المظهر الحضـاري للمدن المصـرية، فقد اهتمت حكومة الدكتور شـرف بالتحرك من أجل حل هذه المشكلة.

- ففي 6/9 رأس الدكتور شـرف اجتماع لجنة تطوير منظومة النظافة بحضـور وزراء البيئة والتنمية المحلية ومحافظي القاهرة والجيزة والإسـكندرية والقليوبية، حيث أكد رئيس الوزراء خلال الاجتماع على ضـرورة توفير المتطلبات العاجلة التي تحتاجها المحافظات وتدبيرها فورًا لرفع المخلفات والتشديد على التزام شركات النظافة بالقيام بمسئولياتها، كما استعرض خطة وزارة البيئة لرفع كفاءة الأداء وتحسين مستوى النظافة العامة ورفع نسبة التدوير لتحقيق أكبر عائد اقتصادي عبر رفع كفاءة جمع القمامة ورفع مستوي النظافة العامة.

- واتصالا بنفس المشكلة أيضا عقد الدكتور شرف في 9/6 اجتماعًا لمناقشة آلية للتعامل مع مشـكلة المخلفات ومعالجة وتدوير النفايات السـكنية والتجارية، حيث تم بحث مجموعة من الأفكار الخاصـة بوضـع منظومة متكاملة لعملية الجمع والمعالجة والتدوير لهذه المخلفات والنفايات وكيفية الاسـتفادة منها والتخلص منها بشـكل يتلاءم مع الضـوابط البيئية ويحقق العوائد الاقتصـادية والقيمة المضـافة المسـتهدفة من هذه العملية وبما يسـتعيد للشـارع المصري نظافته.

- واتصالاً بالوضع البيئي في دمياط وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الـ 33 في 10/26 على ما انتهت إليه أعمال اللجنة العلمية المشكلة لدراسة التأثيرات البيئية للمصانع المقامة بالمنطقة الصناعية الحرة بمحافظة دمياط، والتي خلصت إلى الآتي :

* أن نتائج رصد نوعية الهواء بمدينة دمياط تفيد بأن جميع القياسات كانت أقل من الحدود المسموح بها طبقا للقانون رقم 4 لسنة 1994 والمعدل بالقانون رقم 9 لسنة 2009 بشأن حماية البيئة من التلوث مما يؤكد أن نوعية الهواء بمدينة دمياط في ضوء هذه النتائج في الحدود الآمنة والصحية ويجب الحفاظ عليها من أي مصادر قد تؤدي إلي تلويثه.

* قيام الشركات الموضحة بالتقرير بإعداد وتنفيذ خطة لتوفيق أوضاعها البيئية لتلافي جميع الملاحظات الواردة تفصيلا بالتقرير فيما يخص معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي وذلك خلال فترة زمنية محددة لا تتجاوز 9 أشهر.

* استمرار أعمال اللجنة العلمية التي أصدرت هذا التقرير على أن يضم إليها ممثلين من وزارات الري والبترول والاستثمار، متابعة تنفيذ خطط توفيق الأوضاع البيئية للمنشآت القائمة والتأكد من جدية الشركات في تنفيذ تلك الخطط بكل مراحلها.

* فيما يخص التوسعات الجديدة لشركة 'موبكو' فقد أوصى المجلس بضرورة إسراع وقيام الشركة بالانتهاء من تنفيذ محطة المعالجة الجديدة لمياه الصرف الصناعي والصحي قبل الحصول على رخصة لتشغيل التوسعات الجديدة على أن تتم إعادة استخدام المياه المعالجة في زيادة المسطحات الخضراء حول الشركة وذلك بزراعة غابة شجرية يتم تحديد موقعها بالتنسيق مع محافظ دمياط.

* كما تقوم الشركة بإنشاء محطة معالجة للمياه المستخدمة وإعادة تشغيلها وعدم الاعتماد علي استخدام أي كميات إضافية من مياه النيل.

* أكد المجلس علي ضرورة التزام كافة الشركات والمنشآت الصناعية بالالتزام بالمعايير والاشتراطات البيئية.

- في 2011/11/11 وجه الدكتور عصام شرف رئيس مجلس الوزراء وزراء البيئة والبترول والصحة والري والصناعة والتجارة الخارجية وهيئة الاستثمار ومحافظ دمياط لمتابعة ما تم الاتفاق عليه في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ 10/26 بشأن الموافقة على تقرير اللجنة العلمية المشكلة لدراسة

التأثيرات البيئية للمصانع بالمنطقة الصناعية الحرة بمحافظة وميناء دمياط والذي يقضي بقيام الشركات والمصانع المقامة بمحافظة دمياط وبالميناء بالالتزام بالاشتراطات البيئية طبقا لما جاء في توصيات اللجنة العلمية .

- ودعا الدكتور شرف إلى عقد اجتماع عاجل للجنة العلمية لدراسة التأثيرات البيئية لهذه المصانع يوم 11/14 وذلك لمتابعة خطط هذه المنشآت وتوفيق أوضاعها والتأكد من جديتها في تنفيذ كافة الاشتراطات البيئية وخاصة ما يتعلق بضرورة مراعاة تنفيذ شركة موبكو لمحطة معالجة جديدة لمياه الصرف الصناعي والصحي قبل الحصول على رخصة التشغيل، وعلى ان يتم إعادة استخدام المياه لأغراض زراعة المسطحات الخضراء وإقامة غابة شجرية بالتنسيق مع محافظة دمياط وكذلك إنشاء الشركة لمحطة لمعالجة المياه المستخدمة وإعادة تشغيلها وعدم الاعتماد على استخدام مياه النيل نهائيا .

وأهاب الدكتور شرف بمواطني دمياط أن يتأكدوا تماما من أن الحكومة ستعمل على إلزام الشركات والمصانع بكافة الاشتراطات البيئية وأن هم الحكومة ومحافظة دمياط هو الحفاظ في المقام الأول على صحة المواطن دون اية اعتبارات أخرى، وأنه لن يتم العمل في الإنشاءات الجديدة إلا بعد التأكد من توفيق الأوضاع والاشتراطات البيئية وأن اللجنة العلمية مستمرة في عملها لحين تمام توفيق الأوضاع.

ثاني عشر : ملف الشأن الديني

أولى الدكتور شــرف وحكومته اهتمامًا كبيرًا بقضــايا الشــأن الديني على اختلافها ســواء لجهة الاحتفال بالمناسبات الدينية أو الإعداد والتجهيز لهذه المناسبات.

- ويدخل في إطار التجهيز للمناســبات الدينية الإعداد لموســم الحج لعام 2011، ففي 5/4 عقد الدكتور شرف اجتماعًا للجنة الوزارية للحج بحضور وزراء الأوقاف والداخلية والتضامن والصحة والطيران والتنمية المحلية والنقل والسياحة طالب خلاله بأن تقوم بعثات الحج النوعية بكل ما يلزم لراحة الحجاج وإدارة موسـم حج ناجح بلا مشـاكل مع الاهتمام بالنواحي الصـحية للحجاج وتوفير الخدمات لهم، كما وجه الدكتور شرف إلى إعداد دراسة وافية لتطوير نظام الحج.

- ولقد أعقب ذلك الاجتماع للجنة الحج اجتماع آخر للجنة برئاسـة الدكتور شـرف في 5/24 أقرت خلاله اللجنة نظام توزيع حصة مصر من تأشيرات الحج لهذا العام وقدرها 78138 تأشـيرة بواقع 30500 تأشـيرة لحجاج القرعة، و30 ألف لحجاج الشـركات السـياحية، 12500 لحجاج الجمعيات، بالإضافة إلى 5138 تأشيرة حج للهيئات والوزارات المختلفة.

وأكدت اللجنة علي ضرورة تنظيم حملات توعية للحجاج قبل سفرهم لتعريفهم بمناسك الحج وسلوكياته مع تخصص العدد الكافي من الدعاة للقيام بهذه المهمة.

- ويدخل في إطار قضايا الشأن الديني حرص الدكتور شرف في مناسبات عدة على التأكيد على لحمة شعب مصر بمسلميه وأقباطه والتدليل على ذلك عمليًا قام الدكتور شرف في 6/7 بتفقد كنيسة العذراء بإمبابة بعد إعادة تأهيلها وتجديدها بتكلفة بلغت 6.5 مليون جنيه.

- ويدخل كذلك في سـياق الاسـتعداد للمناسـبات الدينية توجيه الدكتور شـرف في 7/25 خلال لقائه بالدكتور حازم الببلاوي وزير المالية ووزراء المجموعة الاقتصــادية إلى العمل الفوري على ضـبط أسـعار السـلع بالأسـواق ومواجهة الارتفاعات في أسـعار السـلع التموينية بما يخفف الضغط على الأسواق ويساهم في خفض الأسعار وتوفير السلع مع قرب حلول شهر رمضان.

ثالث عشر: ملف البحث العلمي

من الحقائق الثابتة أن أي دولة لن تستطيع التقدم في ركب الأمم أو ترتقي في سلم الحضارة الإنسانية بدون اهتمام بالبحث العلمي، فبالعلم تنهض الأمم وتتقدم في مختلف المجالات، تلك الحقيقة تؤمن بها حكومة الدكتور شرف وظهرت تجليات ذلك عمليًا من خلال:

- موافقة مجلس الوزراء في اجتماعه الـ 10 في 5/11 على مشروع مرسوم بقانون بإنشاء مشروع زويل للعلوم والتكنولوجيا والذي يتضمن إنشاء مدينة وجامعة ومؤسسة للعلوم والتكنولوجيا لا تهدف إلى الربح، وتستهدف هذه الكيانات النهوض بالبحث العلمي والابتكارات والارتقاء بمستوي التعليم والبحوث والتكنولوجيا وتوفير التخصصات العلمية الحديثة ويكون للمشروع مجلس أمناء يضع السياسات العامة للمشروع ويصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بأول تشكيل له، كما يصدر قرار بتعيين مدير مدينة العلوم والتكنولوجيا ومدير الجامعة.. على أن يتم تخصيص 272 فدانًا للمشروع بمدينة الشيخ زايد.

- افتتاح رئيس الوزراء في 6/20 مؤتمر ومعرض المشروعات الممولة من الصندوق المصري – الأوروبي للابتكار بحضور عدد من الوزراء وسفير الاتحاد الأوروبي بالقاهرة، حيث ألقى كلمة أشار فيها إلى ما خلقته ثورة 25 يناير من طموحات وتطلعات يجب أن تؤثر بالإيجاب على سياسيات التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، كما أكد أن البحث العلمي يعد قضية أمن قومي ويأتي على رأس الأولويات السياسية للحكومة.

- افتتاح الدكتور شرف في 6/21 المنتدى الثاني للنانو تكنولوجي، حيث أكد في كلمته على ضرورة تطوير منظومة البحث العلمي في مصر لدفع عجلة اقتصاد المعرفة الذي يقوم على الابتكار والإبداع وتجويد المنتجات لزيادة القدرة التنافسية للمنتج المصري داخل الأسواق المحلية والخارجية، كما أكد أن تطوير البحث العلمي قضية أمن قومي في مواجهة المتغيرات العالمية التي توظف التقنيات الحديثة في خدمة الاقتصاد.

- وتعبيرًا عن الاهتمام بالكوادر العلمية ومنحها الفرصة حتى تؤدي دورها في خدمة الوطن قام مجلس الوزراء برئاسة الدكتور عصام شرف في اجتماعه الـ 28 يوم 9/21 بمتابعة تنفيذ إجراءات تعيين أوائل الخريجين من حملة الماجستير والدكتوراه حيث أحيط المجلس علماً بالإجراءات التي اتخذتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتنسيق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة المالية لإتاحة الوظائف المطلوبة في إطار متابعة تنفيذ ما تقرر بجلسة مجلس الوزراء رقم 23 بتاريخ 2011/8/17 بالموافقة على البدء في إجراءات تعيين أوائل الخريجين ومن

لم يعمل من حملة الماجستير والدكتوراه وأن يتم ذلك علي مدى ثلاث سنوات ووفقًا للضوابط والقواعد التي سيتم الإعلان عنها. وقرر المجلس بعد إتاحة الدرجات الوظيفية اللازمة من خلال الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أن يتم الإعلان عنها مركزيًا للجامعات والمراكز البحثية التابعة لوزارة الدولة للبحث العلمي كمرحلة أولي في إطار قرار مجلس الوزراء، مع دراسة زيادة حافز التميز الذي يمنح للحاصلين علي الماجستير والدكتوراه.

- ولتنظيم العمل في المعاهد ومراكز البحوث العلمية، والحاجة إلى تعديل بعض أحكام القرارات المتعلقة باللوائح التنفيذية للمعاهد ومراكز البحوث العلمية - وافق المجلس في الاجتماع المذكور آنفًا على مشروع قرار بتعديل بعض أحكام قرارات رئيس الجمهورية بإصدار اللوائح التنفيذية للمعاهد ومراكز البحوث العلمية بحيث يتولى وزير الدولة للبحث العلمي تشكيل اللجان العلمية بالمراكز والمعاهد والهيئات البحثية بعد أخذ رأي مجالس إدارة تلك الجهات وموافقة مجلس المراكز والمعاهد والهيئات العلمية بوزارة الدولة للبحث العلمي.

- في 10/18 استقبل الدكتور شرف العالم المصري الدكتور أحمد زويل، حيث أكد له حرص الحكومة على تقديم الدعم والمساندة المطلوبة لتطوير البحث العلمي فى مصر، وأن اهتمام الحكومة بالمسار السياسي والاقتصادي لم يشغلها عن متابعة جهود تطوير التعليم والبحث العلمي بوصفه ركيزة التقدم والتنمية وبناء مصر المستقبل .

وأطلع الدكتور زويل من جانبه رئيس الوزراء على التقدم الذى تم إحرازه فى إطار تنفيذ مشروع مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا؛ والذى يعد إطلاقه بداية لتحويل اهتمام الحكومة لواقع عملي ملموس يعود على الوطن والمواطن بالخير، ويضع حجر الأساس لنهضة مصر العلمية .

وقد أعرب الدكتور زويل عن تقديره البالغ لدعم الدكتور عصام شرف وتشجيعه للمشروع منذ بدايته .

رابع عشر: ملف مشاكل الجهاز الإداري

كان من ضـمن المشـاكل المهمة والتي يعد حلها أمرًا ضـروريًا لدفع عجلة الاقتصـاد المصـري مشــكلة الاختلالات في هيكل الجهاز الإداري للدولة، والتي حرص الدكتور شــرف وحكومته علي التصدي لها، إذ كان من ضمن الخطوات التي لجأ إليها رئيس الوزراء للتعامل مع هذه المشكلة توجيهه في 3/17 لتحقيق المســاواة بين العاملين في الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في صــرف المكافآت والحوافز طالما توافقت طبيعة العمل وشروط الاستحقاق.

- أيضــا من ضــمن المشــاكل المرتبطة بالجهاز الاداري والحكومي والتي ترتبط أكثر بقضــية العدالة الاجتماعية مشكلة التفاوت في المرتبات والدخول بالحكومة، تلك المشكلة التي حاولت حكومة الدكتور شرف إيجاد حلول لها استجابة لمطلب أساسي من مطالب ثورة 25 يناير، ولقد كان من بين الخطوات التي اتخذت في هذا الصــدد الاجتماع الذي راســه الدكتور شــرف في 9/5 بحضور وزراء التخطيط والصناعة والتضامن الاجتماعي والقوي العاملة ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، حيث أقر الاجتماع توصــيات تقرير وزير المالية بشــأن معالجة التفاوت في المرتبات والدخول بالحكومة والتي تضــمنت بدء العمل في اتخاذ خطوات عاجلة لتقليل الفجوة بين المرتبات والدخول للعاملين بالأجهزة الحكومية في إطار مســار عاجل يبدأ تنفيذه أول يناير 2012، وتكليف الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة من تاريخه وحتي بداية التنفيذ بوضـع الضـوابط والقواعد اللازمة بهذا الشـأن والتي ترتكز علي مبدأين أساسـيين هما: الشـفافية والإفصـاح عما يحصــل عليه العاملون في الحكومة من دخول، وايجاد علاقة بين الحد الأدنى والأقصــى للدخول في الحكومة.

خامس عشر: ملف تطوير الإدارة المحلية

إن أي دولة ديمقراطية ناجحة تتسم بوجود نظام للإدارة المحلية يتسم بدرجة عالية من اللامركزية، ونظرًا لأن الإدارة المحلية في مصر عانت الكثير من السلبيات في المرحلة الماضية نتيجة لغياب الفاعلية والرقابة وتفشي الفساد بين قسم كبير من العاملين بالمحليات، لذا عملت حكومة الدكتور عصام شرف على إقرار مبدأ اللامركزية في الحكم، ومن هنا كان حرصه على حضور ورشة العمل التي تحمل عنوان " نحو نظام محلي جديد في مصر: دروس مستفادة من التجربة الفرنسية" والتي عقدت يوم 5/24 حيث أشار في كلمة أمام السمنار إلى أهمية بناء نظام محلي جديد في مصر يستجيب لتطلعات الشعب المصري وطموحاته، كما أكد على أهمية استقاء الخبرات من التجارب الدولية الناجحة بمختلف المجالات.

- وتجاوبًا مع مطلب مهم من مطالب الثورة وسعيًا لإصلاح نظام الإدارة المحلية وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الـ 19 يوم 7/27 على مشروع مرسوم بقانون بحل المجالس الشعبية المحلية تنفيذًا لحكم محكمة القضاء الإداري وإعادة تشكيلها من العناصر الصالحة الدافعة للإصلاح الإداري على كافة المستويات المحلية وبحيث يكون من أهم أهدافها محاربة الفساد الإداري بكل صوره وصولاً إلى تحقيق المصلحة المحلية وإعلاء حقوق المواطنين والأفراد .

وحرصًا على عدم وجود فراغ إداري في المجالس الشعبية المحلية بعد حلها، فقد نص مشروع المرسوم بقانون على قيام مجلس الوزراء بإصدار قرار بتشكيل مجلس مؤقت واحد فقط لكل مُحافظة وجميع الوحدات المحلية التابعة لها بحيث يُمارس ذات الاختصاصات الموكلة إلى المجالس الشعبية المحلية فى القانون رقم 43 لسنة 1979 بشأن نظام الإدارة المحلية، على أن يتم اختيار أعضائه من عناصر من أعضاء الهيئات القضائية السابقين ومن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومن الشخصيات العامة لما تتميز به تلك العناصر من صفات تتعلق بالنزاهة والحيدة والاستقلال .

- ولتحقيق الفاعلية والشفافية في الإدارة المحلية، وافق مجلس الوزراء برئاسة الدكتور عصام شرف في اجتماعه الـ 21 يوم 8/4 على مشروع المرسوم بقانون بتعديل بعض أحكام قانون نظام الإدارة المحلية الصادرة بالقانون رقم 43 لسنة 1979، والذي يقضي بإنشاء آلية للرقابة والتفتيش على أعمال الإدارة المحلية بحيث تكون مهمتها تطبيق نظام للتفتيش الفني والإداري على العاملين بالوحدات المحلية المُختلفة والرقابة عليهم ومتابعة إنجاز جميع أعمالهم .

- وللتأكيد على أهمية اللامركزية في صنع القرار، أقر مجلس المحافظين برئاسة الدكتور عصام

شـــرف في اجتماعه الثاني يوم 8/25 إعطاء المحافظين مرونة أكبر في التعامل مع بنود الميزانية المخصصة للمحافظات، وبما لا يجاوز الموارد المخصصة لهم في الميزانية، الأمر الذي سيعطي قدرًا أكبر من المرونة والحرية في الاســـتجابة لمتطلبات كل محافظة وبما يحقق مصـــلحة الجماهير.

- وفي إطار جهود تطوير الإدارة المحلية وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الـ 34 في 11/2 من حيث المبدأ على إنشـــاء' المعهد القومي للإدارة المحلية'، تعميقًا لمفاهيم الإدارة المحلية وإعداد الكوادر البشـرية المؤهلة علميًا وتدريبيًا لشـغل وظائف قيادات الإدارة المحلية في المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى، واتفق المجلس على إحالة الموضـــوع للجنة مشـــتركة بين وزارات التنمية المحلية ووزارة التعليم العالي والتخطيط والتعاون الدولي لبحث الموضـــوع من كافة جوانبه وإعادة عرضه على المجلس لإقراره.

ويكون المعهد مختصًـا بتنظيم دراسـات عليا تخصـصـية في مجالات الإدارة المحلية والتنمية المحلية وإجراء الدراســـات والبحوث العلمية التي تعالج مشـــكلة الإدارة المحلية، وتنظيم الدورات التدريبية وتقديم المشـــورة الفنية لوحدات الإدارة المحلية، والتعاون مع الجامعات المصرية والمؤسسات العلمية، وتبادل الخبرات مع المعاهد المماثلة في الدول الأخرى.

سادس عشر: الدكتور شرف وإدارة الأزمات

شهدت مصر بعض الأزمات التي شكلت اختبارًا حقيقيًا للثورة ولمدى قدرتها علي الحفاظ على الزخم والمكتسبات التي حققتها منذ نجاحها في إزاحة رموز النظام السابق، تلك الازمات التي ساهم في خلقها خصوم الثورة والمتربصين بها استلزمت من الدكتور عصام شرف وحكومته سرعة التحرك والتدخل لمحاولة احتواء آثارها السلبية على الثورة وعلى المجتمع المصري من خلال لجان أزمات كانت مهمتها متابعة هذه الأزمات والعمل على ايجاد حلول لها ومن بينها:

1- الأزمة التي ترتبت على أحداث مسرح البالون واعتصام ميدان التحرير، حيث بادر الدكتور شرف بتشكيل لجنة وزارية لإدارتها تضم في عضويتها نائبي رئيس الوزراء ووزراء العدل والإعلام والداخلية والتنمية المحلية والصحة. وقد عقدت اللجنة أول اجتماع لها في 7/25 وانتهى الاجتماع إلى التأكيد على تحمل المجلس الأعلى والحكومة مسئولية إدارة البلاد في تعاون كامل وأن الحكومة (المعدلة) تؤكد التزامها الكامل وعزمها على تنفيذ التكليفات التي وجهها لها المشير حسين طنطاوي.

وشددت الحكومة على عدم تخليها عن أسر شهداء الثورة الذين ضحوا بأرواحهم من أجل نهضة المجتمع، أيضا أكدت على شرعية كافة أشكال الاحتجاج السلمي وأهابت بالمواطنين مراعاة ظروف البلاد التي تتطلب قدرًا أكبر من الهدوء والعودة للعمل لتتمكن الحكومة من تحقيق مطالب الثورة وحتى يستعيد الاقتصاد المصري عافيته.

2- الأزمة التي ترتبت علي الأحداث التي نشبت علي الحدود المصرية – الاسرائيلية، حيث انتهي الاجتماع الذي عقدته اللجنة في 8/19 لبحث تداعيات الأحداث التي أسفرت عن استشهاد ضابط وأربعة جنود وإصابة خمسة آخرين كانوا متواجدين داخل الحدود المصرية الى صدور بيان يدين الحادث ويطالب إسرائيل بتقديم الاعتذار الرسمي لمصر عن الحادث مع التأكيد على عدم التهاون في حقوق أبناء مصر، كما يتضمن تقديم العزاء لأسر الشهداء الذين فقدوا أرواحهم أثناء تأدية واجبهم في حماية الحدود المصرية، ويؤكد قدرة مصر على حماية حدودها وتأمين أرض سيناء مع الإشارة إلى أن تأمين الحدود المصرية – الإسرائيلية هو مسؤولية الطرفين، كذا أشار البيان إلى تكليف وزير الخارجية باستدعاء السفير الإسرائيلي وإبلاغه رسميًا احتجاج مصر على إطلاق النار داخل الجانب الاسرائيلي بشكل أدى لسقوط ضحايا داخل مصر والمطالبة بإجراء تحقيق رسمي مشترك لكشف ملابسات الحادث، ودعا البيان المواطنين إلى الحرص على تماسك الجبهة الداخلية مع الانتباه للمخاطر التي تهدد الأمن القومي في سيناء.

وفي الاجتماع الثاني يوم 8/20 ناقشت اللجنة بيان الاعتذار والأسف الاسرائيلي وفي ضوء البيان أكدت اللجنة أن الحكومة المصرية تعبر عن إرادة الشعب المصري الغاضب من الحادث الذي أدى إلى سقوط ضحايا ومصابين مصريين داخل الأراضي المصرية، وأكدت أن البيان الإسرائيلي وإن كان ايجابيًا في ظاهره، إلا أنه لا يتناسب مع جسامة الحادث وحالة الغضب المصري من التصرفات الإسرائيلية وأن مصر إذ تؤكد على حرصها علي السلام، إلا أن تل أبيب يجب أن تتحمل مسؤولياتها في حماية هذا السلام، وتعتبر الحكومة المصرية الموافقة على إجراء التحقيق المشترك لكشف ملابسات الحادث خطوة أساسية لمنع تكرار مثل هذه الحوادث، خاصة وأن الدماء المصرية ليست رخيصة ولن تقبل الحكومة أن تضيع هدرًا.

3 – الأزمة التي ترتبت على أحداث ماسبيرو، حيث حرص الدكتور عصام شرف على متابعة تطورات الأحداث أولاً بأول في منطقة ماسبيرو، فقام بإجراء اتصالات مع قيادات جهاز الشرطة والقوات المسلحة، وكذلك بعض القيادات السياسية والكنسية وأعضاء لجنة العدالة الوطنية وذلك من أجل التدخل لسرعة احتواء الموقف وتداعياته وتجنب تطوره على النحو المرفوض، ودعا كافة الأطراف إلى ضبط النفس وتحمل المسئولية تجاه الوطن حتى تتمكن مصر من عبور تلك المرحلة الهامة وإطلاق الديمقراطية في مناخ آمن، مؤكدًا على أن المستفيد الوحيد من هذه التصرفات وأعمال العنف هم أعداء ثورة يناير وأعداء الشعب المصري بمسلميه ومسيحيه.